

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

مطبوعة أكاديمية حول:

محاضرات في مقياس التكامل النقدي و المصرفي

لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الدكتور:

بوالكور نورالدين

السنة الجامعية: 2021/2020

الفهرس

01.....	مقدمة:
المحور الأول:	
04.....	النقود ومعدلات أسعار الصرف
05	أولاً: مفهوم النقود
12.....	ثانياً: نشأة النقود و تطورها التاريخي.....
16.....	ثالثاً: أسعار الصرف وأسواق الصرف.....
27.....	رابعاً: إدارة نظام سعر الصرف في ظل الإختلالات الاقتصادية.....
المحور الثاني:	
33	المقومات الأساسية للوحدة النقدية
34.....	أولاً: مفهوم الوحدة النقدية
37.....	ثانياً: أنواع الوحدة النقدية (التكامل النقدي).....
43.....	ثالثاً: أهم شروط الدخول في عملة نقدية موحدة.....
54.....	رابعاً: أساليب وأهداف الوحدة النقدية.....

المحور الثالث:

المشكلات النقدية الإقليمية - ميزان المدفوعات نموذجا

62.....-

63.....أولا: الإطار المعرفي لميزان المدفوعات.....

74.....ثانيا: توازن ميزان المدفوعات.....

87.....ثالثا: المشكلات النقدية الإقليمية.....

89.....رابعا: ميزان المدفوعات في ظل إتحاد نقدي.....

المحور الرابع:

تجارب توحيد العملات النقدية في العالم

94.....أولا: تجربة الوحدة النقدية الاشتراكية.....

96.....ثانيا: تجربة الوحدة النقدية لأمريكا اللاتينية.....

98.....ثالثا: تجربة الوحدة النقدية لدول غرب إفريقيا.....

101.....رابعا: تجربة الوحدة النقدية الأوروبية بين الحاضر و تحديات المستقبل.....

144.....قائمة المراجع:

مقدمة:

تعتبر المسائل النقدية من أهم العوامل التي أصبحت تحظى باهتمام واسع وكبير من قبل أهل الاختصاص والمنظرين في المجال الاقتصادي، خاصة في ظل الاقصاديات الحديثة التي تبلورت وتشكلت معالمها من خلال ثلاث ثورات متتابعة، الثورة الصناعية، الثورة التكنولوجية والثورة المعلوماتية. مما أدى إلى تغيير الخريطة الاقتصادية العالمية وأصبحت جميع دول العالم تقريبا مندمجة في صورة كتلات اقتصادية ومناطق نقدية إقليمية. فهذه الأخيرة ترتبط بالتكامل الاقتصادي ارتباطا كبيرا، لكونه يشكل حجر الزاوية لإقامة وحدة نقدية مشتركة بين دول التكامل الاقتصادي، وتظهر أهمية التكامل النقدي حين تصل الدول المشتركة في تشكيل تكامل اقتصادي مرحلة متقدمة منه مثل السوق المشتركة أو اتحاد الاقتصادي، أي أن التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي يدعم كلاهما الآخر من أجل الوصول إلى تحقيق اتحاد اقتصادي ونقدي فعال. ومن الصعب تحقيق تكامل اقتصادي تام وناجح أو تكامل نقدي ناجح دون وحدة نقدية. إلا أنه حتى تصل الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي إلى توحيد عملاتها وتشكيل تكامل اقتصادي تام، ينبغي توفر مجموعة المقومات الأساسية في السياسات الاقتصادية والنقدية لهذه الدول، ومجموعة من المقومات فيما بينها. باعتبار أن التكامل النقدي يمر بمراحل مختلفة من حيث الخصائص والإجراءات المتبعة حتى يصل إلى مرحلة التكامل النقدي الكلي التام. فالتكامل النقدي ظاهره هو تشكيل عملة موحدة لمختلف الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي، وباطنه هو إزالة كافة العقبات النقدية التي تقف حجر عثرة أمام حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين دول التكامل، كمخاطر سعر الصرف، الرقابة على الصرف، تكاليف الصرف. وعليه نجد أن التكامل النقدي يساند ويدعم وييسر ويوفر المناخ الملائم لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبوا إلى تحقيقها الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي، والتي عجزت عن تحقيقها فرادى، ونجد في مقدمتها تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي التحكم في معدلات التضخم والبطالة، تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والسعري والاقتصادي، الوصول بالاقتصاديات المتكاملة إلى نقطة الكفاءة والفعالية والرفاهية الاقتصادية.....

ما يميز التكامل الاقتصادي والنقدي أنه يزيد من درجة الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول الأعضاء، فنجد أن هناك إحلال بين السلع المحلية و السلع الدول الأعضاء الأخرى، والتقلبات في الأسعار المحلية والدخول في أي دولة سوف تنعكس مباشرة على اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والنقدي. فالترابط الكبير بين اقتصاديات الدول الأعضاء يساعد على وجود سوق متكاملة لرؤوس الأموال، حيث نجد أن الأزمات المالية وسياسة النقود الرخيصة والسياسات الضريبية المتبعة والمطبقة على الشركات سوف يكون لها تأثير على حركات رؤوس الأموال على

مستوى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، مما ينعكس على مستوى أداء النشاط الاقتصادي، ومنه على الكفاءة الاقتصادية .

إن زيادة درجة الترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لها تأثير كبير على سرعة انتقال الدورات الاقتصادية والتجارية، وعلى الآثار الناجمة عن السياسات المالية والنقدية سواء التضخمية أو الانكماشية، المتبعة من قبل الدول الأعضاء وعلى فعاليتها في مواجهة الكساد والتضخم أو الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي، فانخفاض الدخل والأسعار في دولة عضو في التكامل الاقتصادي والنقدي يؤدي إلى انخفاض وفورات الحجم، فإذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الظروف، سوف تنعكس سلبياً على مستوى أداء النشاط الاقتصادي وانخفاض في الكفاءة الاقتصادية الكلية لدول المنطقة، و يكون ذلك عن طريق إعادة استثمار رؤوس أموال دول الفائض في اقتصاديات دول العجز الأخرى الأعضاء في التكامل الاقتصادي.

كذلك تعمل درجة الترابط الكبير بين اقتصاديات الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والنقدي على زيادة وتدعيم وتعزيز آثار السوق في حالة ظهور ضغوط تضخمية في أي دولة من الدول الأعضاء، فالأسعار يتم تحديدها في السوق الواسعة المشتركة بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والنقدي، فإذا حدث توسع تضخمي لسبب من الأسباب فإنه ينتشر بسرعة إلى أسواق الدول الأعضاء، مما يحدث تأثير مضاد في ميزان مدفوعات الدولة الذي حدث فيها هذا التضخم، لأن هذه الدولة سوف تقوم بتعديلات للحيلولة دون ظهور آثار سلبية على اقتصاديات وتوازنها الداخلية والخارجية، بمعنى أدق أن هذه الدولة العضو في التكامل الاقتصادي والنقدي سوف تقوم بإجراءات على حساب الدول الأعضاء الأخرى لتحسين ميزان المدفوعات.

كما أن درجة الترابط الكبير بين الاقتصاديات المتكاملة لا تقف في أثارها السلبية عند هذا الحد، إذ نجدها تخفض من فعالية الإجراءات والسياسات المتبعة من قبل أي دولة عضو لمواجهة حالات الكساد، فالمرونة الداخلية الكبيرة لوارداتها سوف تجعل تكلفة الإنفاق الحكومي من أجل محاربة الكساد الاقتصادي مرتفعة جداً، خاصة عندما تشهد هذه الدولة تسربات كبيرة في احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى الخارج. كما أن سياسة النقود الرخيصة تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، وحتى تتجنب الدول مثل هذه الحالة الأخيرة (أي هروب رؤوس أموالها نتيجة سياسة النقود الرخيصة)، فإن عليها اتخاذ إجراءات مضادة مثل تخفيض في معدلات الضرائب. كذلك تواجه الدولة التي تتبع إجراءات وسياسات لمحاربة الضغوط التضخمية عند رفعها لأسعار الفائدة، صعوبات كبيرة، متمثلة في الاقتراض الذي يحصل عليه المستثمرون من الدول الأعضاء الأخرى والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى هذه الدولة. كذلك فيما يخص السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق العمل على رفع معدل استهلاك الأصول الرأسمالية ومنح الإعفاءات والامتيازات الضريبية والسياسات النقدية التفضيلية، كل هذه الإجراءات تهدف إلى زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي عن طريق تشجيع

الاستثمارات، سوف يكون لها تأثير على الدول الأعضاء الأخرى، حيث تقل فعاليتها بسبب ارتفاع مستوى الواردات، كما أنها تساهم في جذب رؤوس الأموال من الدول الأخرى الأعضاء. وعليه من أجل تفادي كل هذه الآثار السلبية، لابد من تنسيق العمل بين واضعي السياسات الاقتصادية في الدول الأعضاء ولا يمكن أن يقتصر على التنسيق في الجانب النقدي فقط، بل يجب أن يشمل الجوانب المالية والنقدية. فيجب على الدول الأعضاء الاتفاق على الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، والمتمثلة بالدرجة الأولى في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، كما يجب الاتفاق بين الدول الأعضاء على تنسيق السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مقاومة الأزمات المالية والنقدية والاقتصادية. و من خلال هذه المطبوعة سوف نسلط الضوء على أهم الجوانب الأساسية للتكامل النقدي و المصرفي و جميع التحديات التي تواجهه نظريا و تطبيقيا، من خلال استعراض نظرية التكامل النقدي و المصرفي و أهم التجارب الواقعية لتوحيد العملات في العالم، و تماشيا مع ذلك تم تقسيم هذه المطبوعة إلى أربعة محاور و هي:

المحور الأول: النقود ومعدلات أسعار الصرف.

المحور الثاني: المقومات الأساسية للوحدة النقدية .

المحور الثالث: المشكلات النقدية الإقليمية – ميزان المدفوعات نموذجا.

المحور الرابع: تجارب توحيد العملات النقدية في العالم.

المحور الأول:

النقود و معدلات أسعار الصرف

تمهيد:

لو نتوقف قليلا ونفكر ولو لبرهة نجد أن النقود أمر في غاية الغموض والحيرة، فالإنسان مهما كانت مكانته وانتمائه وسلطته، فهو يعمل ويدرس لسنوات طويلة وعديدة من أجل ضمان معيشته وكسب المزيد من النقود لتحقيق مستوى معيشي مقبول. لكن في حقيقة الأمر أن هذه النقود التي حصل عليها هي مجرد أوراق أو وحدات معدنية بلا قيمة ذاتية، ولن يصل إلى إشباع رغباته واحتياجاته إلا بإنفاقها على شراء السلع والخدمات وبالتالي التخلص منها.

إن الكثير من البشر سواء من أهل الاختصاص، المبتدئين أو خارج الاختصاص يعتقدون أن النقود موجودة فطريا أو طبيعيا تستخدم في أي وقت ولأي شيء وفي أي مكان. إلا أنه بعد دراسته لتاريخ النقود يجد نفسه يقع في تناقض. حيث أن النقود هي كل شيء يقبل قبولا عاما ويقوم بالوظائف التي ينبغي أن تقوم بها هذه الأشياء لكي تكون نقود. إلا أن هذا الشيء الذي أعتبر نقدا قد يبطل مفعوله عند التعامل بين مجموعة مختلفة من الدول، لأن آلية عمل النقود على مستوى دولة معينة تختلف عن الدول الأخرى، وهذا تبعا لمكانة هذه الدولة، وتطورها الاقتصادي والاجتماعي، مما يثير مشكلة إبرام الصفقات وإتمامها بين دولة وأخرى. أي مشكلة النقود التي تستعمل للحساب والنقود التي ينبغي أن يدفع بها. وللخروج من هذه المشكلة ينبغي علينا إدخال عامل اقتصادي مؤثر في المعاملات النقدية والمالية والتجارية الدولية ألا وهو سعر الصرف.

أولا: مفهوم النقود.

إن وصول النقود وظهورها بالشكل المتعارف عليه في الوقت الحالي كان نتيجة التطور الاقتصادي، الذي أدى إلى زيادة حجم المعاملات والمبادلات، فالفرد البشري لا يحتاج أن يكون من أهل الاختصاص حتى يلتمس أهمية ودور النقود في الحياة العملية وفي الاقتصاديات الحديثة، فالفرد بملاحظة بسيطة يتتبع من خلالها خطوات الحياة العملية للإنسان، يجد بأن أهم الخطوات، هي خطوات الحصول على النقود وثم بعد ذلك إنفاقها. فالفرد مهما كان انتماءه لأي دولة وأي مجتمع فإن أي مستوى معيشي يصل إليه سواء مرتفع أو منخفض، يتوقف على كمية النقود التي يمتلكها، وعلى هذه السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة هذه النقود. وسوف يصل هذا الفرد في النهاية إلى أن الحصول على النقود تكون صعبة في بعض الأوقات، وقوتها الشرائية متذبذبة هبوطا وصعودا حسب الظرف الاقتصادي السائد.

وبالرجوع إلى تاريخ الفكر النقدي خلال القرن الماضي، وبتتبع مختلف الأحداث النقدية التي شهدتها الاقتصاديات العالمية، نجد أن النقود تلعب دورا لا يستهان به في الأنظمة الاقتصادية العالمية، وهناك علاقة تشابكية من الخلف ومن الأمام بين النقود وحالات التشغيل والمستوى العام للأسعار، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستهلاك والاستثمار والادخار. فلنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية، يتمثل بالدرجة الأولى " في تسهيل عملية مبادلة السلع والخدمات

واختصار الوقت والمجهود الذي تتطلبه مزاولة التجارة¹. هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوسعه نتيجة التخصص وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع وبين المؤسسات التجارية والصناعية.

إن التطور الذي وصلت إليه البشرية الآن لم يكن ضربة حظ أو نتيجة لسياسة اقتصادية تلقائية، وإنما كان نتيجة التخصص وتقسيم العمل الناتج عن فعالية وكفاءة عمليات التبادل التجاري الناتجة عن استعمال النقود كوسيط.

1 - وظائف النقود

حتى تقوم النقود بتسهيل المبادلات وزيادة حجمها وسرعتها ينبغي عليها القيام بمجموعة من الوظائف الأساسية وهي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، وسيلة للمدفوعات الآجلة وكمخزن للقيمة.

وقد أثرت التطورات الاقتصادية على هذه الوظائف لكي تتماشى مع الأنظمة الاقتصادية الحديثة، وما يميزها من نمو اقتصادي هائل، بظهور وظائف حديثة كوظيفة النقود أداة من أدوات السياسة النقدية، وكعامل من عوامل الإنتاج، وكأداة لإعادة توزيع الدخل، إلا أننا سوف يقتصر اهتمامنا على الوظائف الأساسية الأربعة السابقة الذكر.

أ - النقود كوسيط في التبادل: يمكن إتمام هذه الوظيفة بأي شيء يحظى بالقبول العام من قبل الأفراد، مقابل السلع والخدمات.

كأن يكون هذا الشيء سلعة، معدن أو ورق وهذا حتى يتجنب الأفراد والمؤسسات تضييع الوقت والجهد وتسهيل وزيادة واتساع المعاملات التجارية. وتؤدي النقود هذه الوظيفة بكفاءة وفعالية، كلما استطاعت أن تحتفظ بقوتها الشرائية ثابتة. وقد ساهمت هذه الوظيفة وظهرت من أجل القضاء على عيب من عيوب المقايضة وهو عدم توافق الرغبات بين المتعاملين.

ب - النقود كمقياس للقيمة: أي أن النقود هي وحدة للحاسب يتم من خلالها قياس قيمة السلع والخدمات. ونعني بهذا عدد الوحدات من النقود التي ينبغي دفعها من أجل الحصول على كمية معينة من السلع والخدمات، إذ أن هذه العملية تسهل علينا معرفة معادلات التبادل التي يتم على أساسها تبادل السلع والخدمات. إلا أنه لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة على أكمل وجه يتوقف على ثبات القوة الشرائية لها والتي تقابل مقلوب المستوى العام للأسعار.

ج - النقود كوسيلة للمدفوعات الآجلة: يتميز النظام الاقتصادي بأنه يقوم على مجموعة كبيرة من العقود في مختلف عملياته التي تجمع بين المتعاملين الاقتصاديين وهذه العقود تتضح معالمها كلما اتجهت الاقتصاديات العالمية إلى تعميق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، ويزداد هذا التعميق من خلال التطورات التكنولوجية والمعلوماتية في إطار ما يعرف بالعمولة الاقتصادية .

¹سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص33.

إن تطبيق منتجات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية على مستوى العمليات والطرق الإنتاجية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، مما سوف يحتم على رجال الأعمال والمؤسسات اللجوء إلى البيع الأجل من أجل تصريف الفائض الإنتاجي. وهنا يظهر جليا دور النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة، وهذا من أجل تسهيل وضمان إتمام هذا النوع من العمليات التبادلية التي تتميز بالاقتصاديات الحديثة، وحتى تقوم النقود بإتمام هذه الوظيفة على أكمل وجه ينبغي أن تكون القوة الشرائية الخاصة بها تتميز بالثبات ولفترة طويلة.

د - النقود كمخزن للقيمة: تنبع هذه الوظيفة من حقيقة قيام النقود بوظيفة وسيط في التبادل. وقد جاءت هذه الوظيفة للقضاء على أحد صعوبات المقايضة والمتمثلة في غياب أداة نستطيع بواسطتها الاحتفاظ بقوة شرائية عامة، وقيام النقود بهذه الوظيفة تسمح للأفراد الاحتفاظ بقوة شرائية عامة، وقيام النقود بهذه الوظيفة يسمح للأفراد الاحتفاظ بها من أجل مواجهة حالات اللايقين في المستقبل. إضافة إلى دفع الديون المستحقة على المدين للدائن. وتقوم النقود بهذه الوظيفة بكل فعالية وكفاءة كلما اتسمت باستقرار في قواتها الشرائية باعتبار أن الأفراد يحتفظون بها لا لذاتها، بل من أجل الحصول على السلع والخدمات في المستقبل، لأن تخزين الأفراد للسلع والخدمات نفسها التي يحتاج إليها مستقبلا، تشوبه بعض التكاليف والمخاطر التي من الممكن أن يتكبدها، وبالتالي لا بد من الاحتفاظ بالنقود أفضل مادامت معيار لتخزين القيم، وحملها والاحتفاظ بها بمثابة الاحتفاظ بقوة شرائية يمكن استعمالها في أي وقت ولمختلف العمليات.

2 - تعريف النقود.

إن الغاية من دراسة وظائف النقود هو الوصول إلى المواصفات التي يجب أن تتوفر في النقود والأخرى لا يجب أن تتوفر. لأن وضع تعريف دقيق وقاطع وعام للنقود يكتنفها الكثير من الصعوبات حيث نجد أن التعريفات الشائعة للنقود تأخذ بالجوانب الوظيفية لها، وتهمل الجوانب الوضعية. وهذا ما فتح المجال أمام المتخصصين والمفكرين الاقتصاديين للدخول في جدال ونقاش حول وضع تعريف محدد للنقود مما أدى إلى ظهور مداخل متعددة لتعريف النقود كلا منها ركز على جانب من جوانبها المهمة ومن أهم هذه المداخل نجد:¹

أ - المدخل المادي الملموس: ويركز على الخصائص المادية للنقود، وبالتالي ينظر إلى النقود على أنها تتكون من سندات بحجم ولون معين مع بعض الكلمات والرموز المطبوعة عليها ومن العملات المعدنية من نوع معين.

ب - المدخل الفني: ويعرف النقود بأنها مجرد أداة فنية اكتشفها الإنسان ليتخلص من خلالها من صعوبات المقايضة، فوفقا لهذا المدخل فان وظيفة النقود في الحياة الاقتصادية هي وظيفة

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص 42-44.

فنية، بمعنى أنها وسيلة وليست غاية لمباشرة النشاط الاقتصادي والعملية الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجرد تابع للسلع والخدمات، وخادم لتدفقات رؤوس الأموال ومن بين رواد هذا المدخل نجد شومبيتر.

ج – المدخل القانوني: وهو المدخل الذي يرى أن النقود هي ذلك الشيء الذي تتوافر فيه القدرة على إبرام الذمة، وتمتعها بالقبول العام على الوفاء بالالتزامات داخل المجتمع، وينطبق هذا التعريف على لفظ العملة حيث تعتبرها الدولة نقودا، كما أن القانون يضيف عليها صفة إبراء الذمة في المبادلات والمعاملات.

د – المدخل الوظيفي: وهو المدخل الذي يعرف النقود طبقا للوظائف التي تؤديها في الاقتصاديات المعاصرة وهو ما جعل البعض يعرفها على أن النقود هي كل ما تفعله النقود. وبالتالي يمكن تعريف النقود على أنها أي شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط في التبادل ومقياس للقيمة ومخزن لها وكأداة للمدفوعات الآجلة.

أما التعريف الذي اقترحه للنقود، فهو التعريف الذي اشتمله المدخل الوظيفي، باعتبار أن هناك أشياء كثيرة يمكن أن تستعمل كنقود، صف إلى ذلك أن الأفراد والمتعاملين الآخرين في كثير من الأحيان يفضلون النقود على باقي السلع المادية والأصول المالية الأخرى، خاصة إذا تميزت بالندرة. كما أن هذا المدخل في تعريفه للنقود اخذ بعين الاعتبار الوظائف التقليدية.

3 - خصائص النقود.

حتى تستطيع النقود أن تؤدي وظائفها على أكمل وجه ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص، أهمها:¹

أ – الخاصية الإجبارية والإلزامية: معنى أن هذه الخاصية هو أن النقود مبرر للذمة، لا يمكن ولا يحق للدائن أن يرفض للمدين تسديد دينه بواسطته، إذ أنها وسيلة إجبارية لأداء الالتزامات. والقانون هو الذي يعطيه هذه الخاصية وهو الذي ينزعها منه، ولكن هذه الخاصية ليست مطلقة بل نسبية لا تتحقق إلا داخل الحدود الوطنية حيث يسود القانون الذي ينظم إصدار هذه النقود، لكل بلد نقوده الخاصة الذي يفرض على كل المقيمين فيه. هذا ويجب أن نلاحظ أن هذه الخاصية تكون في بعض الأحيان ذات مفعول في أكثر من بلد كما هو الشأن بالنسبة للمناطق النقدية التي يستعمل فيها عادة نقدا واحدا، مثل منطقة اليورو.

ب – خاصية العالمية: يعني أنه يمكن استعمال النقد في أية معاملة، وفي أية عملية شراء بدون تحديد نوع المعاملة أو نوع الشراء، ويمكن فهم هذه الخاصية إذا قارنا النقد بالتذاكر التي تستطيع أن تكون نقدا في إتمام العملية المخصصة لها فقط كتذاكر السفر، والمطعم والبنزين. أما النقود فيمكن استعمالها في أية عملية شراء بدون تخصيص أو تعيين.

¹ محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، القطاع النقدي، الجزء الثالث، طر ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010، ص 39 - 41

ج – خاصية الأثر الأني: ويعني هذا أن الالتزام يؤدي، وأن الدين يطفأ في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع أو التسديد بدون انتظار تحقيق أية شروط أخرى.

د – خاصية الدوام والثبات النسبي في القيمة: وذلك حتى يتمكن النقد من ربط الحاضر بالماضي والتنبؤ بالمستقبل، وهذه الخاصية تشترط وظيفة مخزون القيم ووظيفة الدفع اللتان ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بالزمن لأن عدم ثبات قيمة النقد يفقد ثقة الناس فيه ويخلق اضطرابات في المعاملات.

وهو الوضع الذي نراه في فترات التضخم حيث يلجأ الأفراد إلى المقايضة ليتجنبوا استعمال النقود التي تدهورت قيمتها.

ه – خصائص عملية: إذ يجب أن تتميز النقود بقابليتها للتجزئة، سهولة الحمل والنقل، سهولة التخزين، ضرورة التوحيد والتصنيف لوحدها، وبهذه الخصائص العلمية، تمكن النقود من أداء مختلف وظائفها بكفاءة وفعالية مثلى.

4 - أنواع النقود

لقد ارتبط تطور أشكال النقود التي شهدتها البشرية بتطور النشاط الاقتصادي وحاجاته المتعددة والمتشعبة، حيث نجد أن كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي استلزمت ظهور نوع وشكل جديد من النقود يلائم طبيعة ومتطلبات قيام وإتمام النشاطات والعمليات الاقتصادية لهذه المرحلة.

وفي هذا الصدد يشير تاريخ الفكر النقدي أنه تم استعمال حتى الآن ثلاث أنواع رئيسية من النقود وهي: النقود السلعية، النقود النائبة والنقود الائتمانية.

أ – **النقود السلعية:** وتتميز هذه النقود بأن قيمتها لأغراض نقدية تعادل قيمتها لأغراض غير نقدية كالماشية والمواد الغذائية والمعادن أما الأنواع الرئيسية لهذه النقود فتتمثل بالدرجة الأولى في المسكوكات التي ميزت نظام المعدن الواحد ونظام المعدنين. وحتى تحافظ الدولة على القيمة السوقية للمعدن المستعمل كنقد تساوي القيمة الاسمية له، ينبغي عليها أن تقوم بتحديد مقدار المعدن الموجودة في وحدة النقود وتقف مستعدة لبيع وشراء أي كمية من هذا المعدن عند السعر المحدد. كما تسمح بتحويل العملة النقدية إلى معدن سلعي والعكس (حرية سك المعدن).¹

ب – **النقود النائبة:** هذا النوع من النقود يصدر عادة من الورق، وقد ظهر كأحد أهم إفرزات التطورات التي ميزت النقود السلعية، وهذه النقود ليس لها قيمة ذاتية كالسلع، وإنما تمثل النقود السلعية المعدنية تماماً من حيث ارتباط قيمة هذه النقود بقيمة المعادن التي تنوب عنه، وبالتالي هذا النوع من النقود " يعطي لحامله الحق في الحصول على كمية محددة من النقود

¹ سامي خليل، مرجع سابق، ص 60.

السلعية"¹، أي أن نسبة التغطية بين هذه الشهادات الورقية والنقود السلعية هي 100٪. وقد ساد هذا النوع من النقود إبان قاعدة الذهب في نظام السبائك الذهبية ذات الأوزان الثقيلة. أما في الوقت الحالي يتم استعمالها فيما يعرف بالنقود الالكترونية بواسطة بطاقات الدفع الالكترونية التي تنوب عن الأشكال الأخرى من النقود وتقوم بوظيفة وسيط للتبادل، والتي كانت في حقيقة الأمر أحد أهم إفرزات العولمة الاقتصادي.

ج — النقود الائتمانية: يقصد بالنقود الائتمانية أي نقود يتم تداولها عند قيمة أعلى من القيمة السلعية للمادة المصنوعة منها هذه النقود باستثناء النقود المماثلة. أي أن هذا النوع من النقود تكون قيمتها لأغراض نقدية أعلى من قيمتها لأغراض سلعية. وحتى تحافظ الدولة على أن القيمة الاسمية لوحدة النقد أعلى من القيمة السوقية لها. ينبغي عليها أن تمنع حرية تحويل السلعة إلى نقود. أي تحتكر إصدار هذا النوع من النقود بتحديد الكمية المصدرة من هذا النوع من النقود وتقوم بشراء الكمية اللازم سكتها كنقود، والباقي يترك للاستخدامات الغير النقدية، أو تقوم بشراء الكمية الكلية للمادة التي تصنع منها النقود وذلك عند سعر أقل بكثير من القيمة النقدية.² ومن بين أهم أنواع هذا النوع من النقود نجد النقود الورقية، النقود المصرفية. إذ يعود تاريخ ظهور النقود الورقية إلى القرن 17 في أوروبا وإلى أواخر القرن 18 في إنجلترا ثم انتشرت بعد ذلك في القرن 20 والقرن 21. وقد ارتكزت آلية ظهور النقود الورقية على عمل الصيرفي بعدما أصبح يحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة في حوزة الأفراد، ويصدر مقابل ذلك إيصال استعملت كنقود في إتمام المعاملات والتبادلات التجارية، وفي هذا الصدد يعتبر رجل البنوك السويدي بالمستراخ الذي أسس بنك ستوكهولم في القرن 16 هو أول من اصدر هذه الشهادات، وبالتالي فهو المؤسس الحقيقي للنقود الورقية. وقد شهد تاريخ النقود الورقية نوعين منها متمثلة في النقود الورقية القابلة للتحويل والنقود الورقية الغير قابلة للتحويل، فالنقود الورقية الغير قابلة للتحويل تعتبر نقود ورقية محلية لا يتعدى تداولها حدود الدولة التي تضع القانون الذي يجعل من هذه النقود عملة رسمية، أما القابلة للتحويل فمن الممكن اعتبارها عملة دولية وتكون أقل عرضة للتغيير مقارنة بالنقود الورقية الغير قابلة للتحويل.³

أما فيما يخص النقود المصرفية فهي عبارة عن ديون في ذمة البنك قابلة للدفع لصالح المودعين⁴، وبالتالي فإن النقود المصرفية هي عبارة عن قيود حسابية في دفاتر البنوك التجارية، يتم تداولها باستعمال الشيكات. وقد ظهرت تماشياً مع اتساع النشاط الاقتصادي، حتى يقوم بتلبية احتياجات المبادلات الواسعة التي تميز طبيعة الاقتصاديات الحديثة، ويعتبر بديل

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 65

² سامي خليل، مرجع سابق، ص 65 66

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 67 - 72

⁴ فليح حسن خلف، النقود والبنوك، طر، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 36.

كامل ومكمل للنقود الورقية القانونية ولكن هذا يتوقف على درجة التقدم الاقتصادي ودرجة الوعي والثقة في الجهاز المصرفي.¹

د – النقود الدولية: وهي التي تستعمل على نطاق واسع من أجل تسوية المدفوعات الدولية الناتجة عن المعاملات التجارية والاقتصادية والمالية الدولية، وتقوم بمجموعة من الوظائف أهمها على الإطلاق " وسيط في التبادل، مخزن للقيمة، ووحدة للحساب"². وتأخذ 03 أشكال رئيسية وهي الذهب، عملات الدول القوية اقتصاديا والقابلة للتحويل سواء إلى بعضها البعض، أو إلى الذهب، الدولار، اليورو والجنيه الإسترليني وحقوق السحب العادية والخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي.

ويصطلح على الأشكال الثلاثة السابقة الذكر اسم السيولة الدولية، وتحتاجها الدول من أجل تسوية العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات.³

5 - الآثار الاقتصادية للنقود.

للنقود دور كبير في عمل الاقتصاد الوطني، باعتبارها ترتبط بآلية عمل الاقتصاديات الحديثة، والتي هي اقتصاديات رأسمالية بالدرجة الأولى، واقتصاد السوق كما نعلم أنه يعتمد على آلية السعر في عمله، بمعنى السعر هو الذي يحدد ماذا وكم ينتج، كيف ينتج، ولمن ينتج، وبالرجوع إلى طبيعة السعر نجده بأنه مجرد تعبير نقدي عن قيمة السلع والخدمات في السوق، أي أن النقود هي التي تستعمل في تسعير السلع والخدمات.

إن الأفراد يحصلون على النقود مقابل الخدمات التي يقدمونها للنشاطات الاقتصادية، ويستعملون هذه النقود في شراء السلع والخدمات، بمعنى أن النقود تستخدم في الحصول على الدخل، وتستخدم لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للأفراد مما يبين الأهمية الكبيرة التي تلعبها النقود بالنسبة للأفراد. فالأفراد لما يؤدون نشاطاتهم الاقتصادية كمنتجين، فإنهم يستخدمون النقود من أجل القيام بنشاطاتهم الإنتاجية، ويستخدمونها كوسيلة للحصول على خدمات عوامل الإنتاج. والتي هي عبارة عن تكاليف نقدية، ثم يتم بيع المنتجات النهائية في السوق فنحصل من وراء ذلك على إيرادات نقدية، وعليه نصل إلى أن الربح المتحقق يتخذ الصورة النقدية، لأنه ناتج عن الفرق بين الإيرادات النقدية والتكاليف النقدية وإذا أرادت المشاريع الإنتاجية الوصول إلى نقطة الكفاءة الاقتصادية ينبغي عليها تدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات الشيء الذي يبين أهمية النقود في عمل القطاعات الإنتاجية.

¹ احمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص85.

² نشأت الوكيل، التوازن النقدي و معدل الصرف، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006، ص 359.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 82.

إن العلاقة بين القطاع الإنتاجي والقطاع الاستهلاكي مبنية على التدفقات الحقيقية والتدفقات النقدية فيما بينهما، وبدون هذه التدفقات الحقيقية والنقدية لا يمكن أن يقوم لا النشاط الاستهلاكي ولا النشاط الإنتاجي وعليه تبرز أهمية النقود لإتمام العلاقة بين القطاعين وتسيير عمل النشاط الاقتصادي القائم على نشاطهما.

إن دور وأهمية النقود لا يقتصر على النشاطات الاقتصادية المحلية، بل يتعدى هذا الدور ليصل إلى النشاطات الاقتصادية مع العالم الخارجي، فالتدفقات الحقيقية بين الدولة والعالم الخارجي ينبغي أن يقابلها تدفقات نقدية وهذه المعاملات تتم ترجمتها على مستوى ميزان المدفوعات، سواء تدفقات لصالح الدولة أو لغير صالحها. وهذا الأمر يحتم على الدول الداخلة في إطار التعامل مع دول أخرى خارجية بتحويل عملتها المحلية إلى عملات أجنبية، ومعظم دول العالم لا يتم قبول عملتها في التعامل الخارجي، مما يحتم عليها ضرورة استخدام سعر الصرف لهذه الدولة بالنسبة للدول الأخرى، مما يعني ضرورة استخدام النقود وأهميتها في التعامل الخارجي.

كذلك يظهر آثار أهمية النقود بالنسبة لإيرادات ونفقات الحكومة التي تتضمنها ميزانيتها فهذه الإيرادات والنفقات لم تعد عينية وإنما ذات طابع نقدي مما يبين أهميتها في هذا المجال، ضف إلى ذلك العلاقة الوطيدة بين النقود والمصارف نظرا لان العرض النقدي يتأثر بعمل المصارف التجارية التي تقوم بمهمة توليد النقود المصرفية عن طريق الائتمان. كما أن هذه المصارف التجارية تتعامل أساسا بالنقود وبالذات النقود التي ترد إليها من خلال الودائع، كما أن أهم استخدامات الموارد النقدية هو الائتمان النقدي، الأمر الذي يبين أهمية النقود لعمل البنوك التجارية.¹

ومن خلال ما سبق نصل إلى نتيجة وأن النقود تؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها على الإنفاق الكلي وعلى الناتج الكلي إضافة إلى المتغيرات النقدية مثل المستوى العام للأسعار. ناهيك على مستوى التوظيف.

ثانيا: نشأة النقود وتطورها التاريخي.

نشأت وتطورت النقود عبر التاريخ كوسيط للمبادلة بسبب حاجة البشر للمبادلة. إن المبادلة هي الحصول على شيء ذي قيمة ومنفعة عوضا عنه، وهذه الظاهرة في حقيقة الأمر قديمة تمتد جذورها التاريخية إلى نشأة المجتمعات البشرية الأولى.

إن بداية الوجود الإنساني على وجه الأرض قابله ضرورة وجود حاجات محدودة من المأكل والملبس، ولكن مع مرور الوقت وبسبب تطور حاجات الإنسان أصبح من غير الممكن إشباعها إلا مما يتوفر من فائض منها ولو نسبي لدى الآخرين، وبالتالي بدأت تظهر فكرة المبادلة، فمن لا

1 فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 20-28.

يحتاج لشيء ولا يتوفر لديه قد يجده لدى إنسان آخر لا يحتاجه، فيتفاوض الأول مع الثاني، ويحصل منه على ما يريد مقابل التنازل له عن شيء ما، وهو بمثابة مقابل لهذا التنازل.

إن مبادلة سلعة بسلعة التي ظهرت بعد مرحلة الاكتفاء الذاتي تسمى بالمقايضة، والتي تعتبر الصفة الأولى للمبادلة وللتجارة، ومع تطور العلاقات بين الناس تطورت مبادلات المقايضة وأصبحت تجري في مكان معين و هو ما أصبح يعرف فيما بعد بالسوق. وبطبيعة الحال إن المقايضة كنظام تنطوي على مجموعة من الصعوبات مثل صعوبة التوافق بين الرغبات المتقابلة، صعوبة الاهتمام إلى نسب التبادل، صعوبة الادخار، عدم وجود وحدة مقبولة يمكن على أساسها إبرام صفقات تتطلب الدفع مستقبلاً. كل هذه الصعوبات دفعت المجتمعات القديمة إلى اللجوء إلى سلع قياسية مثل الحبوب والماشية. وما يميز هذه السلع أنها ذات قيمة وقابلة للتجزئة حتى يمكنها أن تلعب دور المقياس. وعليه فإنه بعد توسط سلعة ثالثة عملية المبادلة أصبحت تمر بمرحلتين هما بيع منفرد ثم شراء منفرد وهذه هي الصورة الأولى للنقود سلعة ذات قيمة وقياسية، وتلعب دور المقياس للقيم، ثم فيما بعد تؤدي وظيفة وسيط في التبادل. ومع تطور المجتمعات البشرية وتزايد وتنوع احتياجاتها، واتساع حجم مبادلاتها اتضح لها أن أسلوب السلع الوسيطة في تحقيق المبادلة تكتنفه صعوبات مادية كثيرة، فهذه السلع الوسيطة تحتاج إلى التخزين وما ينجر عن ذلك من مشاكل وتكاليف، فيما يخص الوزن والتلف والسرعة.... ولكل ما سبق أخذت المعادن النفيسة تدخل في التعامل كسلع وسيطة، وهذا الحدث يمثل تطور كبير في تاريخ النقود كوسيط في التبادل، وهكذا ومنذ ذلك الوقت أصبحت النقود بشكلها المعدني واسطة حقيقية للتبادل لا تطلب لذاتها وإنما لما يمكن أن تحققه من رغبات. ومزايا استعمال المعادن النفيسة كثيرة منها: سهولة الحمل والنقل، وعدم قابليتها للتلف، التجانس، صعوبة تزييفها، قابليتها للتجزئة، والثبات النسبي في قيمتها. ويجب الإشارة أن هناك ثلاث معادن سبقت الذهب والفضة في أداء دور وسيط في المعاملات أو التبادل وهي: الحديد ثم النحاس فالبرونز.

إن المعادن في بداية استعمالها كواسطة للتبادل لم تكن قياسية، بمعنى لم تكن تمثل شكل معين موحد بل كان يتم اللجوء إلى الحداد لتقطيعها وتجزئتها حسب الحالات وحسب قيمة السلعة موضوع التبادل. وأمام صعوبات تقطيع المعدن بشكل نمطي (قياسي) مقبول لكافة المعاملات، فقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور فكرة وطريقة لسك المعدن النفيس بشكل قطع متجانسة ونمطية وعليها رموز وعلامات مميزة، بحيث أصبحت تلك القطع فعلاً مقياس ومستودع للقيمة في أن واحد. وقد بدأ هذا التطور الكبير فيما يخص النقود المعدنية عند الإغريق في القرن السابع قبل الميلاد، وهم الذين عمموا استعمال النقود المعدنية، خصوصاً أثناء فتوحات لاسكندر الأكبر في القرن الرابع قبل الميلاد. وكانت الدولة هي التي تتولى مهمة سك النقود، وقد استعملت هذه النقود على مدار 25 قرناً كوسيط في التبادل.

لقد ساهمت الاكتشافات الجغرافية الكبرى (اكتشاف رأس الرجاء الصالح في أقصى جنوب إفريقيا، الطريق إلى الهند عام 1487، اكتشاف قارة أمريكا عام 1492، اكتشاف وإثبات كروية الأرض 1523) وما تلاها من توسع استعماري أوروبي في زيادة حجم المبادلات التجارية، وزيادة تدفق المعادن النفيسة، وكان أكثر المتعاملين بهذه المعادن النفيسة هم التجار والسيارفة والصناعة. وبعد أن أصبح كل من الذهب والفضة يمثل عبئا ثقيلا وخطرا يهدد كاهل التجار، لم يبقى للتجار إلا الصيارفة والصاغة لإيداع المعادن النفيسة نظرا لما يتميزون به من ثقة، إضافة إلى امتلاكهم لخزائن حديدية صلبة ملائمة لحفظ هذا النوع من المعادن، وفي المقابل يصدر الصيارفة والصاغة إيصالات ورقية كاعتراف خطي بالاستلام تدون فيها قيمة الوديعة، إضافة إلى التعهد بدفع هذه القيمة عند طلب صاحبها.¹

إن احد أهم النتائج التي تمخض عن قيام الأفراد والتجار بتخزين ما لديهم من معادن نفيسة لدى الصائغ أو الصيرفي هو أن الصائغ يستطيع أن يقرض مؤقتا جزء من الذهب المخزن لديه، فلو أن شخص قام بتخزين سيارة أو أدوات منزلية فانه يتوقع أن يحصل على نفس الأشياء عندما يأخذها من المخزن، لكن ليس هناك ضرورة عند تخزين النقود أن يسترد نفس وحدات العملة المعدنية التي سلمها سابقا وعلى الصائغ (الذي تحول إلى بنك فيما بعد)، أن يتفق على إعادة نفس العدد من وحدات العملة المعدنية الذهب أو الفضة التي سبق وأن تسلمها.

فالصيرفي من خلال خبرته الطويلة وتعامله مع الأفراد والتجار، توصل إلى أنه من غير المنتظر أن يحضر كثير من العملاء فورا ويطلبوا الذهب أو الفضة، وبالتالي من الممكن أن ينتهز هذه الفرصة، ويقوم بإقراض جزء من الذهب الذي بحوزته عن طريق إصدار إيصالات جديدة شبيهة بالإيصالات التي منحها سابقا مقابل الذهب أو الفضة.

إن الصيرفي في البداية كان يصدر إيصالات ورقية تسدد لأمر الأفراد أو التجار المودعين، لكن بعد ذلك تطورت وأصبحت هذه الإيصالات التزامات لحاملها، وعليه فإن الصيرفي وبهدف تحقيق الربح أصبح يصدر إيصالات تفوق في قيمتها مقدار ما لديه من الرصيد الذهبي أو الفضي، أي أن التغطية الآن لم تعد 100٪، وفي المقابل يقوم بتوزيع مواعيد استحقاق هذه القروض بحيث يضمن تدفق الذهب والفضة إلى مخازنه كل يوم وباستمرار.

إن حملة الأوراق التي أصدرها لهم الصيرفي بعدما كان يتم تداولها عن طريق التظهير قد استغنوا عن هذه الطريقة، وأصبحوا يداولونها فيما بينهم دون ذلك لأنه في نظرهم بما أن هذه الأوراق تمثل معدنا نفيسا موجودا لدى الصيرفي، فمن المناسب أن يوفر على نفسه مشقة استبدال هذه الأوراق بالذهب أو الفضة، وأن يستعملها هي مباشرة في الحصول على احتياجاته ويترك لمن يحصل عليها أن يستبدلها بالذهب إذا أراد ذلك، والذي يحصل عليها يسلك نفس

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط1 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011، ص 13-16.

سلوك سابقه، وإذا استمر تداول هذه الأوراق لعدد من السنوات بهذه الطريقة فلا عجب بأن تتحول إلى نقود تستعمل كوسيط في التبادل بعدما يتحقق الأفراد أن الأوراق التي يصدرها الصيرفي تعطيهم مزايا معينة عن الذهب والفضة. والتي فيما بعد سميت بأوراق البنكنوت. ونظرا لما تنطوي عليه عملية إصدار البنكنوت (النقود الورقية) من نتائج على الحياة الاقتصادية بسبب تأثير النقود على الائتمان والدخول، وعلى الإنتاج والتوزيع والادخار ولأن أصدرها بشكل ورقي يختلف جذريا عن المعدن، فقد تدخلت الدولة لكي تحصر حق الإصدار بعدد محدود من مؤسسات الإصدار، ثم بعد ذلك ركزت حق الإصدار في مؤسسة واحدة وهي البنك المركزي.¹ وقد بدء هذا التغيير في القرن 19 ومع ذلك بقيت النقود المعدنية جنبا لجنب مع النقود الورقية طالما لها قوة شرائية أي تنوب عن الذهب ويمكن استبدالها به في أي وقت، ثم بعد ذلك تدخلت الدولة وفرضت السعر القانوني لكي تميزه عن السعر الاختياري، وبذلك أصبح الأفراد ملزمون بالتعامل بتلك النقود وحدها رغم بقاء حق استبدالها بالذهب. وبعد الحرب العالمية وبسبب تزايد الإنفاق الحكومي وزيادة إصدار أوراق البنكنوت بدون رصيد ذهبي لغرض تمويل الحرب، وارتفاع مستوى العام للأسعار (التضخم) بسبب كمية النقود الضخمة الموجودة في التداول، وبسبب طلب الأفراد بتحويل كل ما لديهم من أوراق البنكنوت إلى ذهب، تدخلت الدولة وألغت قابلية صرف أوراق البنكنوت بالذهب وبهذا أصبحت النقود الورقية ورقية بمعنى الكلمة وتكتسب قيمتها لا من تعهد دفع قيمتها ذهباً متى ما يرغب حاملها بذلك، ولكن من الإلزامية لها أي بقوة القانون. فالورقة النقدية لها قيمة لمجرد أن القانون قرر ذلك. وطبعا لهذه النقود الورقية مقابل من الذهب والعملات الأجنبية القوية وهذا ما يصرح عليه بغطاء الإصدار (العملة). والذي يعتبر بمثابة ثروة قومية تملكها الدولة وتعهد بها إلى البنك المركزي ليحافظ عليها خدمة للمجتمع بأكمله.

ولم يتوقف تطور النقود عبر التاريخ عند هذا الحد، فنتيجة ازدياد الثقة في عمل البنوك التجارية فقد ازداد عدد الذين يودعون فيهم أموالهم، وأصبح بإمكان البنك التجاري خلق النقود الذي تدعى في هذه الحالة نقود مصرفية أو نقود الودائع أو النقود الكتابية. وهذه النقود لا تعتبر نقودا بكل معنى كلمة نقود فهي قبل كل شيء ليست ملزمة في التعامل كنقود. إلا أنها تعتبر في حكم النقود لسببين الأول وأنها تصلح أن تكون كوسيط في التبادل. والسبب الثاني أنها تصلح لتكون وسيلة أداء وإبراء للذمم. وعليه فإنها تساهم في زيادة كمية وسرعة النقود في التداول وتلعب دورا هاما في تقلبات الأسعار والاستثمار.²

كذلك لم يتوقف تطور النقود عند هذا الحد بسبب التطور الاقتصادي الكبير وظهور العولمة الاقتصادية التي دعمتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، ظهرت النقود الالكترونية في النصف

¹ سامي خليل، مرجع سابق، ص 180 - 182.

² شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 18 - 20.

الثاني من القرن 20 وهذا بعد ما تم تداولها أول مرة بين شركات البترول الأمريكية ثم بعد ذلك استعمالها في المجالات التجارية والفنادق من طرف رجل الأعمال الأمريكي " داينرز كلوب" ثم بعد ذلك زاد نموها في أواخر حقبة الستينات وبداية السبعينات وصولا إلى بداية الألفية الثالثة.¹ وهذه النقود الالكترونية هي عبارة عن تلك البطاقات التي يتم فيها عملية التداول النقدي من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لذلك.² أوهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية يتم معالجتها الكترونيا، وذلك لاستخدامها في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها على الآلات المعدة لتحقيق هذه الأغراض. وتتعدد بطاقات الدفع الالكترونية حيث نذكر منها: بطاقات الائتمان، بطاقات الدفع الفوري، بطاقات الدفع المؤجل، بطاقات التحويل الالكتروني، بطاقات الصراف الآلي...³

ورغم الأهمية والدور الكبير التي تتطلع به النقود في مختلف المجالات الاقتصادية، وتأثيراتها المختلفة على النشاطات الاقتصادية في مختلف دول العالم، إلا أنها تفقد هذه الأهمية والدور الكبير عندما تنتقل من التعامل الداخلي إلى التعامل الخارجي فيما بين دولتين أو أكثر لكل منها عملتها الخاصة بها لذلك ينبغي في مثل هذه الظروف إدخال متغير جديد ليحل إشكال عجز النقود عن أداء وظائفها ألا وهو سعر الصرف.

ثالثا: أسعار الصرف وأسواق الصرف.

إن لكل دولة في العالم مهما كان انتماؤها ومهما كانت مكانتها الاقتصادية سواء متقدمة أو نامية، نجد أن لها عملة خاصة بها، ونظام نقدي ومالي ومصرفي خاص بها، وعليه نجد وأن المستوى العام للأسعار يتحدد في كل دولة بوحدات العملة التي تتعامل بها وتستعمل كوسيط في التبادل، وكمخزن للقيمة، وكأداة للمدفوعات الآجلة، وكمقياس للقيمة. وبالتالي فإن مميزات وخصائص التجارة المحلية في ظل هذه الظروف تختلف عن خصائص ومميزات التجارة الدولية. ففي ظل تجارة محلية نستطيع تسوية المعاملات التجارية الداخلية بنفس العملة وبدون مشكل مهما امتدت المسافة في ظل وجود شبكة البنوك التي تشكل النظام المصرفي، وفي ظل انتماء المتعاملين إلى نفس البلد. أما بالنسبة للمعاملات التجارية الخارجية فإن دفع دولة لدولة أخرى بعملة مختلفة عن عملتها يترتب عليه مشاكل لأسعار الصرف.

إن المصدر عند قيامه بعملية تصدير سلعة إلى الخارج يترتب عليها التزامات على المستورد اتجاه عماله وتكاليف إنتاجية أخرى مما يستوجب عليه تحويل العملة الأجنبية إلى عملة وطنية، وهذا ما يتطلب آليات ووسائل لمبادلة العملة الأجنبية بالعملة الوطنية. ونفس المشكل يقع فيه

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 76.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص 19.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 77.

المستورد عند محاولته إبراء ذمته اتجاه المصدر في ظل غياب آلية من خلالها يقوم بتحويل عملته الوطنية إلى عملة أجنبية، وهذه الآلية هي سوق الصرف الأجنبي.

1 - مفهوم سعر الصرف.

إن الترابط الكبير وتشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية إلى الأمام وإلى الخلف بين مختلف دول العالم، وبما أن لكل دولة عملة خاصة بها أدى كل هذا إلى ظهور ما يسمى سعر الصرف. إذ أن سعر الصرف يحظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين والقطاعات الاقتصادية وحتى الأفراد.

أ – تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية.¹

أو سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية. أو عدد الوحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.² ينحصر دور سعر الصرف في قياس قيمة عملة معينة بالنسبة لعملة أخرى، أي أن سعر الصرف هو عبارة عن سعر نسبي وسعر ثنائي لأنه يتضمن وجود جانبيين.³

إن العملة القابلة للتحويل يمكن مبادلتها بشكل قانوني بعملة أخرى قابلة للتحويل عند سعر الصرف، كذلك يمكن مبادلة عملة غير قابلة للتحويل ولكن بشكل غير قانوني في السوق السوداء، وقد تكون العملة قابلة للتحويل بشكل جزئي عندما يمكن استخدام العملة بشكل قانوني في شراء الصرف الأجنبي لتمويل عمليات معينة فقط.⁴

ب – أنواع سعر الصرف: يمكن أن نميز بين عدة أنواع لسعر الصرف ولكن أهمها على الإطلاق هي:

– سعر الصرف الاسمي: هو السعر الذي يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، ويدلنا سعر الصرف الاسمي على القوة الشرائية لعملتنا الوطنية مقابل العملة الأجنبية⁵ وتتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي، وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة فإذا أخذنا مثلا : 17 عملة رئيسية في العالم فان تقلبات سعر الصرف الاسمي لعملة كل دولة من هذه الدول تعكس التغيرات في قيم عملات الدول الأخرى 16، وهذا

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2010، ص 63.

² شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 124.

³ محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2010، ص 64.

⁴ محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007، ص 39.

⁵ محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 67.

مع إعطاء كل عملة من هذه العملات وزنا مرجحا، أو أهمية نسبية تتفق مع دور الدولة في العلاقات النقدية الدولية.¹

— **سعر الصرف الحقيقي**: يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية. وتتحدد اتجاهات تقلبات السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الذي يمكن اعتباره مؤشر مرجح تجاريا، يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الإنتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة.²

إن مؤشر تقلبات سعر الصرف الحقيقي، يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض القدرة التنافسية للأسعار والعكس. إن مثل هذه المؤشرات التي توضح أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة، تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل ودراسة أوضاع موازين المدفوعات وتطورات الأسواق السلعية والنقدية والمالية.³

ج — **نظريات تحديد أسعار الصرف**: توجد مجموعة من النظريات التي تفسر كيفية تحديد أسعار الصرف، ومن بين أهم هذه النظريات على الإطلاق نجد :

— **نظرية التجارة أو المرونة**: وهذه النظرية مبنية على التدفقات السلعية والخدمات، ووفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف يتحدد بتساوي قيمة الصادرات مع قيمة الواردات لكل دولة، فعندما تكون قيمة الواردات أعلى من قيمة الصادرات فإن سعر صرف عملة هذه الدولة سيرتفع أي أن قيمة عملتها سوف تنخفض، فينعكس على أسعار الصادرات بالانخفاض مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها. وفي المقابل تكون أسعار الواردات أعلى مما يخفض الطلب عليها من قبل موطني هذه الدولة. وعندما تزيد الصادرات وتنخفض الواردات يتحقق التوازن وعند السعر التوازني لكل من الصادرات والواردات يتحدد سعر الصرف.

إن سرعة التعديل التي تظهر عند اختلاف قيم الصادرات عن قيم الواردات تتوقف على مرونة طلب الواردات وطلب الصادرات عند تغيير سعر الصرف. ولكن ما يهمنا في هذا المقام هو أنه وفقا لهذه النظرية فإن تحديد سعر الصرف يتوقف على مقدار تدفق السلع والخدمات. ولكن هذا التحديد يكون في الزمن القصير.

¹ مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، طه، ديوان المطبوعات الجامعية، بن

عكنون، الجزائر، 2010، ص7.

² محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 67.

³ مروان عطون، مرجع سابق، ص 8.

— نظرية تعادل القوة الشرائية: صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي السويدي " جوستاف كاسل " عام 1916. والفكرة الأساسية لهذه النظرية هو أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج أي الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.¹ ولهذه النظرية وجهتين، وجهة مطلقة ووجهة نسبية، الوجهة المطلقة تقضي بأن سعر الصرف بين عملتين إنما هو ببساطة عبارة عن النسبة بين مستوى الأسعار في كل من الدولتين. أما الوجهة النسبية فتقضي بأن التغيرات في أسعار الصرف إنما تكون متناسبة للتغير في النسبة بين مستوى الأسعار في كل من الدولتين.² ونظرية تعادل القوة الشرائية هي نظرية يكون تحديد سعر الصرف بالنسبة لها على المدى الطويل.

— النظرية النقدية لتحديد سعر الصرف: محتوى هذه النظرية أن سعر الصرف يتحدد عند تساوي الطلب على العملة الأجنبية مع عرض هذه العملة في كلا الدولتين.

العرض النقدي يتم تحديده من قبل البنك المركزي. أما الطلب على النقود فهو يتوقف على مستوى الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وعلى أسعار الفائدة. والطلب على النقود يتناسب طردياً مع الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار وعكسياً مع أسعار الفائدة.³ أما العلاقة بين العرض النقدي وأسعار الفائدة فهي علاقة طردية، وبالتالي يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنيات طلب وعرض النقود في الدولة وهذا عند مستويات معينة من الدخل والأسعار.

— طريقة المحفظة المتوازنة لتحديد سعر الصرف: ويطلق على هذه النظرية أيضاً بطريقة أصول السوق، وهي تجمع بين نظرية المرونات والنظرية النقدية لتحديد سعر الصرف وتقضي بأن سعر الصرف يتحدد عند تساوي طلب الأصول المالية مع عرض الأصول المالية في كل دولة. وتعتبر هذه النظرية أكثر واقعية من النظريات السابقة. وذلك لأنها تعتبر الأصول المحلية والأجنبية ليست بديل كامل لبعضهما البعض وتدخل التجارة في تحليلها عكس النظرية النقدية لتحديد سعر الصرف، إضافة إلى أن النقود هي أحد مكونات الأصول المالية. فارتفاع العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة مما ينعكس على وضع السندات المحلية ويتم مبادلاتها بالسندات الأجنبية. وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية، وبالتالي إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة الطلب عليها، وارتفاع قيمة الواردات وانخفاض الطلب عليها. الشيء الذي يؤدي إلى ظهور فائض في ميزان المدفوعات ومنه ارتفاع قيمة العملة المحلية. ويحدث العكس عند انخفاض العرض النقدي.

¹ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 167.

² سامي خليل، الاقتصاد الدولي الاقتصادي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص 890 891.

³ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 890.

د – العوامل المؤثرة في سعر الصرف: تستجيب أسعار الصرف لمختلف المؤثرات الاقتصادية، وتتأثر حركاتها وتقلباتها بجميع الأحداث الاقتصادية والغير اقتصادية، حيث نجد تغيراته وحركته تتميز بنوع من العشوائية تماشياً مع عشوائية الأحداث الأخرى. وعليه فإن سعر الصرف يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها على الإطلاق:

– السياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي أدوات عديدة للتأثير على سعر الصرف، فزيادة نسبة الاحتياطي القانوني يترتب عليه انخفاض في العرض النقدي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية والذي يصاحبه أيضاً انخفاض قدرة البنوك التجارية على تعاطي الائتمان، مما ينعكس على انكماش في النشاط الاقتصادي والاستثماري وانخفاض في مستويات الدخل والأجور والأسعار والاستهلاك ومنه انخفاض في قيمة الواردات، وهذا بدور يشكل انخفاض في طلب العملات الأجنبية و زيادة المعروض منها فتتخفف قيمتها مقارنة بالعملة المحلية. إن انخفاض المستوى العام للأسعار ينتج عنه زيادة في طلب الصادرات، فيزيد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعر صرفها في سوق الصرف. ويحدث العكس تماماً عند خفض نسبة الاحتياطي القانوني.

كما قد يستعمل البنك المركزي سعر البنك للتأثير على سعر الصرف من خلال رفع أو خفض سعر الفائدة الذي يتقاضاه مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية للبنوك التجارية، فعند رفع معدل إعادة الخصم يرتفع سعر صرف العملة ويحدث العكس عند خفض معدل إعادة الخصم وبالتالي العلاقة بين سعر البنك وسعر الصرف علاقة طردية.

الأداة الأخرى التي يستعملها البنك المركزي للتأثير على سعر الصرف هي عملية السوق المفتوحة. حيث من خلالها يدخل البنك المركزي إلى السوق النقدي أو المالي بائع أو مشتري للأوراق المالية والتجارية وهذا حسب الهدف الذي يريد تحقيقه. فدخوله بائعاً للأوراق المالية والتجارية يؤدي إلى زيادة سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف. أما دخوله مشترياً لها فينتج عنه انخفاض في سعر صرف العملة المحلية في سوق الصرف.

– التضخم والكساد: يصاحب ظهور التضخم إجراءات مالية ونقدية تقوم بها الدولة من أجل الحد من آثاره خاصة على سعر الصرف، فعندما يكون معدل التضخم مرتفع بنسبة أعلى من التضخم الموجودة في الدولة الأجنبية، يترتب على ذلك زيادة واردات هذه الدولة وبالتالي زيادة الطلب على عملة الدولة الأجنبية مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها، وفي المقابل يحدث انخفاض صادرات هذه الدولة بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار وانخفاض الطلب على عملتها الوطنية الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عرضها وانخفاض سعر صرفها في الأسواق الأجنبية. وبالتالي فالدولة صاحبة معدل التضخم المرتفع تنخفض تنافسيتها في الأسواق العالمية، مما ينعكس على انخفاض الطلب الأجنبي على صادراتها ومنه على عملتها، ويحدث العكس تماماً عند انخفاض

معدل التضخم. ويصطلح على العلاقة بين معدل التضخم وأسعار صرف العملات "بمبدأ تعادل القوى الشرائية الدولية" ¹.

أما في حالات الكساد والكساد التضخمي فيجب على الدولة حتى تجعل مستوى أسعارها أكثر تنافسية بأن تقوم بتخفيض قيمة العملة، حتى تصبح صادراتها أرخص في الأسواق الدولية من وجهة النظر الأجنبية.

— **السياسة المالية:** لسياسة المالية أثار مختلفة على أسعار الصرف، فإذا قامت الدولة بإتباع سياسة مالية انكماشية وهذا بغية تحقيق فائض في الميزانية العامة. أو لمعالجة عجز في الميزانية العامة. فإنها سوف تقوم بتخفيض الطلب الكلي وما ينجر عنه من انخفاض في النشاط الاقتصادي، فينخفض المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى انخفاض الواردات وزيادة الصادرات. فيحقق الميزان التجاري فائض ينعكس على ارتفاع قيمة العملة في الأسواق الخارجية وانخفاض سعر الصرف الأجنبي.

إن السياسة المالية الانكماشية لا تتوقف عند هذا الحد بل تصل إلى التأثير على أسعار الفائدة الحقيقية بالانخفاض مما ينتج عن ذلك تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، الشيء الذي يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية ويرتفع سعر صرفها أي قيمتها التبادلية في سوق الصرف.

أما السياسة المالية التوسعية فإنه يحدث العكس فيما يخص الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي ووضعية الحساب الجاري، وأسعار الفائدة الحقيقية، هذا فيما يخص سياسة العجز الموازن، أما فيما يخص السياسة الضريبية فإن تأثيرها يكون مختلف حيث أنها تؤثر بطريقة غير مباشرة على سعر الصرف، وذلك من خلال تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية. فالضرائب المرتفعة تقيد من قدرة أفراد المجتمع على الإنفاق وذلك من خلال اقتطاع جزء من دخولهم، مما ينعكس على انخفاض الطلب الفعال والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل والأجور، فينخفض العرض النقدي وتنخفض الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، فيرتفع سعر صرف العملة المحلية.

ويجب الإشارة في هذا الصدد أن هذا الإجراء يسود عند ظهور ضغوط تضخمية، أما في حالة الكساد فيحدث العكس أي تخفيض في معدلات الضرائب وما ينجر عن ذلك من آثار تصيب الدخل والعرض النقدي، الإنتاج، الصادرات والواردات والميزان التجاري.

— **ميزان المدفوعات:** يعتبر التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة على أسعار الصرف، لأن ميزان المدفوعات هو مرآة عاكسة لعلاقات أي دولة مع العالم

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص 96.

الخارجي. إذ يعتبر ظهور الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات كنتيجة لاختلاف مقبوضات ومدفوعات هذه الدولة ويمكن الاستدلال على هذا الاختلال الاقتصادي من خلال:¹

التغير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي، التغير في ميزان المدفوعات الأساسي (ميزان الحساب الجاري، حساب رأس المال طويل الأجل). التغير في السيولة الخارجية (الاحتياطات الرسمية كالذهب والعملات الأجنبية و شريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة). والتغيرات الصافية في الالتزامات قصيرة الأجل. العمليات التلقائية وتشمل كل العمليات التي تتم بدون ملاحظة وضع ميزان المدفوعات. أما عمليات الموازنة فهي تكون بهدف تمويل العمليات التلقائية (المستقبلية) وعليه فالصادرات والواردات من السلع والخدمات والمدفوعات من جانب واحد، وحركة رؤوس الأموال تعتبر عمليات مستقلة أما عمليات الموازنة فهي عمليات تمويل الفائض في الواردات على الصادرات، والتي تتم عن طريق اللجوء إلى الاحتياطي الذهبي، العملات الأجنبية والاقتراض.

2 - سوق الصرف الأجنبي

إن أسواق الصرف الأجنبي لا تخرج عن كونها المجال الذي يتم من خلاله تبادل وتحويل العملات إلى بعضها البعض، وتعتبر أسواق الصرف العالمية المثال الحي لأسواق المنافسة الكاملة باعتبارها أسواق متحدة وتتوافر على شبكة ضخمة ومتطورة من وسائل الاتصال، التي تضمن الاتصال بين هذه المراكز العالمية، وتتميز السلعة التي تتعامل بها هذه الأسواق بالتجانس ونقصد بها العملات، وعليه فإن نفقات النقل في هذه الأسواق تقريبا منعدمة وهذا راجع إلى طبيعة السلعة من جهة وطبيعة عمليات التسوية من جهة أخرى، إذ أن عمليات التسوية في هذه الأسواق تتم عن طريق الأرصدة المصرفية. ناهيك عن حرية الدخول والخروج من وإلى هذه الأسواق.

إن سوق الصرف الأجنبي ليس له مكان جغرافي محدد ويتكون من 04 عناصر أساسية وهم : البنوك والمؤسسات المالية المتعاملة في الصرف الأجنبي، البورصات إضافة إلى السماسرة والوسطاء، السائحين، المستوردين والمصدرين والمستثمرين.

أ — وظائف سوق الصرف الأجنبي: إن الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأرصدة أو القوة الشرائية من دولة ومن عملة إلى دولة و عملة أخرى بواسطة تحويل تلغرافي.²

فالطلب على العملات الأجنبية يظهر عند قيام السياح بزيارة دولة أجنبية وكذلك لما ترغب مؤسسة محلية في استيراد سلعة من دولة أخرى، وأيضا لما تكون لدى الأفراد والمؤسسات نية

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص ص 70 71.

² سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 840.

في الاستثمار بدولة أجنبية. أما فيما يخص العرض فإنه ينشأ من نفقات السياح الأجانب، ومكاسب المصدرين، ونتيجة للاستلام والحصول على الاستثمارات الأجنبية.

إن الوظيفة التي تضطلع بها البنوك التجارية على مستوى سوق الصرف الأجنبي هي عملها كآلية لتسوية الصرف الأجنبي المطلوب والمعروض اللازم لإتمام المعاملات الأجنبية على مستوى الدولة، حيث أن غياب هذه الوظيفة التي تقوم بها البنوك التجارية يؤدي إلى تضييع الوقت وإلى صعوبة التبادل، مع العلم أن غياب كفاءة سوق الصرف الأجنبي في أداء مهامه يؤدي بنا إلى العودة إلى نظام المقايضة.

إن البنوك التجارية التي لديها فائض عن حاجاتها أو عرض زائد عن حاجاتها، سوف تبيعه عن طريق وسطاء الصرف الأجنبي والسماسة على مستوى سوق الصرف الأجنبي، إلى البنوك التجارية التي يكون لديها عجز أو نقص في عرض هذه العملة الأجنبية، والتي هي في حاجة إليها لتلبية طلبات عملائها.

إن الدولة إذا حققت عجز في معاملاتها مع العالم الخارجي، فإن سعر الصرف ينبغي أن يتغير حتى يحقق التعادل، والقضاء على العجز الذي تعاني منه هذه الدولة، وإذا كان هذا التعادل في أسعار الصرف غير مسموح به فإن البنوك التجارية في الدولة عليها أن تلجأ إلى البنوك المركزية للاقتراض، باعتبار هذه الأخيرة تقوم بوظيفة الملجأ الأخير للإقراض. فتنخفض الاحتياطات الأجنبية الموجودة على مستواها. أما إذا حققت الدولة فائض في معاملاتها مع الخارج فإن هذا الفائض يتحول إلى عملة وطنية على مستوى البنك المركزي باعتباره بنك الدولة، فيزيد مقدار احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية.

إن عملية الصرف الأجنبي والتي تتم على مستوى سوق الصرف الأجنبي يتم تسويتها عن طريق الحسابات الدائنية والمديونية الموجودة على مستوى البنوك التجارية عوض المبادلات الفعلية للعملات الأجنبية. كذلك أحد أهم هذه الوظائف التي تقوم بها أسواق الصرف الأجنبي هي وظيفة الائتمان. خاصة عندما تكون البضاعة في مركز عبور، وأيضا عندما تمنح فترة سماح للمستورد ليقوم ببيع بضاعته ثم بعد حصوله على السيولة يقوم بتسديد قيمتها.

إن المصدرين يجرون بعض العمليات مع بنوكهم فيما يخص البضاعة المباعة، فهم يقومون بخضم التزامات المستوردين في بنوكهم التجارية، أي أنهم يستلمون قيمة بضائعهم فورا وبعد ذلك تقوم بنوكهم بتحصيل مدفوعات المستوردين في تاريخ الاستحقاق.

كما تقوم أسواق الصرف بتوفير القروض والتسهيلات لعمليات المضاربة وعمليات التغطية ضد المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية. إن توفر وسائل الاتصال الحديثة وشبكات الانترنت وظهور جهاز الحساب الآلي، أصبح بواسطتها سوق الصرف الأجنبي ذو طابع عالمي. أي أن العمليات تتطلب فقط اتصال أو دخول إلى المواقع والقيام بعملية البيع والشراء، وهذا طوال

24 ساعة في اليوم، فعندما تنتهي البنوك من عملها في اليوم.م.أ* تفتح البنوك الموجودة جنوب شرق آسيا و استراليا أعمالها، وعندما تنتهي هذه الأخيرة تفتح البنوك الموجودة في نيويورك وشيكاغو أعمالها.

ب — كفاءة سوق الصرف الأجنبي: إن كفاءة السوق تتوقف على العلاقة بين الأسعار السائدة وطبيعة المعلومات المتوفرة لدى المتعاملين في السوق من المضاربين والمستثمرين. فلما تكون الأسعار الآجلة هي نتاج لتحليل المعلومات المتوفرة في السوق، كما أنه يتم تعديلها بسرعة كلما ظهرت معلومة جديدة، بحيث لا يتم إتاحة الفرصة للمستثمرين بتحقيق أرباح دائمة وغير عادلة بهذه المعلومات المتوفرة، أي أن هذه الأسعار الآجلة تعكس مباشرة وبكل دقة أسعار المستقبل الحاضرة، هنا نستطيع أن نقول بأن السوق كفأه.

وتظهر أهمية كفاءة السوق في أنها تؤدي إلى التوزيع الكفاء للموارد الاقتصادية النادرة، باعتبار أنها تعكس بكل صدق وشفافية أسعار هذه الموارد النادرة تبعا لقيمتها. فكفاءة سوق الصرف تكون لما السعر الأجل مطابقا تمام للسعر الحاضر المستقبلي، وبالتالي فإن المستثمرين في سوق الصرف لا يمكنهم استغلال المعلومات المتوفرة بصورة منتظمة ودائمة لتحقيق أرباح غير عادية باستمرار. أي أن سوق الصرف الكفاءة هي التي تكون مخاطر التعامل فيها عند أدنى مستوياتها إن لم تكن منعدمة تماما.

ج — أنواع أسواق الصرف الأجنبي: نستطيع أن نميز بين صنفين من أسواق الصرف الأجنبي، الأول يعرف بسوق الصرف العاجل و الثاني بسوق الصرف الأجل.

— سوق الصرف العاجل: وهو السوق التي تتم فيه العمليات تبعا لسعر الصرف الحاضر أي الأنى، بحيث تكون عملية الدفع والاستلام في ظرف يومين على الأكثر، ويعتبر هذا الصنف من العمليات الأكثر أهمية على مستوى سوق الصرف، لأن تحركات هذه العمليات يكون دائما مستمرا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر السعر الأنى هو السعر الأساسي في سوق الصرف الأجنبي، لأنه المعيار الأساسي الذي يتم وفقا له حساب أسعار العمليات الآجلة، ويتم وفقا له أيضا التسويات الدولية وعمليات الائتمان الدولي.

— سوق الصرف الأجل: وهو السوق الذي يتم فيه البيع والشراء الأجل، أي أن البيع والشراء يتم حالا والتسليم والتسديد يكون أجل، وتواريخ الاستحقاق لهذا النوع من الأسواق تكاد تكون نمطية حيث يكون لمدة شهر، شهرين، ثلاثة أشهر، ستة أشهر ولمدة سنة. إلا أن العمليات التي تكون أقل من ستة أشهر هي الأكثر تداولاً، وتتميز أسواقها بالعمق والنشاط الكبيرين. أما التي تكون مدتها أكثر من سنة فتكون أقل نشاطاً وعمقا.

*نقصد بالبنوك الموجودة في سان فرانسيسكو و لوس أنجلوس.

لقد ساعدت العولمة المالية وأسعار الصرف المرنة هذه الأسواق على التطور والنمو الكبير وذلك في سبيل التحوط من مخاطر الصرف، إذ أن هذه الأسواق تلعب دور كبير في تدنية المخاطر المتعلقة بعمليات التجارة الدولية.

3 - نظم أسعار الصرف والأزمات النقدية والمالية.

تتأثر العلاقات النقدية الدولية بصيغة نظام سعر الصرف المتبع سواء كان ثابت أو مرن، حيث يكون ذلك عن طريق الإختلالات أو التوازنات التي يمكن أن تظهر في موازين مدفوعات الدول خاصة الكبيرة منها. فنظام الصرف المرن الذي تم إتباعه منذ 1973، لم تسلم من أثاره السلبية موازين مدفوعات الدول الكبيرة مثل الـ.و.م.أ، ألمانيا واليابان، رغم بعض الإجراءات المتبعة من قبل هذه الدول من أجل تخفيف حدة الإختلالات التي أصابت حساباتها الجارية في منتصف الثمانينات.

ورغم الانعكاسات السلبية للتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف الحقيقية لعملات الدول الكبيرة، خاصة على موازين المدفوعات وعلى الاستقرار في العلاقات النقدية الدولية منذ تبني نظام أسعار الصرف المرنة. إلا انه يعتبر أفضل من نظام بريتون وودز نظرا لعدم مقدرة هذا الأخير الوقوف في وجه الهزات العنيفة والأزمات النقدية والمالية الحادة التي ظهرت قبل عام 1973. فالأزمات النقدية التي ظهرت قبل 1971 إحدى أهم إفرازات نظام بريتون وودز، واستمر اثر هذه الإفرازات الكبيرة إلى ما بعد انهياره حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي.

تعتبر أسعار الصرف المرنة أحد أهم الآليات الفعالة التي يمكن من خلالها معالجة الإختلالات الكبيرة التي تظهر في موازين مدفوعات الدول. فالدولة التي تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها ينعكس مباشرة على ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي. وعلى ارتفاع أسعار سلعها بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. فينخفض الفائض المحقق في ميزان المدفوعات تدريجيا. ولما يحدث وأن تحقق الدولة عجز في ميزان مدفوعاتها فانه يؤدي إلى حدوث عكس الآلية السابقة. وهذه هي ميكانيزمات عمل نظام سعر الصرف المرن لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات والتي تعتبر بديل لآلية دخول وخروج الذهب في ظل إتباع نظام الذهب، إذا كان الذهب هو بمثابة الوسيط الأساسي الذي يسهل عمل آلية نظام سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب) فانه في ظل نظام سعر الصرف المرن تقابله المرونة اللامحدودة لهذا النظام، التي يمكن لها أن تعمل على تصحيح العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

من خلال ما سبق، نقول أنه إذا حدث وأن ظهر عجز في ميزان مدفوعات أي دولة، وكان سوق الصرف مستقر، فإن خفض سعر صرف عملة هذه الدولة هو السبيل الوحيد الذي يؤدي إلى معالجة هذا العجز كحالة الـ.و.م.أ.

أما إذا ظهر فائض على مستوى ميزان المدفوعات فإن رفع قيمة العملة هو الذي يؤدي إلى معالجة هذا الفائض كالصين واليابان والدول الأوروبية. إن السعي الكبير لكل من الاتحاد

الأوروبي والو.م.أ ودول جنوب شرق آسيا- خاصة بعد الأزمات الأخيرة التي ضربت الاقتصاد العالمي التي في مقدمتها أزمة جنوب شرق آسيا 1997 والأزمة الأمريكية الأوروبية التي بدأت عام 2008 في أمريكا ثم تكبدت أوروبا كل سلبياتها- لإيجاد نظام سعر صرف جديد من أجل تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، هو بمثابة الحكم على عدم صلاحية نظام سعر الصرف المرن وأنه لا يساير مصالح هذه الدول من أجل الهيمنة على العلاقات النقدية الدولية.

4 - التعاون والتنسيق الدولي في المجالات النقدية.

في إطار دعم التعاون والتنسيق الدولي في المجالات النقدية والمالية، قامت الدول السبع الكبرى عام 1975 بعقد قمة ركزت فيها على ضرورة قيام كل دولة بإتباع سياسات اقتصادية تتماشى مع طبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الدول الأعضاء.

وفي قمة بون في سويسرا استطاعت الو.م.أ وألمانيا واليابان إتباع سياسات اقتصادية ذات طابع تنسيقي فيما بينهم من أجل إنعاش الاقتصاد العالمي. إلا أن هذه السياسات وخاصة في جوانبها النقدية افتقدت إلى المرونة اللازمة من أجل مكافحة التضخم، مما أدى إلى إعادة النظر في قرارات هذه القمة والتي اعتبرت بعد ذلك كصورة واضحة تعبر عن ضعف التنسيق الدولي. وفي عام 1982 وبالضبط في قمة فرساي بفرنسا تم إنشاء مجموعة الدول الخمسة الأكثر تصنيعاً في العالم. وكانت من مهام هذه المجموعة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء من أجل تحقيق استقرار أسعار صرف العملات القيادية الدولية. وقد تطورت هذه الاتفاقية في قمة بلازا عام 1985 بأن اتفقت هذه الدول على التنسيق فيما يخص تحديد أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار، وهذا من أجل معالجة الإختلالات في موازين مدفوعاتها باعتبارها كانت مشكلة مشتركة فيما بينهم. وكانت من أهم حصيلة اتفاقية بلازا التخفيضات المنسقة لأسعار الخصم في البلدان الصناعية عام 1986. وهذا من أجل مواجهة انخفاض معدلات نمو الناتج القومي في هذه الدول.

في قمة طوكيو تعززت محاولات التنسيق النقدي والمالي بين الدول الصناعية، حيث ظهرت في ماي 1986 مبادرتان، الأولى خاصة بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الو.م.أ واليابان وإعلان قبولهما سعر الصرف بين الين والدولار في ذلك التاريخ، والثانية في فيفري 1987 حيث حدث تنسيق نقدي ومالي بين الو.م.أ وانكلترا وألمانيا واليابان تمثل في فرض قيود مالية في الو.م.أ وفرض سياسات وحوافز تشجيعية في الدول الأخرى، وهذا بهدف معالجة الإختلالات في موازين المدفوعات، وتحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملاتها.

إلا أن انخفاض قيمة الدولار أمام الين الياباني والمارك الألماني، وتملص كل دولة من المسؤولية وتبادل الاتهامات فيما بينهم. كان أكبر دليل على ضعف وفشل التعاون والتنسيق النقدي والمالي فيما بينهم، وعلى المستوى الدولي.¹

ولكن بداية التسعينات والأحداث التي شهدتها على مستوى الاتحاد الأوروبي فيما يخص توحيد ألمانيا، ثم بعد ذلك ترابطت الأحداث لتكون نهاية التسعينات بمثابة الإعلان عن ميلاد أول تنسيق دولي ناجح في المجال النقدي والمالي، والمتمثل في تبني الدول الأوروبية لعملة موحدة والتي بدء العمل بها بداية عام 2000، لتكون بمثابة تنويع للقمة المرطونية بين دول الاتحاد الأوروبي منذ عام 1958. وتكون بمثابة النموذج النقدي والمالي الذي ينبغي الاقتضاء به.

رابعا: إدارة نظام سعر الصرف في ظل الإختلالات الاقتصادية.

تعتبر الكفاءة الاقتصادية أحد أهم الأهداف الاقتصادية الكلية، إذ يعتمد تحققها على ارتفاع مستوى الأداء الاقتصادي والذي يقوم من جهته على درجة لاستقرار الاقتصادي الذي يميز أي دولة. ففي ظل البيئة الاقتصادية والمالية والنقدية الحديثة أصبحت الاقتصاديات الدولية مهددة بالصدمات الاقتصادية العشوائية والتي تؤدي في اغلب الأحيان إلى ظهور اختلالات وتباينات تصيب الناتج الحقيقي والاستهلاك الحقيقي والمستوى العام للأسعار.

إن وضع سياسة اقتصادية معينة في ظل الأزمات الاقتصادية ليس بالأمر السهل إذ أن استهداف متغير اقتصادي معين يؤدي إلى ظهور اختلال وتباين في متغير اقتصادي آخر. وعليه فإن أكبر مشكل الذي من الممكن أن يواجه واضعي السياسة الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل الانفتاح النقدي والمالي هو كيف يمكن اختيار وإدارة نظام سعر صرف معين لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؟ الذي ينعكس على زيادة الأداء الاقتصادي، ومنه الوصول بالاقتصاد إلى نقطة الكفاءة الاقتصادية، فيزول التباين الذي من الممكن أن يظهر في الناتج الحقيقي أو الاستهلاك الحقيقي أو المستوى العام للأسعار. وبالتالي حتى يتم اختيار نظام سعر صرف معين ينبغي توفر مجموعة من الشروط الهيكلية في الاقتصاد المعني، الذي يمكن الاستدلال عليها بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية، التي تكون بمثابة المرجع الأساسي الذي يعتمد عليه لاختيار وإدارة سعر الصرف في ظل أزمة اقتصادية.

1 - المؤشرات الأساسية لاختيار نظام سعر الصرف.

هناك مجموعة من المؤشرات الاقتصادية ينبغي أخذها بعين الاعتبار حتى يمكن الحكم على نظام سعر الصرف الملائم لأي اقتصاد سواء متقدم أو نامي. ومن بين أهم هذه المؤشرات:

أ - حجم الاقتصاد ودرجة انفتاحه على العالم الخارجي: إن لحجم اقتصاد الدولة دورا كبيرا في اختيار طبيعة سعر الصرف المتبع، فيما إذا كان مرنا أو ثابتا، فالدولة التي تتميز بحجم

¹ مروان عطون، مرجع سابق، ص 32 - 34.

اقتصادها الكبير والمتنوع فيما يخص القطاعات الاقتصادية، والتي تتميز بالتشابك فيما بينها إلى الأمام وإلى الخلف، وبالتالي فهي بمثابة أسواق لبعضها البعض الشيء الذي يمنحها امتياز الاستغناء عن العالم الخارجي. أي أن افتتحها على العالم الخارجي يصبح في أدنى حدود له. وعليه فان نظام سعر الصرف الملائم لها هو نظام سعر الصرف المرن.

إن مؤشر الانفتاح الاقتصادي يتمثل في نسبة الإيرادات إلى الدخل القومي الإجمالي وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دلت على الانفتاح الاقتصادي للدولة والعكس. وفي هذا الصدد نجد أنه من خصائص الاقتصاديات الصغيرة الحجم أنها تكون متجانسة وتكون أقل من ناحية التنوع. وهنا ينبغي عليها أن تعتمد على الأسواق الخارجية فيما يخص معاملاتها الاقتصادية سواء فيما يتعلق بتصريف منتجاتها أو فيما يتعلق بحصولها على مستلزماتها الإنتاجية، لذا ينبغي عليها إتباع نظام سعر الصرف ثابت حيث أن هذا النظام يمنح حرية للدولة باستخدام السياسة النقدية وجعلها تعمل وفق تحقيق التوازن الخارجي إذ أن هذه الدولة تتبع سياسة انكماشية في حالة العجز وتوسعية في حالة الفائض.

إن ضمان الحركة التجارية المستقرة بين الدولة الصغيرة الحجم والعالم الخارجي يتطلب أن تقيد هذا الدولة قيمة عملتها إلى قيم عملات الدول الأخرى التي تتعامل معهم في إطار ما يسمى بالشركاء التجاريين. فالصدمات الخارجية التي من الممكن أن تتعرض لها هذه الدول من جراء الانفتاح الاقتصادي من الممكن أن تتكيف معها عن طريق إجراء تغييرات في الأجور والأسعار أو من خلال انتقال العمل ورأس المال. أما الدول الكبيرة التي تتبع سعر الصرف المرن فان هذا التكيف يكون إما برفع قيمة العملة أو خفض قيمتها.

وخلاصة القول أن الدولة التي تتميز بانفتاح اقتصادي كبير ينبغي عليها إتباع نظام سعر الصرف ثابت والدولة التي تتميز بدرجة انفتاح منخفضة فينبغي عليها إتباع نظام سعر الصرف مرن.

ب - معدل التضخم: تختلف مصداقية سياسة اقتصادية كلية في محاربة التضخم من دولة لأخرى، بحيث نجد مجموعة من الدول لها مصداقية كبيرة في معالجة ومحاربة التضخم ومجموعة أخرى ليس لديها هذه المصداقية الكبيرة في محاربة التضخم. بحيث حتى تصل هذه الأخيرة إلى الاستقرار السعري، تقوم بربط عملتها بعملة دولة أو أكثر من الدول ذات المصداقية الكبيرة. وعليه فالدول ذات معدلات تضخم المتشابهة تتبع نظام أسعار الصرف الثابت والدول ذات معدلات تضخم مختلفة تتبع نظام سعر الصرف المرن من أجل الوصول إلى القيمة الحقيقية لعملاتها.

إن لمعدلات التضخم المرتفعة تأثير كبير على أسعار صرف العملات في سوق الصرف الأجنبي. فالدول التي تتباين مستويات الأسعار فيما بينها ينبغي عليها أن تتخلى على التوازن الداخلي في سبيل تحقيق التوازن الخارجي وهذا الوضع يناسبه نظام الصرف المرن.

إن صعوبة حساب التكاليف الحقيقية للمشاريع الاستثمارية والناجمة عن الصدمات المتكررة والمختلفة الذي يتعرض لها جانب الطلب الكلي، من جراء معدلات التضخم المرتفعة والمتذبذبة يؤدي خاصة إلى إعاقة عملية تخطيط هذه المشاريع وتنفيذها، وهذا سوف ينعكس على قيمة عملة هذه الدولة بالنسبة لقيم عملات شركائها التجاريين بعد الاستقرار. الأمر الذي يحتم عليها إتباع سياسة تهدف إلى تحقيق استقرار في قيمة عملاتها بالنسبة للعملات شركائها التجاريين. كما أن التضخم الناتج عن قيد الميزانية، الذي يكون عن طريق الإصدار النقدي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لعملة هذه الدولة ومن ثم ارتفاع سعر صرفها الأجنبي على مستوى سوق الصرف الأجنبي. وعليه من خلال كل هذه الآثار التي من الممكن أن يسببها التضخم المرتفع والغير مستقر والثابت على أسعار الصرف، ينبغي إتباع نظام سعر الصرف الثابت كلما كانت معدلات التضخم على مستوى الدولة أقل من معدل التضخم في العالم الخارجي، وأن تتبع نظام سعر الصرف المرن في الحالة العكسية، أي عندما يكون معدل التضخم على مستواها أعلى من معدل التضخم الموجود في العالم الخارجي.

ج — التكامل النقدي والمالي: إن من أهم إفرزات التكامل الاقتصادي بين الدول هو ارتفاع مستوى تثبيت أسعار الصرف فيما بين هذه الدول الأعضاء، وهذا تماشياً مع ما تم التوصل إليه من قبل مجموعة من الاقتصاديين أمثال روبرت مندل و ماكينون وكونان في هذا المجال. وقد كانت نظرية المنطقة النقدية المثلى لروبرت مندل رائدة في هذا المجال بحيث حذت تثبيت أسعار الصرف ضمن حدود معينة، وهذا في ظل المكاسب والمنافع التي تعود على الدول المشتركة في عملة واحدة.

أما في حالة وجود تكامل مالي بين الدول فيما يخص أسواقها المالية فإن نظام سعر الصرف المرن يكون أكثر ملائمة خاصة في ظل الحركة المنخفضة لرأس المال عنه في ظل الحركة المرتفعة وهذا من أجل مواجهة الصدمات الخارجية.

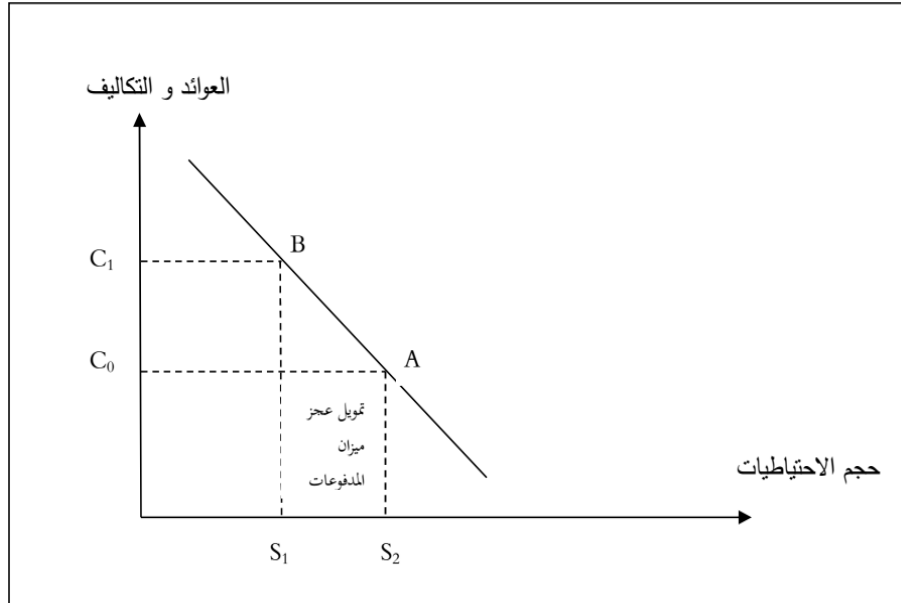
د — الاحتياطات الدولية: أن الأهمية النسبية للاحتياطات الدولية تقل في ظل إتباع أي دولة نظام سعر الصرف المرن، حيث أن الاختلافات في المدفوعات الدولية تم التكفل بتصحيحها عن طريق أسعار الصرف. أما في ظل إتباع نظام سعر الصرف الثابت فإن أهمية الاحتياطات الدولية تصل إلى ذروتها، إذ تستعمل للمحافظة على سعر الصرف الثابت والدفاع عنه. فعندما يحدث وأن ينخفض سعر صرف العملة يتدخل البنك المركزي مشتري للعملة الوطنية وعندما ترتفع قيمتها يدخل بائع لها باستعمال مكونات السيولة الدولية التي يحتفظ بها في شكل احتياطات دولية. إن زيادة الطلب على العملة الأجنبية هو دليل على عجز الحساب الجاري أما انخفاض الطلب على العملة وزيادة عرضها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية هو دليل على حدوث فائض في ميزان المدفوعات. إن نفاذ الاحتياطات الرسمية الدولية من الذهب والعملات الأجنبية قد يحتم على السلطات النقدية اللجوء إلى الاقتراض، وهذا إذا كان العجز مؤقت في ميزان المدفوعات

بفعل صدمة مؤقتة سواء من الداخل أو من الخارج. أما إذا كان العجز في ميزان المدفوعات يغذيه سبب هيكل طويل الأجل، فهنا الافتراض يصبح غير مجدي، وبالتالي على البنك المركزي التخلي عن الدفاع عن سعر الصرف، ويترك المجال لآليات السوق لتدفعه نحو التوازن، فيستعيد ميزان المدفوعات عافيته محققا فائض من جديد، تستطيع من خلاله الدولة أن تحصل على نقد أجنبي تشكل به احتياطي دولي جديد تستعمله من أجل الدفاع على سعر صرف العملة الجديد من الصدمات الخارجية.

إن تكاليف الاحتفاظ بالاحتياطيات التي يتحملها المجتمع، هي التضحية بالإنتاجية الاجتماعية الحدية للموارد المحتفظ بها في صورة احتياطيات. وهذه الإنتاجية هي انعكاس للندرة النسبية وتكون أعلى كلما كان موارد العملة الأجنبية أقل أي ترتبط طرديا مع حالة العجز في ميزان المدفوعات وعكسيا مع حالة الفائض¹.

يعتبر فائض المستهلك وفائض المنتج بمثابة العوائد الاجتماعية الحدية التي لها علاقة عكسية مع الاحتفاظ بالاحتياطيات. ففائض المنتج يظهر نتيجة التوظيفات المختلفة للاحتياطيات الدولية، وهذا من أجل الحفاظ على حجم الواردات في ظل تناقص الصادرات في سبيل المحافظة على مستوى الدخل القومي الإجمالي. ويمكن ترجمة ما تم ذكره أعلاه في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): العوائد والتكاليف الاجتماعية للاحتفاظ بالاحتياطيات.



المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 115.

2 - إدارة سعر الصرف في ظل الإختلالات النقدية

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسين الغالبي، مرجع سابق، ص 115.

تأخذ الإختلالات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على عرض النقود، بحيث يمكن معرفتها واحتسابها عن طريق عمليات السوق المفتوحة التي يتدخل بواسطتها البنك المركزي لإدارة العرض النقدي.

إن إدارة سعر الصرف تتضمن اتخاذ القرار فيما يخص نظام سعر الصرف الذي يمكن أن تتبناه الدولة في تحديد القيمة الخارجية لعملتها خاصة في ظل اختلال (صدمة) نقدي. إضافة إلى تحديد درجة التدخل في سوق الصرف الأجنبي. في حقيقة الأمر لو نعود ونميز نظام سعر الصرف الثابت نجد وأنه الأفضل للدولة التي تتعرض لاختلال نقدي.

ففي ظل ثابت سعر الصرف يظهر عجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة العالمية، وتسرب رؤوس الأموال الداخلية إلى الخارج، فإن البنك المركزي سوف يقوم بشراء عملته من سوق الصرف للحفاظ على سعر صرفها. وتستمر عملية التدخل هذه حتى تتساوى السيولة النقدية أو العرض النقدي مع حجم التدفق الرأسمالي، ويعود التساوي بين سعر الفائدة المحلي والعالمي، ويستعيد ميزان المدفوعات توازنه. أي أنه في ظل سعر الصرف الثابت يكون الاختلال النقدي مؤقت ولا يمكن أن يستمر، فبمجرد ظهوره حتى تبدأ ميكانيكية التدخل في العمل. أما في ظل سعر الصرف المرن فإن زيادة العرض النقدي عن الطلب النقدي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية عن العالمية، وما يتبعه من تدفق لرؤوس الأموال للخارج، ومن ثم ظهور عجز في ميزان المدفوعات. فإن كل هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى تحسين في الحساب الجاري وزيادة مستوى التوظيف والنتاج والدخل. وتبقى هذه العملية مستمرة حتى يتحقق توازن ولكنه جديد عند مستوى دخل معين يتماشى مع العرض النقدي. وحتى يعود سعر الفائدة المحلي إلى التساوي مع سعر الفائدة العالمي ينبغي على الدخل أن يتمدد ويزيد حتى يحقق هذا المستوى. وبعبارة أخرى أنه في ظل سعر الصرف الثابت فإن الإختلالات التي تحدث في سوق النقود المحلي يمكن السيطرة عليها من خلال الاحتياطات الدولية دون المساس أو تغير التوازن في سوق السلع والخدمات. وعليه نستطيع أن نقول بأن نظام سعر الصرف الثابت يتميز باستطاعته التغلب على مشكلات اختلالات الطلب أو ما يصطلح عليه بصدمات جانب الطلب.

3 - إدارة سعر الصرف في ظل اختلال حقيقي.

تأخذ الإختلالات الحقيقية شكل التذبذب وعدم الاستقرار في الناتج المحلي الإجمالي، إذ من خلال الناتج المحلي الإجمالي يمكن قياس هذه الصدمة كما أن الاختلال الحقيقي أو الصدمة الحقيقية " تعبر عن التذبذب في العلاقة بين أسعار الصرف الحقيقية والاسمية لعملة معينة"¹

¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سابق، ص 118.

إن التذبذبات التي تظهر في الناتج المحلي الإجمالي، أي في القطاع الحقيقي من الاقتصاد قد تكون ناشئة عن صدمة خارجية أو اختلال في دول أخرى، هذا الاختلال أو عدم الاستقرار من الممكن أن ينتقل نحو الاقتصاد المحلي عن طريق قنوات أسعار الصرف، لتؤثر على الأسواق المالية والنقدية ومنه تصل إلى الجوانب الحقيقية للاقتصاد في صورة انعدام الكفاءة الاقتصادية وإصابة هذا الاقتصاد بالركود ومنه انخفاض وتدبدب في الناتج المحلي الإجمالي.

إن نظام سعر الصرف الملائم عند تعرض أي اقتصاد إلى صدمة خارجية أو عند تعرضه إلى اختلال داخلي حقيقي هو سعر الصرف المرن. فعند تطبيق السياسات المالية التوسعية، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة العالمية فتتدفق رؤوس الأموال إلى الداخل مخلفة آثار ايجابية على ميزان المدفوعات متمثلة في الفائض. هنا إذا كانت الدولة تتبع سعر الصرف الثابت فإن الدفاع عن قيمة العملة سيكون بواسطة الاحتياطات الموجودة عند البنك المركزي فيقوم البنك المركزي بشراء عملته من سوق الصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة العرض النقدي حتى يتساوى مع الطلب النقدي.

عند تساوي سعر الفائدة المحلي مع العالمي والذي يصاحبه بطبيعة الحال ارتفاع مستوى الدخل القومي أي يكون التوازن الداخلي والخارجي عند مستوى دخل جديد، أي أن سعر الصرف الثابت أدى إلى عدم استقرار الدخل ومستوى التوظيف.

أما إذا كانت الدولة تتبع نظام سعر الصرف المرن فإن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل فيظهر فائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية أي انخفاض سعر صرفها. الأمر الذي ينتج عنه انخفاض الطلب على الصادرات بنسبة أكبر من الطلب على الواردات فيظهر عجز على مستوى الحساب الجاري، الشيء الذي ينعكس على انخفاض الإنتاج والتوظيف والدخل في قطاعات التصدير ومنه تنتقل العدوى من قطاع إلى آخر حتى يشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، مما ينعكس على انخفاض الدخل والتوظيف.

لكن ما يميز هذه الحالة هو أن الأثر الإيجابي الأول على الدخل والتوظيف. والناتج عن السياسة المالية التوسعية، مساوي للأثر السلبي الثاني على الدخل والتوظيف. والناتج عن ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف (انخفاض سعر صرفها). ولكنهما متعاكسان الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي عند نفس مستويات الدخل والتوظيف السابقة. أي أن الدخل والتوظيف يعودان إلى ما كان عليه قبل حدوث الصدمات. ومن خلال ما سبق نصل إلى أنه عندما يكون الاختلال والتذبذب في الناتج المحلي وحتى يكون عابر وغير قابل للاستمرار، ينبغي أن تتبع الدولة نظام سعر الصرف المرن، باعتبار أن هذا الأخير له ميزة تتمثل في قدرته على التغلب على الصدمات التي يكون مصدرها العرض.

المحور الثاني:

المقومات الأساسية للوحدة النقدية

تمهيد:

إن الدور المهم والأساسي للنقود يكمن في زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية خاصة إذا كانت هذه النقود تتميز بنوع من ثبات قيمتها. بمعنى استقرار الأسعار، فالوحدة النقدية أو الاتحاد النقدي أو اتحاد سعر الصرف تكون أحد أهم معايير نجاحه وأهم مؤشرات كفاءته في التأثير الايجابي على التجارة والاستثمار، هي الاستقرار في الأسعار على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي أو الوحدة النقدية.

إن أهم إجراء تتخذه الدولة المشتركة في التكامل الاقتصادي هو توحيد عملاتها لما لهذه العملية من آثار ايجابية على الاقتصاديات المتكاملة.

فالتكامل النقدي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاجية و النمو الاقتصادي، و يزيد في فعالة وكفاءة توزيع الموارد فيما بين دول التكامل الاقتصادي، إذ أن القرارات الاستثمارية تتطلب الثقة في طبيعة الأسواق الإقليمية، بحيث ينبغي أن تتميز ظروف هذه الأسواق بالثبات لفترة مقبولة.

إن العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، تقوم على إزالة القيود التجارية، وقيود الصرف و تحرير حركة عوامل الإنتاج، و حتى تتجنب التغيرات في أسعار الصرف فإن إقامة اتحاد نقدي أو وحدة نقدية بين هذه الدول أمر لا بد منه. إلا أن طبيعة هذه المرحلة النقدية تتأثر كثيراً بدرجة التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء. وعليه لكي نعالج هذا الجانب بنوع من التحليل سوف نتطرق إلى:

أولاً: مفهوم الوحدة النقدية

تعتبر الوحدة النقدية من بين أهم الترتيبات والتدابير والإجراءات اللازمة لمسايرة حرية حركة التجارة وعوامل الإنتاج بين الدول المتكاملة. إذ أن التكامل الاقتصادي الكامل يتطلب حركة واسعة ونشيطة وفعالة للسلع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال، فيما بين الدول الأعضاء. وهذا يكون عن طريق إزالة كافة العقبات والعوامل التي تحول دون الوصول إلى هذه الدرجة. فجوهر الوحدة النقدية هو تسهيل المدفوعات فيما بين الدول الأعضاء وإزالة العراقيل النقدية أمام حركات التجارة ورؤوس الأموال على مستوى منطقة التكامل الاقتصادي. ولكن قبل الدخول في تحليل ميكانيزمات عمل الوحدة النقدية لا بد أن نتطرق إلى تعريفها وعلاقتها ببعض المفاهيم كالاتحاد (الوحدة) الاقتصادي.

1 - تعريف الوحدة النقدية.

يمكن تعريف الوحدة النقدية بأنها:¹

إحلال عملة واحدة مشتركة يقوم بإصدارها بنك مركزي موحد، مع رسم السياسات النقدية والائتمانية للدول ودمج احتياطاتهم الأجنبية في مصلحة موحدة.

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية و أثرها في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009، ص ص 34 35.

أوهي مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في هذه الوحدة النقدية.

كما تعرف أيضا بأنها إنشاء عملة موحدة تصبح عملة مستخدمة في الدول الأطراف وتحل محل عملاتها الوطنية سواء بخلق عملة جديدة أو اتخاذ عملة أحد الأطراف عملة للإقليم.

كذلك الوحدة النقدية هي إصدار عملة موحدة يجرى تداولها في كافة أقاليم الاتحاد، مع دمج البيوت المالية في بعضها البعض، وإنشاء بنك مركزي واحد يتولى إصدار العملة والإشراف على البنوك الأخرى، مع توحيد التشريعات الضريبية واللوائح المالية المختلفة.

وتعريف خامس للوحدة النقدية بأنها إنشاء عملة موحدة تحل محل عملات دول الإتحاد مع وجود بنك لإدارة السياسة النقدية.

أما فريتز ماخلوب فيعرف الوحدة النقدية بأنها مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة المتكاملة.

وهناك تعريف آخر للوحدة النقدية بأنها مناطق تعمل خلالها أسعار الصرف علاقة ثابتة بعضها تجاه بعض وفي حالة غياب الرقابات على رأس المال ستكون هناك سياسات نقدية واحدة فقط تعمل في تلك المناطق، وقد تتضمن مثل هذه المناطق ذات أسعار الصرف الثابتة استبدال عملات الأقطار الأعضاء بعملة واحدة مشتركة¹.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن الوحدة النقدية تنحصر في تبيني الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي عملة موحدة جديدة، أو عملة قائمة لأحد الدول الأعضاء، تتميز بخصائص العملات القيادية. وأن هذه العملة يقوم بإصدارها بنك مركزي واحد على مستوى المنطقة، حيث بطبيعة الحال هو الذي يتولى وضع وإدارة السياسة النقدية والائتمانية للدول الأعضاء. ويتم تداول هذه العملة على مستوى المنطقة المتكاملة، ويكون الهدف من إقامة الوحدة النقدية هو تسهيل المدفوعات بين الدول الأعضاء. وحتى تؤدي هذه الوحدة النقدية وظائفها بفعالية كبيرة ينبغي توحيد السياسات المالية والضريبية وسياسة الميزانية بين الدول الأعضاء.

أما التعريف الذي اقترحه للوحدة النقدية : هي عبارة عن مختلف الترتيبات والإجراءات والتدابير والوسائل والأساليب والأدوات التي يتم اتخاذها على المستوى النقدي والمالي بهدف التنسيق بين السياسات النقدية والمالية من أجل الوصول إلى إحلال عملة قائمة أو عملة جديدة محل عملات الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، من أجل إزالة العقبات أمام حركات التجارة وعناصر الإنتاج و تدنية مخاطر الاستثمارات وتسهيل المدفوعات فيما بين الدول الأعضاء.

2 - شروط تحقيق الوحدة النقدية.

¹ عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة، ط1، مركز دراسات الوحدات العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص 56.

هناك عدة شروط لتحقيق الوحدة النقدية أهمها على الإطلاق:²

— شروط تتعلق بالعمل، بما في ذلك إزالة الهوامش وتغيرات أسعار الصرف وخلق كتلة عملة.

— شروط تتعلق بالائتمان مثل المقايضات والإقراض وتجميع الاحتياطات.

— شروط متعلقة بالسياسة الاقتصادية، مثل توافق وتنسيق السياسات النقدية والمالية وسياسات الميزانية ومركزية أسواق رأس المال وسياسة أجورية مشتركة. هذا من وجهة نظر الاقتصادي الأمريكي روبرت مندل.

أما بيلا بلاسا فيؤكد على حقيقة هامة وهي أن سعر الصرف الثابت الذي لا رجعة فيه يمثل السمة البارزة للوحدة النقدية (التكامل النقدي) وذلك بتطبيق شرطين أساسيين:
— مركزية القرارات الخاصة بالسياسات النقدية والمالية.

— قبول الدول المكونة للاتحاد الاقتصادي لمضامين سعر الصرف الثابت وهو شرط توافق السياسات النقدية في مختلف دول التكامل.

ويرى هالم Halm أن الوحدة النقدية تتطلب 05 شروط وهي:

— قابلية العملات للتحويل بالكامل وتبادلها مع عملات الدول الأعضاء بصفة دائمة .

— تثبيت عملات الدول الأعضاء وعدم قابلية ذلك للإلغاء في إطار وحدة حساب مشترك.

— إلغاء نطاق للتغيرات المسموح بها في سعر صرف عملة أي دولة عضو اتجاه عملات الأعضاء الآخرين.

— إقامة سياسات مالية ونقدية مشتركة يتم تحقيقها من خلال شكل ما من التعاون الوثيق بين البنوك المركزية أو مؤسسة ما على مستوى الاتحاد.

— يجب أن يقيم الاتحاد شكلا ما من العون المالي المؤقت لأقطار العجز، على أن يكون هذا العون مؤقت ومحدود حتى لا يخالف جوهر التكامل من إنشاء سوق كبير لاستغلال الوافرات.

ومن خلال ما سبق نصل إلى نتيجتين فيما يخص الوحدة النقدية حيث الأولى تتمثل في أنه ما دامت إدارة أية عملة لا بد وأن يكون هناك طرف مسؤول عنها فإن الاتحاد النقدي أو الوحدة النقدية (التكامل النقدي) يتطلب بالضرورة سلطة نقدية مركزية في شكل بنك مركزي، والثانية تتمثل في أنه لا توجد رقابة على الصرف داخل منطقة الوحدة النقدية.

3 - العلاقة بين الوحدة النقدية والوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي).

للوحدة النقدية علاقة وطيدة مع الوحدة الاقتصادية فإذا كانت الوحدة النقدية تسهل وتزيل عوائق انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول المتكاملة فإنها كذلك تساهم في

² إسماعيل عبد الرحيم شلبي، السياسة النقدية و التكامل الاقتصادي، مجلة البحوث التجارية، دون ذكر العدد، جامعة اليرموك، الأردن، 1989، ص ص 155 156.

توفير الأسس و الميكانيزمات النقدية والمالية لعملية التنمية و النمو الاقتصادي على مستوى منطقة التكامل الاقتصادي.

إن التعامل بعملات الدول الأعضاء كلها على مستوى المنطقة التكاملية من الممكن أن تؤدي إلى ظهور مخاطر سعر الصرف حيث أن وجود تقلبات سعر الصرف يؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي باعتبار أن اختلاف الأسعار ما بين وقت عقد الصفقات بين الدول الأعضاء وتاريخ تسليمها هي السمة البارزة للعلاقات التجارية والمالية فيما بين دول التكامل. ولكن بغض النظر عن هذه العلاقة أيهما يؤدي إلى الآخر هل الوحدة النقدية تؤدي إلى الوحدة الاقتصادية أم العكس؟ وفي هذا الصدد نميز بين رأيين:

الأول يعتبر أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق تكامل نقدي (وحدة نقدية). فالتكامل الاقتصادي بعد وصوله إلى مرحلة السوق المشتركة والتي تؤدي إلى اتساع أسواق السلع والخدمات وتكاملها، وتكامل الأسواق المالية والنقدية فإنه في ظل ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء يتطلب ذلك تنسيق في السياسات النقدية، إذا أرادت هذه الدول الأعضاء أن تتجنب عجز الميزان التجاري والحركات الشديدة لرؤوس الأموال القصيرة الأجل. وهذين العاملين يؤديان إلى ظهور اختلال في ميزان المدفوعات، وحتى تخرج هذه الدول من هذا المأزق فإن السبيل لذلك هو وضع قيود على توسع التجارة والمدفوعات المختلفة مما يعرقل عملية التكامل الاقتصادي، وبالتالي فإن التكامل النقدي من الأفضل أن يكون بمثابة تنويع للتكامل الاقتصادي.

أما الرأي الثاني والذي يمثل وجه نظر النقديون الذين يعتبرون بأن الوحدة النقدية تؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي، باعتبار وأن المرحلة الانتقالية للدول الأعضاء للدخول في التكامل الاقتصادي تتطلب تنسيق السياسات النقدية والمالية وهذا من أجل تلافي الاختلاف في الأجور والأسعار الشيء الذي يسهل عملية تثبيت أسعار الصرف.

لكن في رأيي أعتقد أن التكامل الاقتصادي من الأفضل أن يسبق التكامل النقدي لأن الدول المتكاملة تختلف فيما بينها، فيما يخص قوة الاقتصاد وضعفه وعليه فإن التكامل النقدي يضر أكثر الدول الضعيفة كذلك الدول التي تتجه إلى تحقيق التكامل النقدي لا بد وأن تكون قد قطعت شوطا كبيرا فيما يخص العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها وفي هذه الحالات يكون للوحدة النقدية دور كبير في زيادة تعزيز وتنويع لهذه العلاقات. وتجربة الاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك.

ثانياً: أنواع الوحدة النقدية (التكامل النقدي).

للوحدة النقدية أنواع متعددة إلا انه يمكن حصر هذه الأنواع المختلفة في شكلين أساسيين ليكونا كأحد أهم معايير تصنيف التكامل النقدي، وهنا نقصد بهذين المعيارين التكامل النقدي الجزئي والتكامل النقدي الكامل (الوحدة النقدية).

1 - التكامل النقدي الجزئي.

هو عبارة عن شكل من أشكال التعاون النقدي بين الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي، والتي تملك عملات مختلفة. أي لا تكون هناك عملة مشتركة بين الدول الأعضاء

أ – تعريف التكامل النقدي الجزئي: هو نوع من أنواع التعاون النقدي بين الدول الأعضاء يأخذ عدة صور وأشكال. ولا يرقى إلى إنشاء عملة موحدة بل تحتفظ كل دولة بعملتها الوطنية. أو التكامل النقدي الجزئي يشمل كل الإجراءات والتدابير والأساليب والوسائل الكفيلة بوصول الدول الأعضاء إلى تبني عملية موحدة سواء على المدى المتوسط أو الطويل. فالخطوات المتتالية في المجال النقدي والعلاقات النقدية فيما بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي تعتبر من أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل الوصول إلى تبني عملة مشتركة فيما بينهما.

ب – أنواع التكامل النقدي الجزئي: للتكامل النقدي الجزئي أو التدريجي صور وأشكال متعددة بحيث أن هذه الأشكال والصور هي بمثابة مراحل وإجراءات تكاملية تتخذ من أجل الوصول إلى التكامل النقدي الجزئي وأهم هذه الأنواع نذكر:

– اتحاد المدفوعات: هو عبارة عن تنظيم يقوم به عدد من الدول ذات العملات الغير قابلة للتحويل بإنشاء نظام للمقاصة متعدد الأطراف، يتم بمقتضاه تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري فيما بينهم. ويتطلب هذا التنظيم توحيد إجراءات تسوية المدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمييز بين الدول أعضاء الاتحاد في التبادل التجاري. وقد يقوم الاتحاد بتزويد الأعضاء بالائتمان لتغطية جزء من اختلال موازينهم التجارية الصافية مع سائر الأعضاء.¹

وبالرجوع إلى تاريخ الفكر النقدي الدولي نجد وأن أول صيغة لاتحاد دولي للمقاصة كانت في 7 أفريل 1943 تم تقديمها من قبل جون ماينرد كينز من أجل تنظيم عالم ما بعد الحرب، حيث اقترح كينز إنشاء اتحاد للمقاصة الدولية ممتثلاً في مؤسسة نقدية دولية وإنشاء عملة دولية هي البانكور، حيث إذ هذا الاتحاد هو شبيه بغرفة المقاصة الموجودة على مستوى البنك المركزي. وأهم المبادئ التي يقوم عليه المشروع الكينزي هي: تثبيت أسعار الصرف، التوازن في ميزان المدفوعات، التوزيع الدولي للائتمان، إقامة منطقة نقدية جديدة .

إلا أن هذا المشروع لم يتم تطبيقه على أرض الواقع. أما التطبيق الناجح لاتحاد المدفوعات على أرض الواقع هو اتحاد المدفوعات الأوروبي خلال الفترة 1960-1968.

– تجميع الاحتياطي: هو نظام أو ترتيب يقوم الأعضاء بمقتضاه بإيداع جزء من احتياطياتهم لدى أحد الوكلاء. يترتب لهم بمقتضاه حقوق سائلة لدى هذا الوكيل في حين يحتفظ الوكيل لنفسه بحقوقه لدى طرف ثالث.²

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 40.

¹ إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سابق، ص 158.

² محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 49.

فالدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي، بإمكانهم أن يشكلوا مجعاً من الاحتياطات النقدية الدولية، عن طريق مساهماتهم بنسب معينة من الاحتياطات الدولية السائلة لدى كل منها، مقابل حقوق سائلة لكل منها بشكل قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ويمكن أن تكون هذه القروض تلقائية أو تخضع للرقابة وهذا بحسب نظام مركزي محدد ومتفق عليه ضمن اشتراطات المجمع.³

إن إقامة هذا المجمع يكون من أجل معالجة العجزات التي تحدث في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في تكامل الاقتصادي. سواء كانت هذه العجزات بسبب العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية أو كانت بسبب العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

إن عمل ونجاح نظام تجميع الاحتياطي يتوقف على مدى استطاعة المؤسسة المختارة لتقوم بدور الوكيل بواجباتها المختلفة، والتي في مقدمتها الإدارة الجيدة والرشيده لاحتياطات الدول الأعضاء، وكذا الالتزام بالقرارات المتخذة من قبل دائنو المجمع فيما يخص تحويل الاحتياطات، إضافة إلى تقديم القروض للدول الأعضاء التي تعاني عجز في ميزان المدفوعات ضمن الحدود المسموح لها بالسحب. كما أنه حتى تقوم هذه المؤسسة بدورها على أكمل وجه ينبغي أن تكون هناك فوارق زمنية بين احتياجات دول الأعضاء لمثل هذه القروض، وأن لا تكون جميع دول الأعضاء تعاني من عجزات دائمة في موازين مدفوعاتها.

من فوائد هذا المجمع يضمن الاقتصاد في الاحتياطات من أجل مواجهة حالات الطوارئ كما أنه يعتبر شرطاً أساسياً للوصول إلى تكامل نقدي، إضافة أنه يمكن أن يمنح فرص لدول الأعضاء لاستثمار جزء من احتياطاتها لرفع كفاءة وأداء النشاط الاقتصادي. وكانت الدول الأوروبية هي السبابة لإقامة مجمع الاحتياطات متمثل في صندوق النقد الأوروبي وهذا من أجل دعم الوحدة النقدية الأوروبية.

— تنسيق أسعار الصرف: جوهر هذا النظام هو الاتفاق بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي على إتباع سياسات تحديد المدى الذي يمكن أن تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء. ومن ثم فهذا النظام يتطلب إقامة هيكل ما للأسعار المركزية بين عملات الدول الأعضاء كما يستلزم تقييد الانحرافات في هذه الأسعار المركزية وذلك بإتباع أساليب التدخل في سوق الصرف بيع أو شراء عملة أجنبية مقابل عملة محلية¹.

أن التثبيت المشترك لعملات الدول الأعضاء بالنسبة لحقوق السحب الخاصة أو الدولار أو سلة من عملات رئيسية دولية قابلة للتحويل، يكون من أجل التحكم في مخاطر أسعار الصرف، لحماية الاستثمارات وتشجيعها والتوسع في المعاملات التجارية البينية لانخفاض التكاليف، إضافة إلى زيادة حركة العمل ورأس المال.

³ عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 66 67.

¹ إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سابق، ص 159.

يلعب هذه النظام دور كبير في تحقيق التكامل النقدي، بحيث نجد في الواقع العملي أن جميع البرامج التي كانت تهدف إلى إقامة تكامل نقدي أوروبي قد اشتملت عليه، حيث أن تنسيق أسعار الصرف بين الدول الأوروبية كان هو الهدف الوحيد لسياسة الثعبان.

– **التنسيق النقدي:** هو عبارة عن اتفاق بين الدول الأعضاء على إتباع نفس السياسة النقدية. ويتضمن هذا التنسيق تنظيم وتوافق أسعار الفائدة السائدة في الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي. إضافة إلى توافق وتنظيم التوسع النقدي والائتمان المصرفي على مستوى هذه الدول. ويتطلب تحقيق هذا التنسيق سياسة لسعر الصرف مشتركة وموحدة اتجاه العملات الأجنبية، وهذا لا يكون إلا بأن تقوم السياسة النقدية على مستوى الدول الأعضاء على سعر صرف مركزي موحد تجاه العملات الأجنبية.

إلا انه يمكن أيضا من تحقيق حد أدنى من التنسيق النقدي في حالة عدم توفر المتطلبات السابقة، ونقصد هنا بالتنسيق بين أسعار الصرف البيئية وأسعار الفائدة على مستوى المنطقة التكاملية، وكذلك عن طريق تعاون البنوك المركزية للدول الأعضاء، فيما يخص الدراسات والاستشارات الخاصة باتخاذ القرارات النقدية والمالية.

– **العملة الموازية:** هوأن تستخدم دول منطقة تكامل اقتصادي عملة مكملة لعملات هذه الدول ولا تكون بديلا لها. إن هذه العملة الموازية تستعمل بالدرجة الأولى في توجيه المعاملات الاقتصادية البيئية. ولا تكون كوحدة حسابية للقطاع العام، وإنما تستعمل أيضا في توجيه حسابات القطاع الخاص وعليه نجد بأن هذه العملة الموازية من الممكن جدا أن تستعمل كأداة لتحوط من مخاطر أسعار الصرف التي تتعرض لها عملات الدول الأعضاء.

تعتبر العملة الموازية عملة قابلة للتحويل والقبول العام من قبل جميع الأطراف وتستخدم في تسوية المعاملات الدولية، باعتبارها أداة حسابية إلا أن استعمالها لا يكون بصورة مستقلة، وإنما يكون مع العملات الوطنية، وهذه العملة الموازية عندما يصل التكامل الاقتصادي إلى مرحلة الاتحاد النقدي تصبح هي العملة الموحدة.

– **تكامل السوق المالية:** يعني جميع الإجراءات والتدابير التي تهدف بصورة معينة التي إزالة العوائق والحواجز التي تقف أمام حركات رؤوس الأموال والنقود وهذا من أجل زيادة انتقال حركة رؤوس الأموال. وأهم هذه العوائق هي قيود الصرف واختلاف نظم الصرف وطرق تطبيقه في مختلف الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي.

فالتكامل المالي يساعد على زيادة الانتعاش الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، ويكون هذا عن طريق التحكم في مخاطر الصرف وتعظيم العوائد والمدخرات والتقليل من المخاطر الاستثمارية بإتاحة الفرصة للمستثمرين بتنوع المحافظ المالية.

إن الوصول بالتكامل المالي لتحقيق الأهداف السالفة الذكر يتطلب وجود حد أدنى من التنسيق والتوافق الإداري فيما يخص الجوانب المالية، فاختلاف الأنظمة القطرية للدول المشتركة في التكامل الاقتصادي قد يكون بمثابة عائق كبير أمام تكامل الأسواق المالية، فنطاق التكامل في هذا الصدد يتحدد بنطاق تملك الأوراق المالية داخل التكامل الاقتصادي، إذ أن درجة التكامل المالي تقاس بمدى سهولة تبادل الأوراق المالية ببعضها البعض، في أي منطقة من التكامل الاقتصادي، وهذا دون وجود تكلفة استبدال تؤثر على الأسعار النسبية للأوراق المالية، فكلما زادت درجة التكامل كلما أدى ذلك إلى زيادة وتوطيد الروابط بين الأسواق المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تدفق وحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

— **السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال:** سواء كان هذا التدفق لداخل منطقة التكامل إلى خارجها. ويقصد بهذه السياسات أن تقوم الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي بتوحيد قيود التحويل التي تعتمدها في مواجهة العالم الخارجي، كما يمكن قيام هذه الدول بالتنسيق والمواءمة والتوافق بين سياساتها تجاه الاستثمار المباشر الوافد من الخارج مما يمكن القيام بعمل مشترك اتجاها توجيه الفوائض المالية للاستثمار في الخارج.¹

فأرأس المال الأجنبي عندما يدخل في منطقة التكامل الاقتصادي إذا لم يجد هناك تنسيق بين الدول الأعضاء، فيما يخص سياسات الرقابة على المعاملات مع العالم الخارجي، فإنه سيتوجه نحو اقتصاديات الدول التي تتميز بأن أنظمتها الرقابية غير متشددة. كذلك حتى تستفيد الاستثمارات الصادرة من الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي إلى العالم الخارجي، ينبغي أن يكون هناك قدر من العمل المشترك والتعاون في هذا المجال من أجل الحصول على اقتصاديات الحجم في إدارة القروض، أو الحصول على موقع متميز في الأسواق المالية العالمية.

ب ـ التكامل النقدي الكامل (الوحدة النقدية)

إذا كانت آليات وأدوات تحقيق التكامل النقدي الجزئي هي غير ماسة بالسيادة النقدية للدول الداخلة في التكامل الاقتصادي، فإنه يحدث العكس في ظل تكامل نقدي كامل. ورغم هذا إلا أنه يلعب دور كبير في تدعيم التكامل الاقتصادي وتقويته، فهو يساهم بشكل كبير في تسهيل انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ومن بين أهم أنواع التكامل النقدي الكامل نجد:

— **مناطق العملة:** هي المنطقة التي تملك عملة واحدة أو مجموعة من العملات مكفولة لها حرية التحويل مرتبطة معا بأسعار صرف مثبتة. مع تمتعها بحرية الحركة والتداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، مع تثبيت المعروض منها على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للاتحاد، مع إدخال قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن هيئة

¹ إسماعيل عبد الرحيم شلبي، مرجع سابق، ص 163.

اتحادية ما، متمثلة في مجلس العملة موكل إليها ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال¹.

وتعتبر منطقة العملة الحد الأدنى للتكامل النقدي، فالعملة المتفق عليها بين الدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي لتكون كوحدة لحساب وكمقياس للقيمة وكأداة للمدفوعات الآجلة وكمخزن للقيمة، ينبغي أن تكون قابلة للتحويل ولديها حرية التداول والحركة في منطقة التكامل مع ثبات المعروض منها، وهذا تحت تأثير السلطة المركزية (مجلس العملة) التابعة للتكامل الاقتصادي. وحتى يكون للنظام النقدي والمصرفي فعالية كبيرة ومرونة، ينبغي أن تمنح للمصارف التجارية القدرة الكافية على خلق الائتمان، وهذا في ظل حدود تضعها السلطة المركزية. أي منطقة العملة تتميز بأسعار الصرف ثابتة على مستوى منطقة التكامل الاقتصادي وبمرونة خارجيا لتعديل سعر الصرف اتجاه العملات الخارجية وهذا في ظل حرية حركات رؤوس الأموال.

– **اتحاد العملة:** وهي عبارة عن منطقة للعملة لها إضافة إلى خصائص منطقة العملة نجدها تحتوي على سياسة لسعر الصرف مشتركة. تكوين مجمع احتياطي لصالح دول الإتحاد، إضافة إلى توحيد السياسات النقدية في مجال مكافحة التضخم.

أي أن اتحاد العملة هي المرحلة الثانية من مراحل التكامل النقدي الكامل.

– **المناطق النقدية:** هي المناطق التي تتميز بنفس خصائص منطقة العملة واتحاد العملة وتمارس فيها كل إجراءات هاتين المنطقتين إضافة إلى حرية حركة وتداول وتبادل النقود وأشبه النقود والودائع المصرفية المختلفة وهذا على مستوى الأسواق المالية المتكاملة. أي المناطق النقدية هي المرحلة الثالثة أو الصيغة الثالثة للتكامل النقدي الكامل.

– **الاتحاد النقدي:** وهو أعلى مرحلة من مراحل التكامل النقدي الكامل لأنه يحتوي إضافة إلى خصائص ومميزات المراحل الثالثة السالفة الذكر على سياسة مصرفية مشتركة، أي يحتوي على نظام مصرفي واحد على مستوى منطقة التكامل الاقتصادي مما يسهل على الأعوان الاقتصاديين والمتعاملين الاقتصاديين التعامل مع أي من الوسطاء المصرفيين الذين ينتمون إلى الدول الداخلة في هذا التكامل الاقتصادي والنقدي الكامل.

وعليه **الاتحاد النقدي = منطقة العملة + اتحاد العملة + المناطق النقدية + سياسة مصرفية مشتركة.**

ويجب الإشارة أن الخاصية التي تشترك فيها هذه المراحل الأربعة للتكامل النقدي الكامل، هي التنازل عن السيادة النقدية للدول الأعضاء في التكامل الاقتصادي والتي قطع هذا الشوط، إلا أن درجة هذا التنازل يصل إلى حده الأدنى في مناطق العملة، وإلى حده الأقصى وبالتالي التنازل الحقيقي للسيادة الكاملة في الاتحاد النقدي.

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 55.

ثالثا: أهم شروط الدخول في عملة نقدية موحدة.

إن نظرية التكامل النقدي (الوحدة النقدية) قد قامت على أساس نظرية المنطقة النقدية المثلى. وبالتالي حتى يكون لدينا قواعد معينة لتحديد الدول المؤهلة لكي تكون ضمن التكامل النقدي، ينبغي علينا معرفة بعض المؤشرات الاقتصادية العامة. فقدرة الدولة على الانضمام إلى التكامل النقدي متعلقة بالعوامل التي تؤثر على استخدام سياسة سعر الصرف من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بمعنى المفاضلة بين نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن.

1 - مفهوم المنطقة النقدية المثلى.

" هي المنطقة التي تملك عملة واحدة، أو مجموعة من العملات مكونة لها حرية التحويل، ومترابطة معا بواسطة أسعار الصرف الثابتة، تتمتع بحرية التحويل والتداول دون أي قيد ولا شرط على مستوى المنطقة المتكاملة، مع تثبيت المعروض منها من طرف سلطة أو هيئة تابعة للمنطقة، مع قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن هيئة اتحادية مثل مجالس العملة موكلة إليها ممارسة الرقابة الكاملة في هذا المجال".¹

وكلمة مثلى هنا تشير إليها نظرية الرفاه الاقتصادي فيما يخص تحقيق الاستقرار في الأسعار والتوظيف الكامل والتوازن الخارجي، أي أن المنطقة النقدية المثلى هي دالة في الدخل الحقيقي، التحكم في معدلات التضخم، البطالة، ومعدلات النمو المرتفعة، بمعنى أدق أن المنطقة النقدية المثلى هي دالة في الكفاءة الاقتصادية الكلية. فزيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان تكون ناتجة عن زيادة الدخل والناتج بالدرجة الأولى ومن الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية للدول الأعضاء، وهذه الكفاءة الاقتصادية ناشئة بالدرجة الأولى عن استعمال عملة موحدة على مستوى منطقة التكامل الاقتصادي.

إلا أنه هناك حدود لاستعمال عملة موحدة فيما يخص استخدام السياسة النقدية لمواجهة معدلات البطالة المرتفعة. وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي حيث أنه لا يمكن لأي دولة منتمية إلى المنطقة النقدية المثلى، أن تضع لوحدها أهداف مستقلة فيما يخص محاربة البطالة والتضخم، ولا يمكنها وضع مزيج من السياسات المالية والنقدية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعليه فالمنطقة النقدية المثلى هي " مجموعة إقليمية متكاملة، تتميز بمعدلات تبادل تجاري مرتفع وبحرية حركات عوامل الإنتاج على أعلى مستوى. ففي ظل توفر مثل هذه الشروط فإنه بإمكان هذه الدول الأعضاء أن تحقق مكاسب كبيرة من تثبيت أسعار الصرف".²

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 59.

² Paul kaugrane et obstefeld Maurice, ECONOMIE INTERNATIONALE, 8eme, edition, pearson education, paris, France, 2006, p 611

ومن خلال ما سبق نستطيع أن نقول بأن المنطقة المتكاملة تكون منطقة نقدية مثلى إذا كان بإمكانها إدارة وعلاج الصدمات النقدية والحقيقية الداخلية والخارجية بكفاءة عالية.

2 - النظريات التقليدية للمنطقة النقدية المثلى.

هناك مجموعة من النظريات عالجت شروط الدخول في عملة نقدية موحدة، وذلك من خلال تبيان منافع وعوائد الدخول في منطقة نقدية مثلى.

وبالتالي تقييم مدى المرغوبة في إقامة وحدة نقدية (تكامل نقدي) من عدمه، ومن بين أهم هذه النظريات نجد: نظرية مندل، نظرية ماكينون، نظرية كينين، نظرية فليمنغ، نظرية ويتمان، نظرية تكامل الإنفاق المالي.

أ - نظرية مندل : ظهرت هذه النظرية سنة 1961 والتي تقيس قيام منطقة نقدية مثلى على أساس حرية حركة عوامل الإنتاج وبالضبط حرية انتقال العمالة، فحرية انتقال العمالة تمكن العمال من الانتقال من المناطق التي انخفض الطلب فيها على العمال إلى المناطق الأخرى التي تتميز بطلب أكبر على العمالة، إضافة إلى أن سهولة الحركة تساعد العمال على الانتقال من المناطق التي انخفضت فيها الأجور الحقيقية إلى المناطق التي ارتفعت فيها الأجور الحقيقية مما يؤدي إلى إعادة التوازن التلقائي في هذا الإقليم الاقتصادي.¹

وعليه فالمنطقة النقدية المثلى هي المنطقة التي تتميز بحرية انتقال العمل ورأس المال، هذه الخاصية تقود إلى إزالة تلقائية للاختلال الداخلي المتمثل في البطالة واستقرار الأسعار والاختلال الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات.

وبالتالي حسب مندل فان حرية حركة عوامل الإنتاج خاصة العمالة تؤدي إلى تلافي الاختلالات التي تظهر في ميزان المدفوعات دون الحاجة إلى تعديل سعر الصرف. أو بالأحرى حرية حركة العمالة تؤدي إلى إزالة الاختلالات الداخلية والخارجية دونما حاجة إلى استعمال السياسة المالية والنقدية.

ولكن يجب التأكيد هنا أن هذه النتائج المترتبة على حرية حركة عوامل الإنتاج خاصة العمالة تكون تحت قيد وأن هذه العوامل تتميز بمحدودية الحركة إلى خارج المنطقة النقدية المثلى. فحسب مندل المنطقة النقدية المثلى تحكمها عوامل طويلة الأجل، والدول التي تشكل منطقة نقدية مثلى ينبغي أن تتبع نظام سعر الصرف ثابت، مع وجود بعض المرونة مع الدول الأخرى التي يتعذر تحرك عوامل الإنتاج بينها، ويكون لانتقال عوامل الإنتاج فعالية كبيرة على مستوى المنطقة النقدية كلما كان هناك تقارب في استخدام العمل ورأس المال في الأنشطة الإنتاجية التي تأثرت بالتغيرات، وفي هذه الحالة فإنه يمكن منع حدوث المشاكل و الاختلالات الناشئة عن الاختلافات الحدية في الزيادة في التكاليف الإنتاجية وأسعار السلع النهائية على مستوى المنطقة

¹Howath Romain, Lubos Kowarek, théorie optimal de zone monétaire un approche pour penser environ intégration monétaire, travaux de recherche économiques de Warwick, université de l'Europe centrale, 2002, p p 12 13

النقدية المثلى، باعتبار وأن حرية حركة عوامل الإنتاج هو بديل عن تعديل سعر الصرف والذي كان في السابق أي قبل قيام المنطقة النقدية المثلى هو بديل عن تعديل أو تغيير مستويات الأجر الحقيقي.

إن نظرية مندل المفسرة لشروط قيام وخصائص المنطقة النقدية المثلى جابهت مجموعة من الانتقادات، تمحورت حول انتقال عوامل الإنتاج، التي تؤدي في حقيقة الأمر إلى تفاقم وزيادة حدة الاختلال في التوازن الخارجي لتلك الدول على مستوى المنطقة خاصة حرية انتقال العمل ورأس المال، كما أن انتقال عنصر العمل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة بسبب احتياجه إلى إعادة التأهيل حتى يتماشى مع الظروف والبيئة الجديدة للعمل الجديد ومنطقة العمل الجديدة، وسوق العمل. ناهيك عن مساهمته في تكريس الاختلال على المدى الطويل.

ب – **نظرية ماكينون**: ظهرت هذه النظرية سنة 1963 والتي تفسر قيام منطقة نقدية مثلى على أساس درجة الانفتاح التجاري. أي أن المنطقة النقدية المثلى يجب أن تقوم بين اقتصاديات تتميز بدرجة عالية من الانفتاح الاقتصادي فيما بينها، وتكون المنطقة النقدية المشكلة مثلى إذا استطاعت أن تحقق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي للدول المشاركة في هذه المنطقة. إن قياس درجة الانفتاح التجاري أو الاقتصادي يكون عن طريق حساب نسبة السلع المتاجر فيها بين الدول لأعضاء إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السلع الغير متاجر فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي فإذا كانت الأولى أكبر من الثانية فهذا دليل على الانفتاح الاقتصادي والتجاري لهذه الدول.¹

إن المنطقة النقدية المثلى حسب **ماكينون** هي المنطقة النقدية التي توفر المناخ الملائم لتطبيق السياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف المرنة لتحقيق التوظيف الكامل والتوازن في ميزان المدفوعات والتحكم في معدلات التضخم، أي المنطقة التي يمكن من خلالها استعمال السياسات السابقة من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتي تكون نابعة بالأخص من تبني الدول الأعضاء لعملة نقدية ذات قيمة ثابتة أو مستقرة تقريبا، فالمنطقة النقدية هي نظام لسعر صرف ثابت وتكون هذه المنطقة مثلى إذا كانت درجة الانفتاح بين الدول المشكلة لها مرتفعة وكانت لهذه المنطقة منفعة كبيرة وعوائد كثيرة على الدول المشكلة لها، الشيء الذي يكرس تثبيت أسعار الصرف بين هذه الدول للوقوف أما تنافسية الدول في رفع الأجور والأسعار دون أن ينعكس على توازن ميزان المدفوعات.

إن تكامل الأسواق المالية يجب أن يساير تدفق السلع بين الدول المتكاملة خاصة في ظل ثبات أسعار الصرف. ناهيك عن تكامل العملة أو تبني عملة موحدة وهذا لأنه في ظل غياب الوهم النقدي تصبح التغيرات في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء مكلفة لأن تخفيض أي من الدول

¹Howath Romain, Lubos Kowarek, op. cite , p 18

الأعضاء لعملتها مقارنة بالشركاء التجاريين لها على مستوى المنطقة يؤدي إلى ظهور تضخم محلي بمقدار قيمة التخفيض. لأن الأفراد يفضلون انخفاض أجورهم الحقيقية نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، ويرفضون انخفاض أجورهم النقدية نتيجة ثبوت المستوى العام للأسعار.

أما في حالة الدول التي تتميز بعلاقات اقتصادية وتجارية منخفضة ينبغي عليها تبني نظام سعر الصرف المرن لتحقيق التوازن الخارجي، كما أنها في حاجة إلى السياسات المالية والنقدية المستقلة لأنها لن تواجه الاختلالات الداخلية الناتجة عن الدورات الاقتصادية بشكل موحد. وبالتالي فإن سعر الصرف المرن سوف يسهل ويدعم هذه الاستقلالية في السياسات.

إن فكرة ماكينون فيما يخص شروط الانضمام إلى المنطقة النقدية المثلى والتي حصرها في الانفتاح التجاري، يشوبها نوع من الغموض. حيث نجد وأن الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي وتمتلك قطاع كبير للتجارة الخارجية، قلما تستعمل السياسة النقدية لمحاربة التضخم كما أنها تستعمل أسعار الصرف المرنة لتصدي الصدمات الخارجية والتي تكون عرضة لها في أي لحظة، إضافة إلى أنها تحتاج إلى أجور منخفضة بعض الشيء لمحاربة البطالة.

وهذا عكس ما جاءت به نظرية ماكينون، إلا أنه في الواقع العملي نجد وأن تجربة الاتحاد الأوروبي قد بينت دور قطاع التجارة الخارجية الكبير ودرجة الانفتاح الاقتصادي في تحقيق عوائد ومكاسب كبيرة ناتجة عن الانضمام إلى المنطقة النقدية المثلى .

ج — نظرية كينين: ظهرت هذه النظرية سنة 1969 والتي تفسر قيام منطقة نقدية مثلى على أساس درجة تنوع المزيج الإنتاجي لدى الدول الذي يقابله بطبيعة الحال عدد الدول التي لها نفس المزيج الإنتاجي. ومن ثم فإن الدول التي تتميز بتنوع الإنتاج فيما بينها يكون من مصلحتها الدخول معا في منطقة نقدية على عكس الدول ذات الاقتصاديات الأقل تنوعا. والسبب في ذلك أن الإقليم الذي يتميز بتنوع المزيج الإنتاجي لا يتعرض للتقلبات الخارجية أو الأجنبية مما ينعكس ايجابيا على استقرار الأسعار والأثمان والدخول، وكذلك على مركز مدفوعاته الخارجية (الدائنية والمديونية) حيث نجد انه كلما كان المزيج الإنتاجي لقطاع الصادرات متنوع يكون بذلك في معزل عن التقلبات الخارجية، فتقل الحاجة إلى استخدام التعديلات في أسعار الصرف لمعالجة هذه الاختلالات وتقتصر معالجة هذه الاختلالات على استخدام السياسات المالية والنقدية.

كذلك نجد أن الإقليم ذو المزيج الإنتاجي المتنوع لا يتأثر بانخفاض الطلب على صادراته، في حين نجد الإقليم الذي يتميز بمزيج إنتاجي أقل تنوعا يؤدي انخفاض الطلب على صادراته نشوء بطالة حادة، وهذا لا يمكن أن يحدث للأقاليم التي تكون على درجة عالية من تنوع الإنتاج.

والشيء الآخر الذي أراد أن يؤكد كنين هو أن العلاقة بين الطلب على الصادرات والطلب على الاستثمار في الاقتصاديات المتنوعة سوف يكون ضعيف، مما يبين بأن الطلب الأجنبي لن يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي فيما يخص النمو والاستخدام.¹ وعليه فإن كنين أراد أن يبين بان تنوع المزيج الإنتاجي يساهم بشكل كبير في تكوين منطقة نقدية مثلى فيما بين دول التكامل الاقتصادي والتي تؤدي إلى تحقيق كفاءة اقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية لدول المنطقة. أما فيما يخص أوجه القصور الذي ميزت هذه النظرية فنجدها تتمثل في أن صيغة الأمثلية عند كنين تتمثل في أن الاقتصاديات المتنوعة تتبنى نظام لأسعار الصرف ثابت على عكس ماكينون الذي يعتبر وأن الاقتصاديات المفتوحة والتي تؤدي إلى زيادة درجة تنوعها في حالة قيامها بإنشاء منطقة نقدية ينبغي عليها تبني نظام سعر الصرف ثابت فيما بينها ومرن على العالم الخارجي. ضف إلى ذلك وأن الاقتصاديات التي لها تنوع في هيكلها الاقتصادي وخاصة في قطاع التصدير تميل إلى الاعتماد على نشاطها الاقتصادي الداخلي أكثر من اعتمادها على التبادل مع العالم الخارجي، مما نجد أن سعر الصرف المرن يكون لها مفيد أكثر من سعر الصرف الثابت والذي في هذه الحالة يخلق اختلالات داخلية كبيرة مقابل علاج اختلال خارجي بسيط.

د — نظرية فليمنج-هابرلر: لقد شمل دراسة كل من فليمنج وهابرلر الفترة (1962-1970) وهذه النظرية تفسر قيام منطقة نقدية مثلى على أساس تشابه معدلات التضخم للدول المشكلة لهذه المنطقة النقدية. فإن كانت الاختلالات الخارجية ممكن أن تكون ناتجة عن ظروف اقتصادية جزئية تميز قطاعات معينة كاختلال بين ظروف العرض والطلب، فإن هذا الاختلال في المدفوعات الخارجية في اغلب الأحيان يكون ناتج عن ظروف اقتصادية كلية تميز الاقتصاد الكلي كالتضخم وإخفاق الحكومة في سياستها المتعلقة بإدارة جانب الطلب وبالتالي فمن وجهة نظر فليمنج-هابرلر فإن الدول ذات معدلات التضخم المتقاربة والمتشابهة يكون بإمكانها الدخول وتشكيل منطقة نقدية مثلى تساهم بشكل كبير في تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال معالجة الاختلالات والتشوهات السعرية. والعكس في حالة كون الدول لا تتشابه في معدلات التضخم إذ من مصلحتها عدم الدخول في منطقة نقدية مثلى لان ثبات سعر الصرف الذي يميز المنطقة النقدية في هذه الحالة الأخيرة يتطلب تدخل كبير في " أسواق عملات الاحتياط"² الشيء الذي يؤدي إلى تغير العرض النقدي. فسياسات هذه الدول مختلفة. إذ نجد هناك دولة تهدف إلى رفع مستوى التشغيل بألية معدلات التضخم المرتفعة عكس بعض الدول. وحتى تتجنب هذه الدول التغيرات في العرض النقدي الناتج عن التدخل في أسواق عملات الاحتياط ينبغي أن تقوم بتعقيم آثار هذا التضخم للحيلولة دون التغيير في المستوى العام للأسعار.

¹ Assessing regional in Africa (ERIA3), theoretical perspective of monetary integration, 2010, p 73.

² محمد رشدي ابراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 64.

إن النقص الذي يميز هذه النظرية هي إهمالها لعنصر البطالة إذ أن لهذا الأخير علاقة بالتضخم وبالتالي فله تأثير على الدول المختلفة لإقامة منطقة نقدية مثلى.

هـ — نظرية انجرام-سيتوفسكي: قام انجرام في الفترة 1962-1973 وسيتوفسكي سنة 1957 بدراسة حول المنطقة النقدية المثلى إذ حسب هذه النظرية فإن قيام منطقة نقدية مثلى يتوقف على سهولة انتقال رأس المال النقدي* بين الدول المشتركة في هذه المنطقة ليكون كبدل عن تعديلات أسعار الصرف من أجل التسويات الخارجية. فعندما تكون هذه الدول على درجة عالية من التكامل النقدي تلعب أسعار الفائدة دور كبير في كلا من العجوزات التي تظهر في الموازين الجارية. حيث أن رفع سعر الفائدة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال النقدية من الدول صاحبة الفائض إلى الدول صاحبة العجز، وهذه العملية هي بمثابة عملية اقراضية تمت بين الدولة صاحبة الفائض لصالح الدولة صاحبة العجز. إن التسويات التي تحدث بين الدول أصحاب العجز والدول أصحاب الفائض دون إجراء أي تعديل في أسعار الصرف يتوقف على درجة تماشي الاستثمارات والادخارات مع التغيير في النشاط الاقتصادي، حيث أن سعر الفائدة يرتفع إذا زاد الاستثمار على الادخار وينخفض إذا زاد الادخار عن الاستثمار.

إن فكرة انجرام-سيتوفسكي تكون صحيحة فقط إذا لم تقم دولة الفائض بتطبيق سياسة نقدية من أجل المحافظة على التوازن الداخلي دون التوازن الخارجي، لأن رفع معدلات الفائدة من أجل كبح التضخم لدى دولة الفائض يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال النقدية الخارجية إلى هذه الدولة وليس العكس. مما يؤثر على المركز الخارجي لدولة العجز.

و — نظرية ويتمان: ظهرت هذه النظرية عام 1967 والتي تفسر قيام منطقة نقدية مثلى في تنسيق وتوجيه السياسات فيما بين الدول الأعضاء أي أن المنطقة النقدية المثلى هي منطقة موحدة ومنسقة للسياسات الاقتصادية الكلية والتي تقوم على إنشاء منطقة سعر الصرف ثابت بمعنى آخر أن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية يمثل أحد أهم مقومات الدخول في وحدة نقدية. إذ أن أحد أهم المبادرات التي ينبغي أن تتخذ للوصول إلى تكامل نقدي هي تنسيق وتنظيم وتوحيد السياسات الاقتصادية الكلية للدول الأعضاء.

لكن هذا ليس مطلق إذ يجب الإشارة في هذا الصدد أن تنسيق السياسات النقدية والمصرفية من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في المدفوعات بين دول المنطقة. فالبنك المركزي لما يتخذ إجراء بتوحيد سعر الفائدة قصير الأجل على مستوى المنطقة النقدية، قد يؤدي إلى ظهور اختلالات حادة بدلا من تسهيل حركة عوامل الإنتاج على مستوى المنطقة النقدية.

ي — نظرية تكامل الإنفاق المالي: تقوم هذه النظرية في تفسير قيام منطقة نقدية مثلى على أساس تكامل الإنفاق المالي بين الدول الأعضاء في المنطقة. فالدولة التي تعاني من عجوزات

* رأس المال النقدي هو رؤوس الأموال القصيرة الأجل و التي تدخل إلى الدولة بهدف التسوية فقط.

وانكماشاً اقتصادياً تستفيد من تمويل يكون مصدره حصيلة ضرائب الدول التي تتمتع بانتعاش وتوسع اقتصادي، ليتم استعمال هذه الحصيلة لتغطية إعانات البطالة على مستوى الدولة الأولى. وقيام الجماعة الأوروبية بإنشاء صندوق اجتماعي أكبر دليل على صحة وفعالية هذه النظرية في تفسير أسس قيام منطقة نقدية مثلى.

3 - النظريات الحديثة للمنطقة النقدية المثلى.

لقد تميزت النظريات التقليدية السابقة في تفسيرها لقيام تكامل نقدي بنوع من السكون باعتبارها لم تتطرق إلى تفسير ما بعد قيام أو تبني وحدة نقدية. بمعنى أنها تخلو من الطابع الديناميكي. ضف إلى ذلك أنها اعتبرت البيئة الاقتصادية الخارجية تتميز بالاستقرار، والأهم من هذا أن النظريات التقليدية ركزت على حساب الخسائر فقط في تحليلها لشروط قيام منطقة نقدية مثلى، دون تطرقها لحساب العوائد والمنافع لقيامها. وعليه فإن نظريات الحديثة على خلاف التقليدية قد قامت بحساب الخسائر والأرباح (المنافع) الناتجة عن قيام الاتحاد النقدي، والقيام بالموازنة بينهما لاتخاذ القرار فيما يخص انشأ تكامل نقدي من عدمه أو انضمام دولة إلى التكامل النقدي من عدمه.

ومن بين أهم النظريات الحديثة التي عالجت شروط قيام منطقة نقدية مثلى نجد:

أ - **نظرية التكاليف والمنافع:** لقد اتبع المنظرين السابقين من أهل الفكر التقليدي في وضع الأسس النظرية لقيام منطقة نقدية مثلى متطلبات تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية للدولة، والمتمثل بالدرجة الأولى في تحقيق التوازنين الداخلي والخارجي. إلا أن الأهداف الاقتصادية النهائية للدول المعاصرة تشمل ليس فقط التوازنين الداخلي والخارجي، وإنما أيضاً النمو الاقتصادي، العدالة في توزيع الدخل والثروة، والكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة. وقد نجد تعارض هذه الأهداف مع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ناهيك عن صعوبة وضع إطار نظري للتوازن الداخلي في ظل التبادل الملحوظ والمفسر بين البطالة والتضخم.

لذا لا بد من وضع نظريات جديدة تفسر شروط ومحددات المنطقة النقدية المثلى في ظل العوامل القديمة والجديدة السابقة الذكر، حتى يمكن الوصول إلى تقييم فعال لجميع التكاليف والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول الأعضاء في المنطقة النقدية.

ووفقاً لهذه النظرية الحديثة يمكن تعريف المنطقة النقدية على أساس الموازنة بين المكاسب والخسائر الناتجة عن المساهمة في المنطقة النقدية. بمعنى أدق وفقاً للمنهج الحديث للمناطق النقدية ينبغي تحليل المنافع والتكاليف للوصول إلى تحديد فيما إذا كان من صالح الدولة أن تتبنى المنطقة أولاً. وتكون من صالح الدولة الدخول إلى المنطقة النقدية إذا كانت المنافع (المكاسب) تفوق التكاليف والعكس في حالة كون التكاليف (الخسائر) تفوق المنافع ويعتبر الاقتصادي الإنجليزي (Wood) أحد أكبر رواد هذه النظرية في تفسيره للمنافع التي تعود على

الدول الداخلة في المنطقة النقدية بتجربة الاتحاد الأوروبي، حيث يجد أن هناك العديد من المنافع ولكن أهمها على الإطلاق نجد:¹

المنافع التي تنشأ عن الاقتصاد في الموارد المتعلقة بالمعاملات المصرفية والصرف الأجنبي، وعن إعادة توزيع الموارد الناتجة عن تجميع الاحتياطات في المنطقة النقدية ، إضافة إلى المنافع الناتجة عن زيادة حجم التبادل التجاري وتلافي عدم التأكد الذي ينشأ من تحديد سعر الصرف ناهيك عن المنافع التي تنتج من عمل الآلية النقدية بكفاءة على مستوى المنطقة النقدية. أما التكلفة التي يمكن أن تتكبدها الدول الأعضاء، فتتمثل في عدم القدرة على تغيير سعر الصرف لتصحيح الاختلال في التوازن. بمعنى آخر أن الدول التي تتبنى المنطقة النقدية تفقد السيطرة على السياسة الاقتصادية وبالأخص السياسة النقدية.

ب – نظرية درجة التكيف مع الصدمات الاقتصادية: لقد عجزت النظريات التقليدية عن وضع معيار يمكن الاستناد إليه للحكم على المنافع التي من الممكن أن تعود على الدولة العضو في المنطقة النقدية أو التكاليف التي من الممكن أن تتكبدها هذه الدولة، صف إلى ذلك أن النظريات التقليدية لم تستطع أن تبين فيما إذا كانت عضوية الدولة عند دخولها للمنطقة النقدية قابلة للاستمرار أولاً، وعليه لم تستطع هذه النظريات وضع معيار مطلق نستطيع من خلاله الحكم على المنطقة النقدية هل هي مثلى أولاً؟

إن وضع معيار الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المشتركة في المنطقة النقدية، وتحليل مدى تأثيرها بها. هو أمر في غاية الأهمية خاصة في البيئة الاقتصادية والمالية والمصرفية الحديثة، إلا أنه في هذا الإطار يجب أن نفرق بين آثار الصدمات الاقتصادية المحلية النظامية وغير النظامية، لأن سعر الصرف الاسمي لا يمكن أن يتحرك في ظل نظام سعر الصرف الثابت على مستوى التكامل النقدي، ليسهل عملية الموائمة والتكيف مع الصدمات الاقتصادية سواء النظامية أو غير النظامية، وعليه نجد أن تكاليف عدم التحكم والسيطرة على السياسة النقدية سوف تزداد خاصة في ظل عدم انتظام الصدمات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكامل النقدي، بمعنى أدق أن تكاليف المنطقة النقدية تنحصر بالدرجة الأولى في السياسات الاقتصادية الكلية بحيث نجد أن هناك تكلفة ناتجة عن فقدان استقلالية السياسة النقدية، وتكلفة أخرى ناتجة عن عدم الاستقرار الاقتصادي.

إن فقدان السياسة النقدية لأداتها والمتمثلة في سعر الصرف، يؤدي بالدول أعضاء المنطقة النقدية إلى تغيير أسعار الصرف الحقيقية من أجل تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق العمل. وحتى تكون هذه التكلفة غير كبيرة وغير مؤثرة جداً يجب أن تكون الصدمات الحقيقية منتظمة، حتى لا تجعل تكيف سعر الصرف الحقيقي مهماً، بمعنى أنه إذا كانت

¹ عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 41.

الصدمة الحقيقية غير منتظمة فإنها تجعل تكييف سعر الصرف الحقيقي مهما بما يكفي والتكلفة تكون كبيرة خاصة في ظل وأن عوامل الإنتاج غير مرنة في حركتها بين الدول الأعضاء. كذلك تكون تكلفة المنطقة النقدية كبيرة إذا كانت السياسة النقدية فعالة في تحقيق الاستقرار السعري والنقدي والاقتصادي، وبالتالي التأثير في الإنتاج والنشاط الاقتصادي، وهنا يجب أن لا تكون الأجور والأسعار مرنة، وإنما ينبغي أن يميزها نوع من " الجمود الاسمي حتى يمنع الأسعار والأجور من التكيف بسرعة مع تصفية الأسواق".¹

في حقيقة الأمر أن تبني نظام لسعر الصرف معين يتوقف على طبيعة الصدمات الاقتصادية التي تتعرض لها المنطقة النقدية، فإذا كانت الصدمة الاقتصادية نظامية أي تصيب جميع الدول الأعضاء بشكل واحد، فهنا تتبني الدول الأعضاء نظام الصرف الثابت مشكلة منطقة نقدية مثلى، أما إذا كانت الصدمات الاقتصادية غير نظامية أي تصيب الدول الأعضاء بشكل مختلف فهنا تتبني الدول الأعضاء نظام سعر الصرف المرن مشكلة منطقة نقدية فقط. أما إذا كانت الصدمات الاقتصادية اسمية، فإن من مصلحة الدول الأعضاء تبني نظام سعر الصرف المرن لعزل المنطقة عن الاضطرابات الخارجية الاسمية. أما إذا كانت الصدمات ناتجة عن الأسواق المالية، وبالضبط تحدث في أسواق الصرف الأجنبي، وليس لها علاقة بالسياسات الاقتصادية، فيكون من مصلحة الدول الأعضاء في المنطقة النقدية تبني نظام سعر الثابت. أما إذا كانت صدمة الأسواق المالية ناتجة بسبب الموجودات المحلية التي تحمل فائدة، وليس من خلال الموجودات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، فإنه في هذه الحالة يكون نظام سعر الصرف المرن هو الأفضل ومن خلال ما سبق يمكن أن نصل إلى معايير المنطقة النقدية المثلى وهي:²

— أن منافع الاتحاد النقدي (الوحدة النقدية) بين عدد من الدول يمكن أن يكون كبير إذا كان حجم التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الدولية بينهما كبير.

— إن تكاليف التخلي عن أداة سعر الصرف يمكن أن تكون أقل إذا كانت هناك قابلية للعمل على الانتقال بين الدول الأعضاء بشكل كبير خاصة إذا كانت الصدمات الاقتصادية مشتركة بينهما، وليست خاصة بدولة واحدة، وكانت هذه الاقتصاديات المشتركة في الوحدة النقدية تتمتع بهيكل صناعي متنوع. من خلال دراسة النظريات التقليدية والحديثة التي عالجت المنطقة النقدية المثلى، يمكن الوصول إلى أهم ما تحتوي عليه نظرية المنطقة النقدية المثلى وهي:

— ضرورة توفر نوع من التنسيق العالي المستوي في السياسات المالية والنقدية وقابلية عوامل الإنتاج على التحرك فيما بين الدول الأعضاء بدرجة كبيرة حتى تساعد على تصحيح الاختلال بين هذه الدول التي تتبع سعر الصرف الثابت.

¹ عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 43.

² عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص 44.

— كلما كانت المنطقة النقدية كبيرة كلما ساعد على جعل جميع المعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية تتم في المنطقة، فتمنع تقلبات أسعار الصرف وعدم اليقين التي يمكن أن تصيب المنطقة النقدية والناجمة عن أسعار صرف المناطق الأخرى الغير داخله في المنطقة النقدية المثلى.

4 - آثار الدخول في تكامل نقدي (وحدة نقدية).

إن الهدف من وضع معايير ومضامين المنطقة النقدية المثلى هو سهولة عملية تصحيح الاختلال الخارجي والمتمثل في ميزان المدفوعات في ظل أسعار الصرف الثابتة والمرنة، إذ نجد أن الدولة التي تكون مستقلة بعض الشيء عن المعاملات التجارية الدولية، تكون تكلفة تصحيح الاختلال في أدنى حدودها خاصة إذا كان يتبع نظام سعر الصرف المرن بدل الثابت، أما إذا كان يتبع نظام سعر الصرف الثابت فإن هذا يتطلب بعض التعديلات المؤثرة في الدخل القومي لكي يتأثر الميزان التجاري ويتحقق التعديل في ميزان المدفوعات ويحدث العكس بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة.

إن أي دولة قبل أن تقرر الانضمام إلى وحدة نقدية، ينبغي عليها أن تقارن بين التكاليف التي سوف تتكبدها من جراء تعديل توازنها الخارجي باستعمال سياستها الداخلية والتي تفرضها المنطقة النقدية، وبين التكاليف التي تتكبدها من جراء ذلك ولكن باستعمال أسعار الصرف. يجب الإشارة في هذا الصدد أن الدولة الصغيرة التي تتميز بانفتاحها على العالم الخارجي وذات ميل حدي للاستيراد مرتفع، سوف تكون تكاليف تعديل الاختلال الخارجي منخفضة بعض الشيء من خلال إتباع السياستين المالية والنقدية الداخلية، حيث أن زيادة قيمة الميل الحدي للاستيراد يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الواردات، رغم ظهور معدلات بطالة ضرورية للقضاء على العجز الخارجي. ولكن المهم هنا أن النفقات اللازمة لتلافي الفائض الخارجي سوف تنخفض، وعليه فكلما كانت الدولة صغيرة وزادت درجة انفتاحها الاقتصادي على الخارج كان من مصلحتها الانضمام إلى الوحدة النقدية، لأن تكاليف تصحيح الاختلال الخارجي باستعمال السياسات المالية والنقدية الداخلية والتي تفرضها المنطقة النقدية المثلى، أقل من تكاليف هذا التعديل باستعمال سعر الصرف. فتكاليف تصحيح الاختلال الخارجي باستعمال آلية سعر الصرف تتمثل في انعدام الاستقرار السعري والنقدي والاقتصادي مما يفقد النقود أحد أهم وظائفها وهي مستودع للقيمة، مما يجعل الأفراد يركزون ثروتهم السائلة في عملة أجنبية فيخلق نوع من الاضطرابات الاقتصادية وسوء توزيع الموارد، بانتقال هذه الموارد من القطاعات الاقتصادية الأخرى إلى قطاع التصدير أو قطاع التجارة الخارجية.

كذلك تتعرض الدولة بسبب انخفاض قيمة عملتها إلى خسائر في شروط التجارة الخارجية بسبب وأن التجارة الخارجية تمثل نسبة كبيرة في هيكل الإنتاج القومي الإجمالي.

إن آثار الوحدة النقدية على الدولة الداخلة إليها يمكن حصرها في جانبي سلبي وإيجابي. وأهمها على الإطلاق :

أ – الآثار الايجابية للوحدة النقدية (التكامل النقدي): يحقق التكامل النقدي مجموعة من العوائد والمزايا أهمها :

— إن وجود عملة مشتركة من شأنها أن تؤدي إلى إزالة مخاطر أسعار الصرف وإلى تعظيم الكفاءة التبادلية بين الدول الأعضاء لسهولة تسوية الحسابات والتحويلات بين الدول الأعضاء إذ نجد أن تسوية المدفوعات تم بنفس نقود الدولة المدينة والدائنة.

— إن العملة المشتركة من شأنها أن توفر عن الدول الأعضاء تكاليف تحويل العملات بين بعضها البعض.

— كلما كانت المنطقة النقدية تتمتع بأكبر حجمها الجغرافي كلما ساهم ذلك في زيادة مكانة وقوة العملة المستعملة في المنطقة على النطاق الدولي.

— إن تبني عملة مشتركة على مستوى المنطقة يؤدي إلى انخفاض حاجة الدول الأعضاء في زيادة رصيدها من النقود الدولية. لأنها في غنى عن تخصيص هذه النقود من أجل مواجهة الاختلالات التي تظهر في ميزان المدفوعات بين الدول الأعضاء.

— تساهم الوحدة النقدية في تلافى التدفقات النقدية الغير مستقرة والتكاليف المتعلقة بالسيطرة عليها، كما أنها تساهم في تقليل حجم التدفقات النقدية بين الدول الأعضاء والعالم الخارجي.

— تزيد الوحدة النقدية من فعالية السياسة المالية، وزيادة تحركات رأس المال على مستواها بين الدول الأعضاء، بسبب تبنيها سعر الصرف الثابت.

— تعمل الوحدة النقدية على محاربة التضخم وتدعيم المركز التفاوضي للدول الأعضاء مع العالم الخارجي مما يحسن من شروط التجارة والاستثمارات الدولية لصالح الدول الأعضاء، كما أن للوحدة النقدية دور كبير في زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء، مما يساعد على زيادة الإنتاج ومعدلات النمو والتنمية لاقتصادية للدول الأعضاء.

— تساهم الوحدة النقدية في إلغاء حركة رؤوس الأموال الساخنة بهدف المضاربة فتصبح الرقابة على النقد من طرف الحكومة غير ضرورية على مستوى الدول الأعضاء.

ب – الآثار السلبية للوحدة النقدية: إن وجود العديد من الآثار الايجابية للوحدة النقدية لا يعني عدم وجود آثار سلبية والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

— فقدان السيادة فيما يخص إدارة السياسة النقدية بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية النهائية، إذ نجد أنه عند تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء، فإنه يتم تحويل السيادة النقدية من الدول الأعضاء إلى الهيئة المركزية للاتحاد النقدي التي تتولى مهمة إصدار العملة الموحدة ووضع وإدارة السياسة النقدية.

— الأضرار الناتجة عن فرض تطبيق سياسة نقدية موحدة على جميع الدول الأعضاء وإرغام الدول الأعضاء على تطبيق وتبني نفس أدوات السياسة النقدية مثل أسعار الفائدة، السياسة الائتمانية... رغم الاختلاف الكبير بين الدول الأعضاء فيما يخص الاختلالات والظروف الاقتصادية. — انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي وظهور معدلات مرتفعة من البطالة على مستوى الدول الأعضاء في الوحدة النقدية، بسبب السياسة المتبعة من أجل تلافي الاختلال في ميزان المدفوعات، حيث نجد أن هذه الدول من أجل معالجة هذا الاختلال تلجأ إلى تخفيض إنفاقها الداخلي؛ لأنها غير قادرة على تغيير سعر صرف عملتها للتأثير على مستوى الأسعار الداخلية. لأن الدول الأعضاء في الوحدة النقدية تفقد حريتها في تطبيق سياسة سعر الصرف مستقلة من أجل موائمة أوضاعها الاقتصادية. لذا نجد في حالة تعرض ميزان المدفوعات إحدى الدول للاختلال اتجاه إحدى دول الأعضاء الأخرى لسبب من الأسباب، كارتفاع أو انخفاض الأسعار والتكاليف المطبقة على مستواها مقارنة بالمستوى العالمي، فإنها تلجأ إلى سياسة تخفيض الإنفاق الداخلي بدلا من تطبيق سياسة سعر الصرف.

— إن تكامل الأسواق المالية وسهولة حركة رأس المال مقارنة بالعمل، يؤثر سلبا على فرص الاستثمار خاصة في الدول التي تعاني من عجوزات في موازين مدفوعاتها، والتي تتميز بمعدلات نمو بطيئة أو منخفضة.

ومما سبق نستطيع أن نصل إلى نتيجة فيما يخص الاختلالات التي تظهر في موازين المدفوعات والتي تكون نتيجة لسياسات مطبقة على مستوى الوحدة النقدية، فإنه يمكن القضاء على هذا الإشكال بإنشاء " صندوق للمساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء لأغراض ميزان المدفوعات وتكوين سياسة نقدية موحدة."¹

كذلك مما سبق نستطيع أن نتوصل إلى نتيجة وهي أنه كلما كانت الآثار الإيجابية للوحدة النقدية أكثر من الآثار السلبية لها، يكون من مصلحة الدولة الدخول في الاتحاد النقدي والعكس صحيح.

رابعاً: أساليب وأهداف الوحدة النقدية.

تختلف الأساليب والطرق المتبعة من أجل تحقيق الوحدة النقدية، حيث نجد أن هناك أساليب خاصة بالتكامل النقدي الجزئي وأساليب خاصة بالتكامل النقدي الكامل، ضف إلى ذلك أن اختلاف أساليب تحقيق التكامل النقدي ينجر عنه أن أهداف كلا منهما يختلف عن الآخر، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أساليب وأهداف التكامل النقدي الجزئي، وأساليب وأهداف التكامل النقدي الكامل.

1 - أساليب وأهداف التكامل النقدي الجزئي.

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 81.

تتعدد طرق وأساليب التكامل النقدي الجزئي بتعدد أنواعه، بحيث نجد أن هذه الأنواع تنفرد كلا منها بأسلوب معين تشكل إحدى الخطوات المهمة من أجل الوصول إلى التكامل النقدي الكامل. كما أن هذه الأنواع المختلفة للتكامل النقدي الجزئي، لكل منها هدف محدد من أجل تحقيق نتيجة محددة تختلف باختلاف هذه المراحل.

أ — اتحاد المدفوعات: إن الأسلوب المناسب لإقامة اتحاد المدفوعات يكون عن طريق إنشاء غرفة للمقاصة (التسوية)، تجمع بين جميع المعاملات التي تتم بين الدول الأعضاء داخل الوحدة النقدية ويتم إدارة وتوجيه هذه المعاملات بواسطة البنك المركزي، ويكون لهذه الغرفة الوظائف التالية:

— إجراء حسابات دورية للأرصدة الصافية للأعضاء سواء له أو عليه.
— تقوم بترتيبات التسوية، إما عن طريق احتياطات أو ائتمان أو أي شكل يجمع بين الترتيبين.
— وضع شروط لتسوية الفوائض عكس أوجه العجز خاصة إذا كانت لدى اتحاد المدفوعات أموالاً يتصرف بها.

إن الهدف الأساسي من اتحاد المدفوعات يتمثل في تحرير التجارة الخارجية بين الدول المشاركة في التكامل الاقتصادي، ودعم الكفاءة الاقتصادية، فالدولة التي تعاني من نقص كبير ودائم في الاحتياطات الدولية، يتم دعمها ومساعدتها عن طريق المقاصة المتعددة الأطراف حتى تظل للصادرات الإضافية نفس القيمة والواردات الإضافية نفس الكلفة، وهذا بغض النظر عن الطرف التي تمت معه هذه التسوية وبغض النظر عن مصدر كلفة الواردات على مستوى الوحدة النقدية. إن تحقيق الإجراءات سالفة الذكر، من شأنها أن تؤدي إلى إزالة الحواجز التي تدفع إلى عقد معاملات تجارية ثنائية. وما لهذه الأخيرة من آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية، وعلى حجم التبادل التجاري، كما أنها مناقضة تماماً للمبادئ الأساسية للتكامل الاقتصادي. وعليه إذا استطاع اتحاد المدفوعات تلافى مثل هذه الظروف وتبنيه للظروف الخاصة التي تلائمها، فإن هذا يؤدي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي بالمعنى الصحيح.

ب — تجميع الاحتياطي: إن إقامة هذا النوع من التكامل النقدي الجزئي يعتمد على إنشاء مؤسسة لتجميع الاحتياطات باعتبارها وكيل معتمد تقوم بالوظائف التالية :
— إدارة وتحويل الاحتياطات التي تقوم الدول الأعضاء بدفعها، وذلك حسب القرارات التي يتم اتخاذها من قبل دائنو هذه المؤسسة.

— تقديم القروض والمساعدات للدول التي تعاني من عجز والتي تم إقرار السماح لها من قبل الأعضاء بالسحب من مجمع الاحتياطي.

— وضع حدود على حق السحب، حتى لا يكون تجميع الاحتياطي هو بمثابة امتياز يمنح للدول صاحبة العجز، لأن منح القروض لهذه الدول بشروط ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة جداً يشجعها على إتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى ظهور عجوزات على مستواها، فعدم وضع قواعد

وحدود على حقوق السحب، هو بمثابة منح دول العجز شيكا على بياض لكي تسحب من موارد بلدان الفائض.

إن من أهم الحدود والقواعد التي وضعت لمعالجة هذه الإشكالية تمثلت في وضع شروط صعبة للسحب. في حقيقة الأمر يكمن الهدف من تجميع الاحتياطات هو توفير وإدارة الاحتياطات الموجودة لدى الدول الأعضاء من أجل استغلالها والاستفادة منها كقروض وتسهيلات للدول الأعضاء التي تصاب بعجز في ميزان مدفوعاتها بقواعد وشروط لفترة معينة، دون إلحاق أضرار بالدول صاحبة الفائض.

ج — تنسيق سعر الصرف: يعتمد هذا النوع من التكامل النقدي الجزئي على هيكل لأسواق الصرف محدد، إذ أن التنسيق يتمثل في تدخل البنك المركزي في منع وتلافي ابتعاد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها عن الأسعار المركزية المتفق عليها، خاصة في ظل أسواق صرف تتميز بالمنافسة التامة، حيث يتم تبادل العملات بكميات كبيرة بين عدد كبير من المتعاملين وتكون هناك حرية كبيرة لحركة رأس المال بين الدول الأعضاء، إذ يتم تحديد أسعار الصرف طبقاً لقوى السوق (العرض والطلب). إلا أن تحقيق كل ما تم ذكره سابقاً يتطلب الاتفاق على جملة من مكونات سوق الصرف وهي: هيكل الأسعار المركزية، هوامش تحرك هذه الأسعار المركزية مع ضرورة تحديد وسيلة ومكان التدخل في عملات الدول الأعضاء لحمايتها، إضافة إلى الاتفاق على توزيع مسؤوليات التدخل بين الدول الأعضاء التي يصل سعر الصرف عملتها إلى الحد الأعلى المسموح به، والدول الأعضاء التي يصل سعر صرف عملتها إلى الحد الأدنى.

أما إذا كانت سوق الصرف لا تتميز بالمنافسة التامة، وكانت المعاملات بين الدول الأعضاء تتم على أساس أسعار البيع والشراء التي يتم تحديدها من قبل البنك المركزي، فإن تنسيق سعر الصرف في هذه الحالة يكون بتحديد الأسعار المركزية، على أساس وحدة نقدية يتم تبنيها من قبل جميع الدول الأعضاء، حتى تضمن هذه الوحدة النقدية أن الأسعار التي تم تحديدها من قبل الدول الأعضاء في التكامل النقدي ستبقى ثابتة مقابل بعضها البعض، كما أن هذه الوحدة النقدية سوف تكون وسيلة للتدخل من أجل تحقيق استقرار أسعار الصرف على مستوى التكامل النقدي، لأن الوحدة النقدية هنا هي بمثابة نتاج أسعار البيع في بلد محدد وسعر الشراء في بلد آخر.

في حقيقة الأمر أن جوهر تنسيق أسعار الصرف، هو الحد من حرية كل دولة من تغيير السعر المركزي. ويتحقق هذا عن طريق:

- فرض قيود على حجم التغيرات التي تطرأ على أسعار الصرف.
- اشتراط الموافقة المتبادلة بين الدول الأعضاء على هذه التغيرات في أسعار الصرف.
- تحديد صيغة يتم استخدامها لتحديد تغيرات الأسعار المركزية.

يكن الهدف الأساسي من تنسيق سعر الصرف بالدرجة الأولى، في محاولة التحكم وخفض مخاطر أسعار الصرف التي يمكن أن تميز المعاملات التي تتم داخل الوحدة النقدية، وما ينجر عنها من تأثير على حركة السلع ورؤوس الأموال. وعليه ينبغي وضع سياسات محددة يمكن بواسطتها تحديد حجم التكاليف التي يمكن أن تتسبب فيه أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، إذا انحرفت هذه الأسعار عن المعدل المركزي، بحيث ينبغي التدخل لمنع هذا الانحراف.

كما أن تنسيق أسعار الصرف من شأنه أن يقلل من تكاليف الأسعار، رغم أن الانخفاض في تغيرات أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة إجراءات الرقابة على الصرف، والذي يؤدي إلى نقص درجة التكامل. وعليه فإن استخدام الرقابة على الصرف للدفاع عن ثبات أسعار الصرف، هو تكلفة ينبغي مقارنتها مع العوائد الناتجة عنها قبل إتباعها.

د — التنسيق النقدي: يتم التوصل إلى هذا النوع من التكامل النقدي الجزئي، عن طريق المناقشة، وذلك بتوجيه هذا التنسيق نحو تحقيق الاستقرار وبدرجة أكبر نحو دعم السياسة المتعلقة بأسعار الصرف المشتركة، وهناك طريقة أخرى متمثلة في وضع قاعدة للتنسيق النقدي. إلا أن الطريقة الأولى هي الأكثر استعمالاً. فإتباع سياسة معينة على مستوى منطقة التكامل النقدي تسمح للدول الأعضاء بالتوسع في الائتمان، بما يتماشى مع الطلب على الأرصة النقدية والمالية، والذي يكون نتيجة لنمو اقتصادي حقيقي - مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقرار السعري - يؤدي إلى ظهور ضغوط نقدية من شأنها أن تؤدي إلى استقرار أسعار الصرف بين الدول الأعضاء. فالدول الأعضاء لما ترغب في قبول معدلات تضخم مختلفة فإن تسويتها يتم عن طريق إحداث تغيرات في أسعار الصرف، ويمكن تحقيق هذا بوضع معدل تضخم مستهدف لكل بلد، أو بوضع قاعدة تعمل على تحقيق الملائمة الكلية والجزئية لمعدلات التضخم الفعلية والمتوقعة. وهذا من أجل تلافي والتصدي لما قد يؤدي إليه تضخم مرتفع وغير متوقع من انكماش على الاقتصاد الحقيقي، وحتى لا يؤدي التضخم إلى إثارة ردود أفعال نقدية مضادة.

إن الهدف من كل الإجراءات السابقة هو تحقيق الاستقرار النقدي، ومنع انتقال الصدمات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تعزيز ودعم السياسات المشتركة لأسعار الصرف في مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها دول العالم الخارجي، كذلك يعمل التنسيق النقدي إلى تمكين الدول الأعضاء من عدم تغيير الأسعار المركزية، وذلك عن طريق قيام هذه الدول بوضع سياساتهم النقدية على أساس أسعار الصرف المشتركة، التي تؤثر على عملية توسيع الائتمان الداخلي، إضافة إلى عدم تجميد متغيرات احتياطاتهم.

ه — استخدام عملة موازية: إن تحقيق هذا النوع من التكامل النقدي الجزئي، يقوم على كيفية تحديد قيمة هذه العملة، وكيفية تحديد إصدارها. فيتم تحديد قيمة هذه العملة عن طريق تقييم هذه العملة الموازية على أساس وحدة من خارج المنطقة، أو أن يجري تقييمها على أساس وحدة من خارج المنطقة مع إمكانية إضافة بعض التغيرات عليها بموافقة الدول الأعضاء. كما

يمكن تحديد قيمتها على أساس سلة من عملات المشاركين كما هو الحال في وحدات حقوق السحب الخاصة، و اليورو. ويتم تقييمها بإضافة قيمة فعلية مستقرة على العملة، بزيادة وحدات كل عملة مشتركة في السلة بالنسبة للتضخم المحسوب في كل بلد عضو. أما فيما يخص كيفية إصدار هذه العملة الموازية، هو أن بنك الدولة المودعة الذي يريد أن يحول هذه الإيداعات إلى وحدات هذه العملة الموازية، ينبغي عليه أن يكون قد تصرف مسبقاً في بعض أصوله واستخدم ذلك لشراء سلة من العملات، مع تعريف العملة الموازية، وبهذا يمارس ضغطاً متولداً على سوق الصرف إلى الدرجة التي تصبح فيها رغبة الدول الأعضاء من التحول عن العملات الوطنية إلى العملة الموازية، متناسبة مع تكوين هذه العملة الموازية ومن ثم فهذا البنك يتبادل المتحصل مع الوكيل المعتمد لإدارة إصدارات هذه العملة الموازية، مع ما يترتب على ذلك من حقوق على البنوك المركزية للدول الأعضاء والتزامات في مواجهة البنوك التجارية. كما أن هناك بديل آخر يتمثل بالسماح للوكيل المعتمد بقبول العملات المنفردة، وليس سلة العملات بأسعار الصرف الجارية، مع المطالبة بحقوق على البنوك المركزية للدول الأعضاء بالعملة الموازية، وليس بعملات الدول الأعضاء مما يجنب أسواق الصرف ضغوط التحويل.

والهدف الأساسي للعملة الموازية في هذا الصدد باعتبارها عملة مكملة وليست بديلة لاستخدامها في المنطقة النقدية هو:

— الحفاظ على استمرار ثبات هذه العملة بشكل عام في مقابل عملات الدول الأعضاء، وتحقيق توازن مدفوعات الوحدة النقدية.

— إعطاء فرص للمتعاملين لاستخدامها بسبب قابليتها للتحويل.

— تجنب مخاطر الصرف التي من الممكن أن تتعرض لها العملات المحلية.

— بإمكانها أن تصبح العملة الموحدة في التكامل النقدي.

و - تكامل الأسواق المالية: يمكن تحقيق هذه المرحلة من مراحل التكامل النقدي الجزئي، عن طريق إلغاء إجراءات الرقابة على الصرف في الداخل، وموائمة وتعديل هذه الإجراءات في الخارج، إضافة إلى توحيد الإجراءات المالية، ناهيك عن تبني سياسات مشتركة فيما يخص التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال، خاصة تلك المتعلقة بالتوظيف الفعال لاستثمارات الدول الأعضاء في الدول الأخرى. أما تبني سياسات مشتركة إزاء التدفقات الداخلية، فيتميز بنوع من الصعوبة خاصة عندما يتعلق الأمر بتوزيع الاستثمارات الداخلية المباشرة. لذلك يهدف تكامل الأسواق المالية إلى:

— فتح فرص كبيرة أمام المستثمرين في الدول الأعضاء من تنويع محافظهم المالية، وذلك عن طريق توزيع مدخراتهم على نطاق واسع مما يؤدي إلى تجنبهم الكثير من المخاطر.

— تحقيق منافع كبيرة ناتجة عن فتح المجال لتوزيع وتوظيف واستثمار الموارد بمعدلات فائدة مرتفعة مقارنة بمعدلات الفائدة الموجودة في الدول صاحبة المدخرات الكبيرة.

— تحقيق منافع كبيرة ناتجة عن التخفيف من حدة الطلب الكلي بسبب تدفق الاستهلاك بين الدول الأعضاء عندما تتعرض الوحدة النقدية لصدمة اقتصادية.

ي — السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال: يتم تحقيق هذا النوع من التكامل النقدي الجزئي عن طريق :

— توحيد قيود التمويل اتجاه العالم الخارجي.

— التنسيق في سياسات الرقابة على المعاملات مع الدول الأجنبية عن المنطقة حتى لا يتدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول الأقل تشدداً في رقابتها الخارجية ، وهذا كله من أجل المواءمة وتعديل سياسات الدول الأعضاء اتجاه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

— توحيد العمل وتنسيق السياسات اتجاه تدفق رؤوس الأموال الداخلية للاستثمار في الخارج، حتى يمكن الدول الأعضاء من الحصول على أفضل الشروط الممكنة، سواء باستفادتها من وفورات الحجم، أو بالحصول على موقع متميز في الأسواق النقدية والمالية العالمية.

ومن بين أهم الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه السياسات هي :

— الحد من المنافسة بين الدول الأعضاء لاجتذاب الاستثمارات بسبب تبنيهم لاتحاد جمركي ساهم بشكل كبير في إغراء المستثمرين، وبالتالي فإن هذه المنافسة من شأنها أن تؤدي إلى استفادة مستثمرين أجنبى على حساب المستثمرين الداخليين.

— تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال الموارد الداخلية والخارجية.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكامل النقدي الجزئي لا يؤدي إلى نقل حقيقي للسيادة النقدية للدول أعضاء التكامل النقدي. لذلك يمكن لمجموعة من الدول الدخول في تجمع نقدي جزئي والذي من الممكن أن يؤدي إلى تحقيق وحدة نقدية خاصة في مراحله المتقدمة.¹

2 - أساليب وأهداف التكامل النقدي الكامل.

تختلف أساليب وأهداف التكامل النقدي الكامل عن التكامل النقدي الجزئي ، حيث نجد أن التكامل النقدي الكامل يتمثل في المنطقة النقدية المثلى. فالتكامل النقدي الكامل (الاتحاد النقدي) يمكن إنشاؤه وتشكيله بواسطة إحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء، أو باتخاذ عملة أحد الأعضاء كعملة موحدة مشتركة، وتحويل جميع الالتزامات النقدية والمالية للدول الأعضاء الأخرى إلى هذه العملة المتبناة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن قيام اتحاد نقدي من خلال مراحل تدريجية، إذ يمكن لهذه المراحل التدريجية أن تكون في شكل تنسيق أسعار الصرف، ثم بعد ذلك يتم تبني عملة موازية.

¹ محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 73-82.

إن الهدف الأساسي من هذه المراحل التدريجية لتحقيق الاتحاد النقدي هو تضيق الخناق على التغييرات في أسعار الصرف على مستوى المنطقة النقدية وهذه المراحل يمكن حصرها فيما يلي:¹

المرحلة الأولى: يتقرر فيها تضيق الهوامش حول القيم المتعلقة بأسعار الصرف.

المرحلة الثانية: تحقيق المزيد من الإجراءات للحد من تقلبات أسعار الصرف.

المرحلة الثالثة: الإلغاء الكامل لحق تغيير أسعار الصرف.

المرحلة الرابعة: تضيق هوامش الفروق بحيث تكون العملات قد اندمجت في عملة واحدة.

إضافة إلى ما سبق يمكن إقامة اتحاد نقدي، عن طريق إنشاء عملة جديدة وحيدة مشتركة بين الدول الأعضاء، بدلا من دمج عملات الدول الأعضاء في عملة واحدة، وتكون البداية أولا بتبني عملة موازية في بداية الأمر، وهي عبارة عن عملة تستعمل للتداول من أجل تسهيل المعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية، وتحل محل عملات الدول الأعضاء وتقوم بوظائفها المحلية. لكن بشرط أن تكون مدعومة بقرارات سياسية حتى تتخلى الدول الأعضاء عن تغييرات أسعار الصرف الداخلية بدون إثارة مشاكل فيما بينهم.

وبمعنى أدق أن إقامة وحدة نقدية على مستوى التكامل الاقتصادي بأي صيغة كانت، وحتى يتصف هذا الأمر بالنجاح ينبغي تكاثف القوى السياسية والاقتصادية، لتلافي جميع المشاكل والصعوبات. لأن التكامل النقدي الكامل في حقيقة الأمر يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يأتي في مقدمتها تحقيق تكامل اقتصادي تام، إضافة إلى تحقيق المنافع الاقتصادية والتقليل من التكاليف الاقتصادية إلى الحد الأدنى. إذ نجد أن التكامل النقدي الكامل ينبغي عليه إزالة كافة العقبات والعراقيل التي من شأنها أن تعيق المبادلات التجارية والنقدية والمالية بين الدول التي تستخدم عملات مختلفة، كتكاليف أسعار الصرف، مخاطر أسعار الصرف والرقابة على الصرف.

فتكاليف أسعار الصرف يمكن حصرها بتكاليف تحويل عملة إلى عملة أخرى، والمتمثلة بالدرجة الأولى في فروقات البيع والشراء التي تفرضها البنوك عند التعامل بالنقد الأجنبي، والمتاعب التي يتكبدها زبائن (عملاء) البنوك. وعليه فتبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء يؤدي إلى إزالة هذه التكلفة مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والمنفعة الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بتكاليف مخاطر الصرف والتي تكون ناتجة عن احتمال تغييرات في سعر الصرف بين عملة الدولتين طرفي التبادل بين فترة إبرام المبادلة وفترة التسوية، حيث تتمثل التكلفة هنا في عزوف المتعاملين الذين يريدون تجنب هذه المخاطر، عن التعامل مع الوكلاء الذين ينتمون إلى مناطق ودول ذات عملات مختلفة. مما يؤدي إلى إعاقة جميع المعاملات سواء المالية

¹ نفس المرجع السابق، ص 84.

والنقدية والتجارية. وعليه فإن تبني عملة مشتركة بين الدول الأعضاء في المنطقة النقدية، يؤدي إلى استقرار أسعار الصرف مما ينعكس ايجابيا على حجم المعاملات النقدية والمالية والتجارية وعلى العملية التكاملية.

أما فيما يخص تكاليف الرقابة على الصرف، فتنشأ من إخضاع المعاملات التي تتم بين الدول الأخرى ذات عملات مختلفة إلى الرقابة الإدارية، وبالتالي فإن هذه الرقابة بمثابة تمييز في المعاملات بين الدول التي ترغب في التعامل معها، والأخرى الغير الراغبة فيها، على خلاف المعاملات التي تتم على مستوى المنطقة النقدية المثلى حيث تتم بعملة مشتركة واحدة. وعليه نجد أن الرقابة على الصرف لها تأثير سلبي على عملية التكامل الاقتصادي والنقدي. ولتلافي هذا العائق ينبغي تبني عملة واحدة مشتركة بين الدول الأعضاء.

إن للتكامل النقدي الكامل منافع اجتماعية، تضاف إلى المنافع السابق ذكرها والمتعلقة بالصرف، إذ نجده يساهم في خفض التكاليف الاجتماعية المتعلقة بتوفير النقود للأفراد. كما أنه بقدر ما نجده يهدف إلى زيادة المنافع والمكاسب والعوائد الاقتصادية إلى حدها الأقصى. فإنه يعمل على تدنية التكاليف والمساوئ. إذ نجده يعمل على التقليل من درجة استقلالية السياسة النقدية، فيما يخص استخدام أسعار الصرف بهدف إجراء تعديلات ملائمة في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء. كما أنه يمنع الدول الأعضاء من التحكم في الموارد الحقيقية باستخدام معدلات التضخم المرتفعة.

من خلال ما سبق ذكره فيما يخص الأبعاد الاقتصادية للتكامل النقدي، نجد أن للبعد السياسي دور كبير في هذا المجال، إذ نجد أن الدولة التي تسيطر على بنكها المركزي بإمكانها معالجة العجز الموازني عن طريق الإصدار النقدي، كما أنه بإمكانها استخدام سلطتها للحصول على الموارد المالية، دون فرض ضرائب إضافية، وبالتالي يمكنها محاربة حالات الكساد التي تمر بها وعليه فإن فقدان السيادة النقدية يقيد من عمل الدولة خاصة في أوقات الأزمات النقدية والمالية والاقتصادية. إلا أنه يمكن التنويه في هذا الصدد أن التكامل النقدي الجزئي لا يؤدي إلى فقدان السيادة النقدية، وله دور كبير في دعم وتعزيز التكامل النقدي.

المحور الثالث:

المشكلات النقدية الإقليمية

- ميزان المدفوعات نموذجا -

تمهيد:

تكمّن أهمية الوحدة النقدية بالنسبة لمجموعة من الدول في تحقيق مجموعة من الأهداف الايجابية، كزيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي والكفاءة في توزيع واستغلال الموارد الاقتصادية، ناهيك عن استقرار وثبات أسعار الصرف، الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق التوازن الخارجي وإجراء التعديلات الملائمة في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراء تغييرات في أسعار الصرف. فميزان المدفوعات يعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، وهذه الأخيرة تعكس قرارات ودور مجموعة من الدول تهدف من وراء سياستها الاقتصادية، إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها الاقتصادية المتاحة وإلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي. وبالتالي نحاول في هذا المبحث الإلمام بكل جوانب هذا المتغير الاقتصادي:

أولاً: الإطار المعرفي لميزان المدفوعات

يقوم الاقتصاديون بتقييم النتائج من خلال النظر إلى حسابات مستويات الدخل والميزانيات العمومية، أما على المستوى الخارجي فيتمثل هذا التقييم في دراسة الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات، وقبل التطرق لهذه الحسابات أولاً ينبغي إعطاء تعريف عام وشامل لميزان المدفوعات.

1- تعريف ميزان المدفوعات وأنواع العمليات التجارية الدولية

سنقوم أولاً بتقديم تعريف مختلف لميزان المدفوعات ثم نتطرق إلى العمليات التجارية الدولية. **أ – تعريف ميزان المدفوعات:** يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة والمقيمين في الخارج خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة.¹

كما يمكن تعريفه بأنه عبارة عن بيانات حسابية منتظمة لكافة العمليات الاقتصادية التي تتم بين دولة وسائر دول العالم.² أو هو عبارة عن بيان منظم يسجل جميع العمليات الاقتصادية الخارجية، التي تتم في فترة زمنية معينة بين دولة معينة والعالم الخارجي، والتي تنشأ عنها حقوق لهذه الدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها من قبل العالم الخارجي.³ كذلك ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي منظم يسجل العمليات الدولية للدولة والديون التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة.⁴

ومن خلال التعريفات السابقة وما تتضمنه من مصطلحات نطرح تساؤل حول المقصود منها: فالمعاملات الاقتصادية التي تسجل في ميزان المدفوعات لا تكون من طبيعة واحدة، فهذه

¹ حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، ط5، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص 115.

² سامويلسون بول آيه، دي نوردهاوس وويليام، علم الاقتصاد ط4، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006، ص 63.

³ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 47.

⁴ عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 159.

المعاملات قد تكون في صالح البلد المعني وقد لا تكون في صالحه، أي أن ميزان المدفوعات هو سجل لكافة المدفوعات والمتحصلات التي تؤدي إلى تسوية نقدية وائتمانية، كما يتضمن المعاملات الأخرى التي ليس لها مقابل نقدي مثل الهبات والتعويضات.

— أما فيما يخص مفهوم الدولة، فهو يشمل كافة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون نشاطهم داخل إقليم الدولة وخضوعهم لتوجيهات وقوانين هذه الدولة وتمتعهم بحمايتها إذا اقتضى الأمر.

— أما المقيم، هو أي شخص طبيعي أو معنوي تربطه علاقات قوية بإقليم الدولة، ويخضع لقوانينها ويتمتع بحمايتها وقت الحاجة.¹

— الحقوق والديون الدولية، وهي الحقوق والديون الناشئة بين أفراد الدول المختلفة، فالعلاقات الاقتصادية الدولية هي علاقات تبادل بين أفراد هذه الدول، وميزان المدفوعات يبين حقوق وديون المقيمين مع غير المقيمين، سواء أفراد أو مشروعات أو هيئات أو حكومات، خلال مدة زمنية معينة التي هي عادة سنة، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن ميزان المدفوعات لا يسجل سوى العمليات* التي تمت فعلا، أي تسجيل العمليات التي عقدت وسويت خلال نفس السنة فقط، أما العمليات التي عقدت ولم تسوى بعد فلا يتم تسجيلها في هذه السنة.² كذلك يجب التفريق بين ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية الدولية، فالأول كما رأينا يسجل المديونية والدائنية خلال سنة واحدة، أما الثاني فهو يسجل الحقوق والديون الدولية لاقتصاد ما خلال لحظة معينة.

ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج بمعنى أن يكون دائما في وضع متوازن، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية.³

ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين، جانب دائن وتندرج تحته كافة العمليات التي تحصل الدولة من ورائها على إيرادات، وجانب مدين تندرج تحته العمليات التي تدفع الدولة من ورائها مدفوعات للعالم الخارجي.⁴

أما الوظائف التي يؤديها ميزان المدفوعات، يؤدي ميزان المدفوعات عددا من الوظائف الاقتصادية أهمها:

— تقديم معلومات هامة عن الاقتصاديات القومية واقتصاديات العالم الخارجي، فيما يخص التطورات الزمنية والتحويلات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية الدولية.

¹ حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 116.

* تتم عمليات البيع والشراء قبل الدفع بتسعين يوما في التجارة الدولية.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 160.

³ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 64.

⁴ Michael Parkin, Introduction à la Macro économie, 2 édition, Renouveau Pédagogique INC, France, 2000, P 542.

— تقديم المعاونة لواضعي السياسة الاقتصادية، نظرا لارتباط الإجراءات النقدية والمالية بميزان المدفوعات.

— تعتبر البيانات الواردة في ميزان المدفوعات أداة للتقييم والتفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي.¹

ب- **العمليات التجارية الدولية:** ويمكن حصر العمليات التجارية الدولية في العناصر التالية:

— **عمليات التجارة المنظورة:** ويطلق عليها أيضا بالميزان التجاري المنظور وتشمل صادرات وواردات الدولة من السلع.² حيث تسجل الصادرات من هذه السلع في الجانب الدائن، وتسجل الواردات في الجانب المدين لكونها تمثل مدفوعات والتزامات على الدولة، ويشمل كذلك الصادرات والواردات من مختلف الأموال التي تمر على جمارك الدولة، أو التي لم تمر عليها، أي لم تدخل ولم تخرج وإنما حدثت هذه العملية داخل الدولة المعنية بين مقيمين وغير مقيمين، إضافة إلى عناصر أخرى مثل: الطرود البريدية، السفن والطائرات، الكهرباء والغاز والأسماك التي تبيعها الدولة في الخارج، ناهيك عن تقديرات السلع المهربة.

ويقوم صندوق النقد الدولي بتقييم الصادرات والواردات من السلع على أساس فوب FOB*، على خلاف بعض الدول التي تقيم الصادرات على أساس فوب والواردات على أساس سيف CIF** . كذلك يهتم صندوق النقد الدولي بتقييم الذهب غير النقدي، الذي يعتبر من ضمن السلع التي تدخل وتخرج من الدولة وتندرج ضمن العمليات المنظورة، ويقصد بالذهب غير النقدي: كل مسكوكة أو سبيكة يزيد نصيب الذهب في قيمتها عن 80٪، ويشير صندوق النقد الدولي إلى تحديد قيمة هذا البند بإتباع الخطوات التالية:²

بند الذهب غير النقدي = (الصادرات- الواردات) + التغير في الأرصدة الرسمية من الذهب النقدي
ويكون تقييد الذهب النقدي في ميزان المدفوعات مثل السلع المنظورة، حيث زيادته مثل تصدير السلع ونقصانه مثل استيراد السلع.

— **عمليات التجارة غير المنظورة:** وتشمل هذه العمليات الخدمات التي تقدمها الدولة إلى دول العالم الخارجي، أو الخدمات التي تؤديها بقية دول العالم إلى هذه الدولة، وسميت بغير المنظورة لأنها لا تشمل على الانتقال المادي للسلع كما هو الحال في التجارة المنظورة، فلا يستطيع رجال الجمارك تسجيلها أو إحصائها في سجلاتهم. فقد يؤدي المقيمون في دولة ما خدمات إلى غير المقيمين، يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية ثمنها لها، فتسجل في الجانب الدائن. وقد يؤدي غير المقيمين خدمات إلى المقيمين يترتب عليها انتقال النقود عبر الحدود الدولية، فتسجل في الجانب المدين لميزان المدفوعات.

¹ حاتم سامي عفيفي ، مرجع سابق، ص 118.

*FOB: قيمة السلعة حتى شحنها على السفينة.

**CIF: قيمة السلعة بما فيها تكاليف التأمين وتكاليف النقل.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 99.

وتشمل التجارة غير المنظورة أنواع الخدمات التالية:

- **نفقات السياح:** يقوم سائحوا أي دولة في الدول الأخرى بالإنفاق على النقل في هذه الدول، تناول الأطعمة، حضور دور اللهو والمسارح وشراء العديد من السلع لإحضارها معهم، كل هذه الخدمات التي قدمت لهم عبارة عن واردات، وبالمثل السياح الأجانب القادمين لأي دولة يقومون بالإنفاق لمبالغ على السلع والخدمات المختلفة، فهذه السلع والخدمات تعتبر صادرات غير منظورة يتم تسجيلها في ميزان المدفوعات.¹
- **خدمات النقل:** ويتضمن خدمات النقل البري، البحري، الجوي والنهري التي تؤديها وسائل النقل إلى الأفراد غير المقيمين في الدولة، والتي تعد بمثابة الصادرات، وكذلك الخدمات التي تقدمها وسائل النقل الأجنبية لأفراد الدولة، والتي تعتبر واردات بالنسبة للدولة، وفي هذا الصدد يشير صندوق النقد الدولي في شأن تحديد جنسية السفينة التي تقدم هذه الخدمات بالاعتماد على مركز إقامة المشروع الذي يتولى استغلالها بغض النظر عن علم السفينة أو ملكية صاحبها.²
- **خدمات البنوك والتأمين:** تقوم البنوك الأجنبية بتقديم خدمات مصرفية لبنوك إحدى الدول، كما تقوم شركات التأمين الأجنبية بإصدار بوالص التأمين لأفراد هذه الدولة، والتي تعتبر كل هذه الخدمات بمثابة واردات. أما تقديم بنوك هذه الدولة وشركات التأمين هذه الخدمات إلى الأجانب فيعتبر بمثابة صادرات لها، وتحصل من ورائها على إيرادات.
- **دخول الاستثمارات:** يقوم مستثمرون في دولة ما بشراء الأسهم والسندات الخاصة بالشركات الأجنبية، وذلك بغرض استثمارها فيحصلون على أرباح وفوائد من ورائها، والتي تعتبر بمثابة صادرات، في حين أن المستثمرين الأجانب الذين يقومون بشراء الأسهم والسندات لشركات هذه الدولة يحصلون على أرباح وفوائد، والتي تعتبر واردات بالنسبة لهذه الدولة.
- **العمليات الحكومية:** فننفقات السفارات والقنصليات الأجنبية والمنظمات الدولية في هذه الدولة، والمعاشات التي يحصل عليها المقيمون في الخارج، تعتبر بمثابة صادرات لهذه الدولة، أما نفقات سفارات وقنصليات هذه الدولة في الخارج، والنفقات الإدارية التي تقوم بها للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها للخارج، هي واردات بالنسبة لها.
- **خدمات مختلفة:** لقد قام صندوق النقد الدولي بتحديد هذه الخدمات والمتمثلة في:³ خدمات التلفون والبريد، المدفوعات مقابل الأفلام السينمائية، وخدمات المديرين

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 774.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مرجع سابق، ص 100.

³ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 777.

والمهندسين المتعاقدين، حيث تعتبر صادرات غير منظورة إذا أدتها الدولة إلى العالم الخارجي، وواردات غير منظورة إذا قامت بها دول العالم الخارجي لهذه الدولة. يطلق على ميزان التجارة المنظورة وميزان التجارة غير المنظورة معا اصطلاح ميزان المعاملات الجارية. وهو يشتمل على كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، والمترتبة على الإنتاج الجاري في نفس الفترة، وعادة تتميز بنود هذا الميزان الجاري بالدورية والتكرار، نظرا لأن صادرات السلع تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الجاري.

وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أن هناك فرق شاسع بين ميزان المعاملات الجارية بالمفهوم الضيق، والذي يشمل على عمليات التجارة المنظورة وغير المنظورة، وميزان المعاملات الجارية بالمفهوم الواسع والذي يشتمل على الميزان الجاري بمفهومه الضيق وميزان التحويلات من جانب واحد، المتمثلة في الهبات والتعويضات،¹ حيث تقيد في الجانب الدائن الهبات والتعويضات التي حصلت عليها الدولة، وتقيد في الجانب المدين الهبات والتعويضات التي قامت بمنحها هذه الدولة للخارج، ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات والتعويضات إلى قسمين:²

- الهبات والتعويضات الخاصة: وتشمل تحويلات الأفراد والمنظمات النقدية والعينية، والتحويلات الخاصة بالمواريث والوصايا والزواج، وتحويلات المهاجرين.
- الهبات والتعويضات العامة: وتتمثل في الهدايا على أنواعها المختلفة مثل: السلع والخدمات، النقد والصكوك المالية، ويعتبرها صندوق النقد الدولي إجبارية.

— حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل: إن قيام المستثمرين في دولة ما بإقراض حكومة أو شركات دولة أخرى. فهذه العملية تعتبر بمثابة واردات بالنسبة للدولة المقرضة، وتقيد في الجانب المدين لميزان المدفوعات، وقد تبدو هذه العملية عكس الحقيقة، ولكن يجب أن نتذكر أن العرض يتضمن نوعين من المدفوعات: الأولى عندما تصبح الدولة المقرضة مدينة للدولة المقرضة، والثانية تتم وقت السداد لهذا القرض.

فالدولة المقرضة من أجل أن تقوم بجعل الدولة المقرضة مدينة، يجب عليها دفع مبلغ القرض، وفي هذه الحالة يتم تسجيل مبلغ القرض في الجانب المدين، باعتباره دفع، وفي نهاية مدة القرض، 30 سنة مثلا، تقوم الدولة المقرضة بدفع مبلغ القرض وإخلاء ذمتها، فتحصل عليه الدولة المقرضة ويسجل في الجانب الدائن، باعتباره حصلت على مبلغ من النقود. ولتجنب الوقوع في الخطأ ينبغي النظر لعملية إقراض الغير كأنها استيراد لسند الدين، لأن عملية استيراد الأسهم والسندات تتطلب الدفع من قبل المستورد.³

¹ حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 122 123.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مرجع سابق، ص 102.

³ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 777.

وينظر إلى القروض الدولية على إنها عمليات تصدير واستيراد رؤوس الأموال، فتصدير رأس المال لا يعتبر أنه صادرات وإنما يعتبر واردات غير منظورة، كما أن استيراد رؤوس الأموال لا يعتبر واردات وإنما يعتبر صادرات غير منظورة.

كذلك يعتبر تصدير رأس المال عبارة عن الزيادة في الطلب على الصرف الأجنبي، وزيادة عرض العملة المحلية، أما استيراد رأس المال هو عبارة عن زيادة في عرض الصرف الأجنبي، وزيادة الطلب على العملة المحلية.

وبالتالي فالدولة المدينة عند قيامها بسداد قيمة القرض، فهي تقوم بعملية تصدير رؤوس الأموال وزيادة الطلب على الصرف الأجنبي.

أما الدولة الدائنة التي تحصلت على قيمة القرض، فهي قامت بعملية استيراد رؤوس الأموال وزيادة المعروض من الصرف الأجنبي. فالدولة المدينة تقوم باستيراد السندات التي قامت بإصدارها للأجانب، والدولة الدائنة تقوم بتصدير السندات التي سبق الحصول عليها عند قيامها بتقديم القرض للجهة الصادرة عنها.

— حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل: إن حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لها نفس الأثر على ميزان المدفوعات وسعر الصرف، مثل حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل، فخرج رؤوس الأموال قصيرة الأجل يقيد في الجانب المدين، ويؤدي إلى زيادة الطلب على الصرف الأجنبي، ودخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل يسجل في الجانب الدائن، ويؤدي إلى زيادة عرض العملات الأجنبية، أما الاختلاف بينهما فيتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى حدوث حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل وأشكالها. فإضافة إلى اختلاف العائد وفروق أسعار الفائدة التي تؤدي إلى حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل، هناك أسعار العملات الدولية المختلفة التي تختلف من يوم لآخر ومن ساعة لأخرى، والأفراد الذين يتوقعون التغير في هذه الأسعار يمكنهم من تحقيق أرباح، وذلك بتحويل الأرصدة قصيرة الأجل إلى بلد آخر. هذا وكذلك في حالة ما إذا كانت عملة إحدى الدول مهددة بعدم الاستقرار والثبات، فإن هذا يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من هذه الدولة. حيث سيقوم أصحاب الأرصدة السائلة، في بنوك هذه الدولة بتحويلها إلى الخارج عن طريق شراء سندات قصيرة الأجل، أو عن طريق تحويل هذه الأرصدة إلى عملات أخرى، والاحتفاظ بها في بنوك خارجية.* ومن أمثلة دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل هي الزيادة في ودائع البنوك المحلية الخاصة بالحساب الأجنبي، وما يمتلكه الأجانب من أذونات في البنوك المحلية، والسندات الحكومية قصيرة الأجل، إضافة إلى الاقتراض من البنوك الأجنبية قروضا قصيرة الأجل، وكذلك يؤدي دخول رؤوس الأموال هذه، النقص في ودائع البنوك المحلية وودائع الأفراد في الخارج،

* لقد كان لهروب رؤوس الأموال إلى البنوك الأجنبية، التي كانت موجودة في لندن في صورة ذهب، السبب الذي أدى إلى إجبار إنجلترا سنة 1931 على الخروج عن قاعدة الذهب.

والقروض الممنوحة للبنوك في الخارج. إضافة إلى نقص الحسابات المدينة للأجانب، وما يمتلكه الأفراد والبنوك من أذونات وسندات قصيرة الأجل في الخارج.

أما خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهو عكس ما يحدث في حالة الدخول، وفي هذا الإطار يجب أن نفرق بين نوعين من حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل فهناك:¹

— حركات رؤوس الأموال التلقائية والمتنقلة، وهي رؤوس الأموال التي تنتقل بغرض الاستفادة من الظروف الاقتصادية للبلد الذي انتقلت إليه، مثل الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة.

— حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بغرض التسوية في ميزان المدفوعات وتسمى هذه الحالة بحركات الموازنة، وهي الحركات التي الغرض منها تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

2- قياس العجز والفائض في ميزان المدفوعات

إن مضمون التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات يتعلق بطبيعة البنود التي يجب أن تتوازن أصولها مع خصومها، أي بالكيفية التي تحدد عناصر ميزان المدفوعات، لتكون كمعيار لقياس حالة الفائض والعجز فيه.²

ولقياس الفائض والعجز في ميزان المدفوعات قسمت بنود ميزان المدفوعات إلى مجموعتين، يفصل بينهما خط أفقي. مجموعة توضع فوق الخط، وتؤخذ على أنها تمثل البنود الأصلية في الميزان، ومجموعة أخرى توضع تحت الخط وتؤخذ على أنها تمثل بنود التسوية، حيث ينشأ الفائض أو العجز في مجموعة البنود الأصلية فوق الخط.³

إن كلمة العجز والفائض استخدمت لأول مرة بالنسبة للميزان التجاري من طرف التجاريين، تعبيراً منهم على أن الميزان التجاري في صالح الدولة أوفي غير صالحها، ثم بعد ذلك استعمل لميزان المعاملات الجارية، وحتى تكون فكرة الفائض والعجز غير غامضة عند استخدامها لميزان المدفوعات، يجب التمييز بين العمليات التلقائية والمستقلة، وبين العمليات التابعة للعمليات المستقلة.⁴

فإذا أخذنا ميزان العمليات الجارية فإن الصادرات والواردات عمليات مستقلة يقوم بها الأفراد، وعندما تختلف الصادرات عن الواردات فإنه يترتب عن ذلك زيادة أو نقص أرصدة العملات الأجنبية، أي خروج أو دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وهذه العمليات ليست مستقلة وإنما تابعة للعمليات الأولى. فالعمليات المستقلة في ميزان المدفوعات والتي تكون السبب في الحالة التي يكون عليها ميزان المدفوعات، سواء العجز أو الفائض والتي تكون فوق الخط، هي الصادرات والواردات من السلع والخدمات، العمليات من جانب واحد، حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل. وحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتحرك بهدف الحصول على عائد. أما العمليات

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 781.

² حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 146.

³ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ط 4، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص 73.

⁴ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 803.

التابعة التي تكون حركتها بهدف التسوية وتكون تحت الخط هي الذهب وحركات رؤوس الأموال الحكومية قصيرة الأجل. فالبنك المركزي لدولة ما ينقص أرصده الأجنبية، ليس لرغبة منه، وإنما بسبب الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك حكومة هذه الدولة تقوم بتصدير الذهب نتيجة لوضع ميزان المدفوعات.

وتعتبر هذه العمليات التابعة أو معاملات الموازنة عبارة عن حركات للاحتياطات الدولية، حيث بواسطة حركة الاحتياطات الدولية بالنسبة لدولة ما نستطيع قياس الفائض أو العجز في ميزان مدفوعاتها، حيث يمكن حصر هذه الاحتياطات في: ¹ الذهب المخصص للأغراض النقدية، العملات الأجنبية أو ودائع البنوك بالعملات الأجنبية المملوكة للسلطات النقدية، المستحقات الأجنبية قصيرة الأجل، ودايع البنوك المحلية المملوكة للسلطات الأجنبية أو البنوك الأجنبية، المستحقات المحلية قصيرة الأجل المملوكة للسلطات الأجنبية أو البنوك المركزية، استخدام موارد صندوق النقد الدولي مثل حقوق السحب الخاصة.

وهناك معايير كثيرة إضافة إلى ما سبق ذكره لتصنيف ميزان المدفوعات، بين بنود أصلية وبنود التسوية من بينها:

أ — ميزان السيولة: وطبقاً لهذا المعيار يقاس إجمال الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات بالتغير الصافي في الاحتياطات الرسمية من الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل، ومركز شريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي، إضافة إلى التغير الصافي في الالتزامات الخارجية قصيرة الأجل، والتي تشمل حسابات البنوك، أدونات الخزينة، الأوراق التجارية في البنوك، السندات الحكومية قصيرة الأجل ².

وفيما يلي ميزان المدفوعات حسب فكرة السيولة:

جدول رقم (01): ميزان المدفوعات حسب فكرة السيولة:

56+	سلع وخدمات
8-	تحويلات من جانب واحد
32-	رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل
29-	رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل (مالية ومباشرة)
7-	أصول أجنبية قصيرة الأجل في حوزة مقيمين خاصين
5-	السهو و الخطأ
26-	إجمالي الفائض (+) والعجز (-)
4+	احتياطات رسمية
7+	التزامات قصيرة الأجل لهيئات أجنبية رسمية
15+	التزامات قصيرة الأجل لأجانب خاصين

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، ط 4، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988، ص 75.

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 806.

² كامل بكري، مرجع سابق، ص 84.

وطبقا لهذا المعيار يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض لما تزداد الاحتياطات المركزية من الذهب والصرف الأجنبية والالتزامات قصيرة الأجل، وهذا لا يحدث إلا إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمعناه الضيق أكثر من المعاملات الاقتصادية المدينة.

ويكون عجز في ميزان المدفوعات إذا كانت المعاملات الاقتصادية الدائنة في كل من الميزان التجاري وميزان التحويلات من جانب واحد وميزان رأس المال بمفهومه الضيق أقل من المعاملات الاقتصادية المدينة. ويتم معادلة ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات مناظرة في الاحتياطي المركزي من الذهب والصرف الأجنبي والالتزامات قصيرة الأجل للخواص والحكومات¹.
ب – الميزان الأساسي: وحسب هذا المعيار يقاس إجمالي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات بالرصيد الإجمالي للمعاملات في السلع والخدمات والتحويلات من جانب واحد وتدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل، والتي تقع فوق الخط، أما المعاملات الأخرى والتي تقع تحت الخط وهي رؤوس الأموال قصيرة الأجل، الذهب النقدي، والسهو والخطأ والتي تكون كما يلي:

جدول رقم (02): ميزان المدفوعات حسب فكرة الميزان الأساسي:

56+	سلع وخدمات
8-	تحويلات من جانب واحد
32-	رؤوس أموال حكومية طويلة الأجل
29-	رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل (مالية ومباشرة)
13-	إجمالي الفائض (+) والعجز (-)
4+	احتياطات رسمية
7+	التزامات قصيرة الأجل لهيئات أجنبية رسمية
15+	التزامات قصيرة الأجل لأجانب خاصين
7-	أصول أجنبية قصيرة الأجل في حوزة مقيمين خاصين
5-	السهو و الخطأ

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص: 80

نلاحظ أن مقدار العجز في حالة المعيار الأساسي، سيكون أصغر منه في حالة معيار السيولة وذلك لكون بنود السهو والخطأ وتحويلات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، قد عوملت كبنود تسوية بدلا من كونها بنود أصلية، فعندما يزيد تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى الخارج يزيد من إجمالي العجز في حالة معيار السيولة، ولا يكون له أي أثر في حالة معيار الميزان الأساسي. أي أن الميزان الأساسي يفرق بين المعاملات الاقتصادية التلقائية والوقائية والتابعة (سبق التطرق إليها).

فمن خلال الجدول أعلاه المعاملات الاقتصادية التلقائية هي التي تقع فوق الخط، والمعاملات الاقتصادية الوقائية أو التابعة هي التي تقع تحت الخط، ويعتبر الميزان الأساسي الأسلوب الذي

¹ حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 149.

اقترحه صندوق النقد الدولي عام 1949، حيث أنه يقصد بالمعاملات الاقتصادية المستقلة، المعاملات الخاصة والعامة التي تتم بصرف النظر عن ميزان المدفوعات، وترجع أسباب إتمامها إلى الاختلافات في مستويات الأسعار والدخول، وأسعار الفائدة بين الدول. أما المعاملات الاقتصادية التابعة حسبه، فهي تهدف إلى تحقيق التعادل الحسابي في ميزان المدفوعات، عندما يحدث اختلال بين الجانب الدائن والمدين.¹

وبصفة عامة إن تقييم ميزان المدفوعات لبلد ما، يتوقف على الدور التمويلي الدولي الذي يلعبه، فبالنسبة للبلد الذي تكون عملته تستخدم على نطاق واسع لتسوية المدفوعات بين الدول، ويحتفظ بها كاحتياطات نقدية، مثل عمليتي الدولار والإسترليني سابقا، فبالنسبة للبلد كالولايات المتحدة الأمريكية، من المناسب التركيز على معيار السيولة فهذا البلد يجب أن يأخذ في اعتباره أثر حركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل على مركز سيولته الخارجية.

أما بالنسبة للدول الأخرى التي عملتها ليس لها صفة العملة الاحتياطية، فإن معيار الميزان الأساسي يكون مناسباً لتقييم ميزان المدفوعات، حيث لا يكون لحركات رؤوس الأموال الخاصة قصيرة الأجل أهمية تذكر في موازين مدفوعاتها، ويكون من المناسب على رصيد المعاملات الجارية في السلع والخدمات أن يستعمل في تقييم ميزان المدفوعات، إضافة إلى رصيد التحويلات من جانب واحد ورصيد التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل.²

3 - صور الاختلال في ميزان المدفوعات

قد يحدث أن تمر بالدولة أو بالخارج، ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها، سواء في شكل عجز أو فائض، هذا الاختلال يتخذ صوراً مختلفة بحسب مصدره والأسباب التي ينشأ عنها.³

يمكن التمييز بين الأنواع التالية من اختلالات ميزان المدفوعات:

أ - **الاختلال المؤقت أو الطارئ:** وهو الاختلال الذي يحدث لأسباب طارئة وغير مهيأة للاستمرار، فيزول بزوال تلك الأسباب التي أدت إليه، ولا يتطلب اتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته، مثل العجز الذي يحدث في موازين مدفوعات الدول الرأسمالية المتقدمة، نتيجة حدوث اضطرابات عمالية عنيفة، في بعض الأنشطة الهامة، التي تحتل مكاناً رئيسياً في الاقتصاد القومي. كما قد يساهم في حدوث هذا الخلل المؤقت سوء الأحوال الجوية، خاصة في البلدان الزراعية بسبب الفيضانات والكوارث والأوبئة التي تصيب الزراعة، مما يؤدي إلى تدهور أحوال الإنتاج الزراعي، ومن ثم ينعكس على حجم الصادرات الكلية ويحدث عجزاً في ميزان المدفوعات، كذلك قد تتسبب الحروب في وقوع هذا الاختلال، نظراً لما تحدثه من زيادة على الطلب على السلع الأولية والمواد

¹ حاتم سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 154.

² كامل بكري، مرجع سابق، ص 22 23.

³ زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 71.

الخام، والسلع الغذائية، وانتشار موجة التخزين، مما يؤدي إلى زيادة واردات الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية.

ب — الاختلال الدوري: وهو الذي يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الرأسمالي في فترات الانكماش، حيث تنخفض الدخول والإنتاج والأثمان، وتنتشر البطالة فتكمنش الواردات، مما قد يؤدي إلى حدوث فائض. وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير، وتزيد وارداتها، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، ويكون علاج الاختلال الدوري بإتباع سياسة اقتصادية داخلية مناسبة، كالسياسات النقدية والمالية والمصرفية.¹

ج — الاختلال المزمّن: وينشأ هذا الاختلال في الدول النامية التي تعاني من الانخفاضات الشديدة في الإنتاجية، حيث أنها دائماً تتبع برامج التنمية الاقتصادية التي تعمل على رفع مستوى الاستثمار، والذي غالباً ما يجاوز طاقة تلك البلاد الادخارية، ويترتب على هذا التفاوت اتجاه مزمّن نحو التضخم، ونتيجة لهذا التضخم، وزيادة واردات الدول النامية، فإنها تعاني عجزاً مزمناً في ميزان المدفوعات، ويعالج هذا الاختلال في الدول النامية بالقروض الطويلة الأجل التي تحصل عليها من الدول المتطورة.

د — الاختلال المتصل بالأسعار: قد يحدث الاختلال في ميزان المدفوعات بسبب العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية لدولة ما، فارتفاع أو انخفاض مستوى الأسعار الداخلية عن الأسعار الخارجية دون أن يصاحبه تعديل مناسب في سعر صرف العملة، فتصبح مقومة بأكثر من سعرها، قد يؤدي إلى حدوث اختلال سلبي أو ايجابي، كذلك رفع قيمة العملة في سوق الصرف دون أن يكون ذلك مرتبطاً بالأسعار الداخلية، حيث أن رفع قيمة العملة مع ارتفاع الأسعار الداخلية بالنسبة للأسعار العالمية يقلل الطلب على الصادرات، فيظهر العجز في ميزان المدفوعات، أو خفض قيمة العملات الأجنبية في سوق الصرف مع ترك العملة الوطنية دون خفض، يحدث نفس الشيء، هذا إضافة إلى انخفاض أسعار السلع في الخارج مع بقاء الأسعار على ما كانت عليه داخل الدولة، حيث في هذه الحالة لا تقوى صادراتها على منافسة صادرات الدول الأخرى، فيحدث خلل في ميزان المدفوعات، ويمكن علاج هذا الخلل المتصل بالأسعار بتعديل سعر صرف العملة بما يتناسب مع العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار العالمية، وحتى ينجح هذا التعديل، ينبغي أن يكون الطلب على الصادرات والواردات مرناً، بالنسبة للتغيرات في الأثمان.²

¹ محمد عبد العزيز عجيمة، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 51 52.

² نفس المرجع السابق، ص ص 53 54.

هـ – الاختلال الهيكلي: وهو ذلك العجز الهيكلي أو الأساسي الذي يعبر عن الاختلال الهيكلي القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من جهة، وبين حجم ونوعية الإنتاج القومي من جهة أخرى.¹

فأسباب الاختلال الهيكلي ترجع جميعها إلى البنية الاقتصادية للبلد، كما قد يرجع إلى التغييرات في العلاقات الاقتصادية بين الدول، مثل: التغييرات التي تنجم عن التطور في القرارات والأساليب الإنتاجية للدول المختلفة، أوفي مراكزها من حيث الدائنية والمديونية، الناتجة عن الاستثمارات الدولية، أوفي الطلب العالمي على سلعة من السلع، نتيجة لتغير الأذواق أو ظهور سلعة منافسة لها في الأسواق، وكذلك التطورات التي قد تنجم عن التغيير في الأوضاع الاقتصادية، أو الظروف المعيشية لبعض الدول، فزيادة القدرة على الإنتاج تعني زيادة الصادرات، وتزيد كذلك نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج، وتطبيق أساليب إنتاجية حديثة، بينما اتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة يقلل من الصادرات، وارتفاع مستوى معيشة السكان يؤدي إلى زيادة الاستيراد.

إن نقص الدائنية الدولية للدولة يؤدي إلى نقص الفوائد والأرباح التي كانت تحصل عليها من القروض والاستثمارات، وتستعملها لتسوية العجز في الميزان التجاري، وما يلاحظ على أسباب هذا الاختلال أنها ليست مؤقتة، وأن علاج هذا الاختلال، يتطلب وقت طويل، فالسياسة السليمة التي يجب أن تتبع لعلاج هذه الاختلالات، هي أن تقوم الدولة بتوجيه مواردها الإنتاجية إلى السلع الأخرى التي تحول المستهلكون إلى طلبها، إضافة إلى انتهاج الأساليب الحديثة في الإنتاج، كتماثل الأساليب المطبقة في الدول الأخرى، كذلك قد تتدخل الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، في العلاقات بينها وبين الخارج، بغرض الرقابة على تجارتها الخارجية، وهذا عند صعوبة تطبيق الإجراءات المتعلقة بالإنتاج.

و – الاختلال الأساسي:² لقد ورد في اتفاقية الصندوق النقد الدولي، أنه متى اقتنع الصندوق بناء على طلب العضو أن ثمة اختلال أساسي ظاهرا أو مكبوتا في ميزان المدفوعات، فإنه يجيز له تغيير سعر التعادل، حيث أن الاختلالات الوقتية والمزمنة المتصلة بالأسعار تخرج من معنى الاختلال الأساسي، الذي ورد في اتفاقية صندوق النقد الدولي، ويدخل معناه في الاختلال الهيكلي، أما الاختلال الدوري فإنه يدخل فقط في حالة إتباع السياسة الداخلية المناسبة. وإذا كانت الدولة تطبق رقابة شديدة على الصرف، أو على التجارة، فإن التوازن يكون ظاهريا، ويخفي وراءه اختلالا مكبوتا في ميزان المدفوعات.

ثانيا: توازن ميزان المدفوعات

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 14.

² محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص 55.

ميزان المدفوعات هو سجل لمختلف العمليات الاقتصادية مع الخارج، ولا بد أن يكون هذا الميزان متوازنا محاسبيا (الجانب المدين يساوي الجانب الدائن) واقتصاديا (نركز على العناصر الفردية، أو على بعض حسابات ميزان المدفوعات فقط، وليس على الوضعية الإجمالية لميزان المدفوعات). والتوازن الاقتصادي هو الأهم، حيث يتم مقارنة بين العمليات المستقلة (التلقائية) والعمليات الوفائية (التسوية، الرسمية). ولتحقيق واستعادة توازن ميزان المدفوعات نجد: الطريقة التلقائية، والسياسات النقدية والمالية التي تضعها الدولة لتحقيق ذلك.

1 - الميكانيكية التلقائية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

وتظهر هذه الميكانيكية وتبدأ بالعمل بمجرد ظهور اختلال في ميزان المدفوعات، ودون تدخل من طرف الدولة، وتطبيق هذه الميكانيكية يختلف باختلاف نظام سعر الصرف المتبع من قبل الدولة.

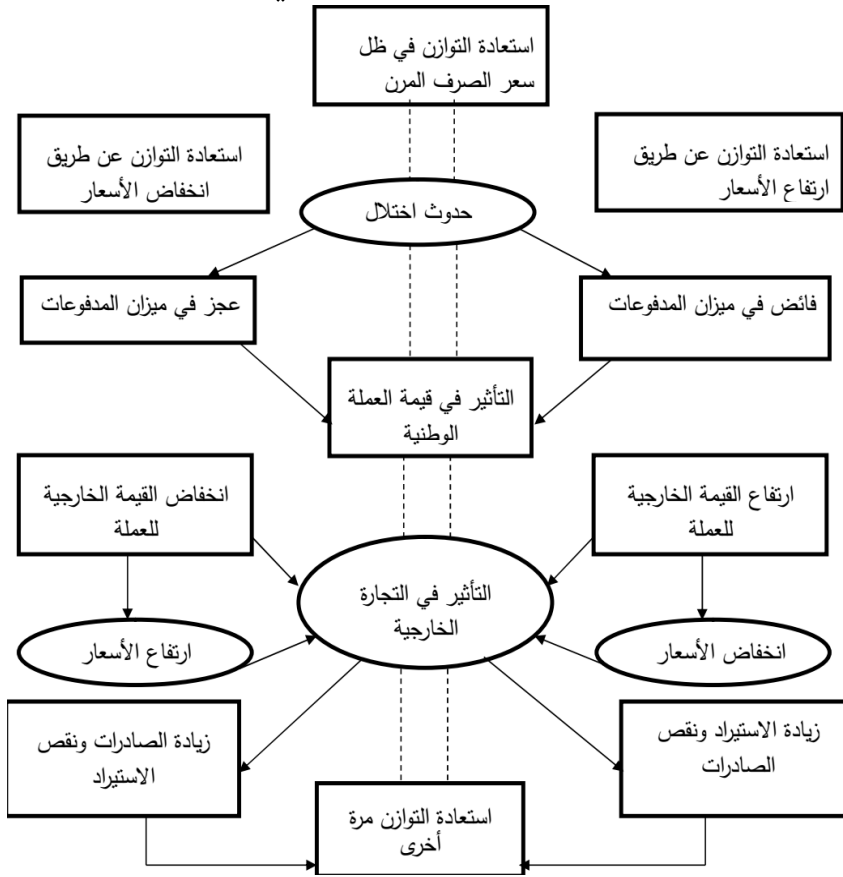
أ – توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن: سوف ندرس في هذا المطلب، طريقة تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض قيمة العملة، والذي يعني أن نظام الصرف المعتمد هو سعر الصرف الحر أو المرن.

– أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة: تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة إحدى الوسائل المتاحة للدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها، من أجل تشجيع الصادرات والحد من الواردات، وذلك من أجل تقليل فجوة النقد الأجنبي وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.¹ وقد عم استخدام هذه الطريقة كأداة للقضاء على عجز ميزان المدفوعات في أعقاب أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات، حيث بلغ عدد الدول التي خفضت قيمة عملتها نحو 65 دولة، لأن تخفيض سعر الصرف يؤثر على كل من حساب التجارة المنظورة وغير المنظورة، إضافة إلى حساب رأس المال الطويل الأجل، وبالتالي فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات، إلا أن الاعتبار الرئيسي لهذا التخفيض يتمثل في أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على الحساب الجاري، حيث يساهم هذا الحساب، بالنسبة لمعظم الدول، بالقسط الأكبر من إجمالي مركز المدفوعات الخارجية، لذلك فإنه يحتل المركز الرئيسي في مناقشة آثار تخفيض قيمة العملة على الوضع في ميزان المدفوعات.

– آلية التوازن في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن: في ظل نظام سعر الصرف المرن، تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبي، لترسم السعر التوازني اللازم لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الدولية وتحقيق التوازن، ولتوضيح آلية التوازن في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن، نصمم الشكل التالي:

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 34.

الشكل رقم (02): آلية توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف المرن:



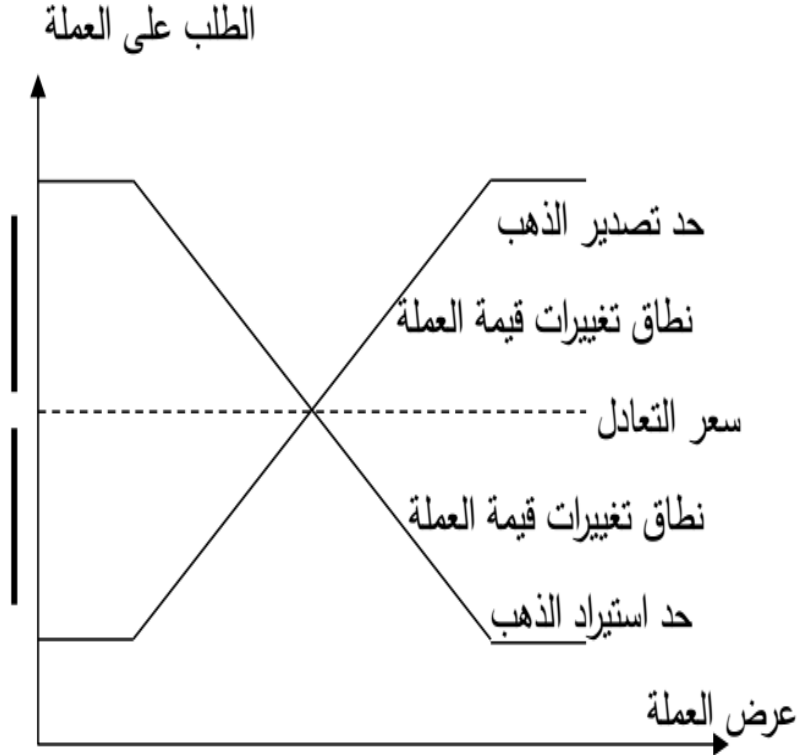
المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيثي، مقدمة في المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 35.

إن في مثل هذه الأحوال، تقرر عوامل العرض والطلب وحدها أسعار التوازن دون تدخل من المصاريف المركزية لحماية القيم الخارجية لعملاته، سواء أكان عن طريق شرائها بأسلوب الإنفاق من احتياطي العملات الصعبة، أو ما تقتضيه لهذا الغرض لحماية عملاتها، من الانخفاض دون المستويات المحددة لها، أو عن طريق بيع عملاتها بواسطة شراء مقادير من العملات الأجنبية من أسواق التداول، وإضافتها إلى احتياطياتها الأجنبية للحيلولة دون ارتفاع القيم الخارجية للعملة فوق المستوى المقرر لها.

ب — توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت: تعد قاعدة الذهب ممارسة واضحة لنظام سعر الصرف الثابت، حيث تتميز هذه القاعدة بثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وهذا يعني أن الدولة التي تطبق هذا النظام تربط عملاتها برباط واحد وهو الذهب، وبالتالي إذا تعرضت دولة ما لعجز في ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات من العالم الخارجي، فإن هذا يعني عملياً زيادة طلب المقيمين في هذه الدولة على العملات الخارجية مما يؤدي إلى ارتفاع قيم هذه العملات بالنسبة لهذه الدولة، فإذا تجاوز هذا الارتفاع سعر التوازن مضافاً له تكاليف

نقل وشحن الذهب إلى العالم الخارجي، فإن هذا سيكون في صالح المستوردين في هذه الدولة لشراء الذهب وتصديره إلى العالم الخارجي مقابل الحصول على العملات التي هم في حاجة إليها عند التعادل والشكل التالي يوضح هذا:

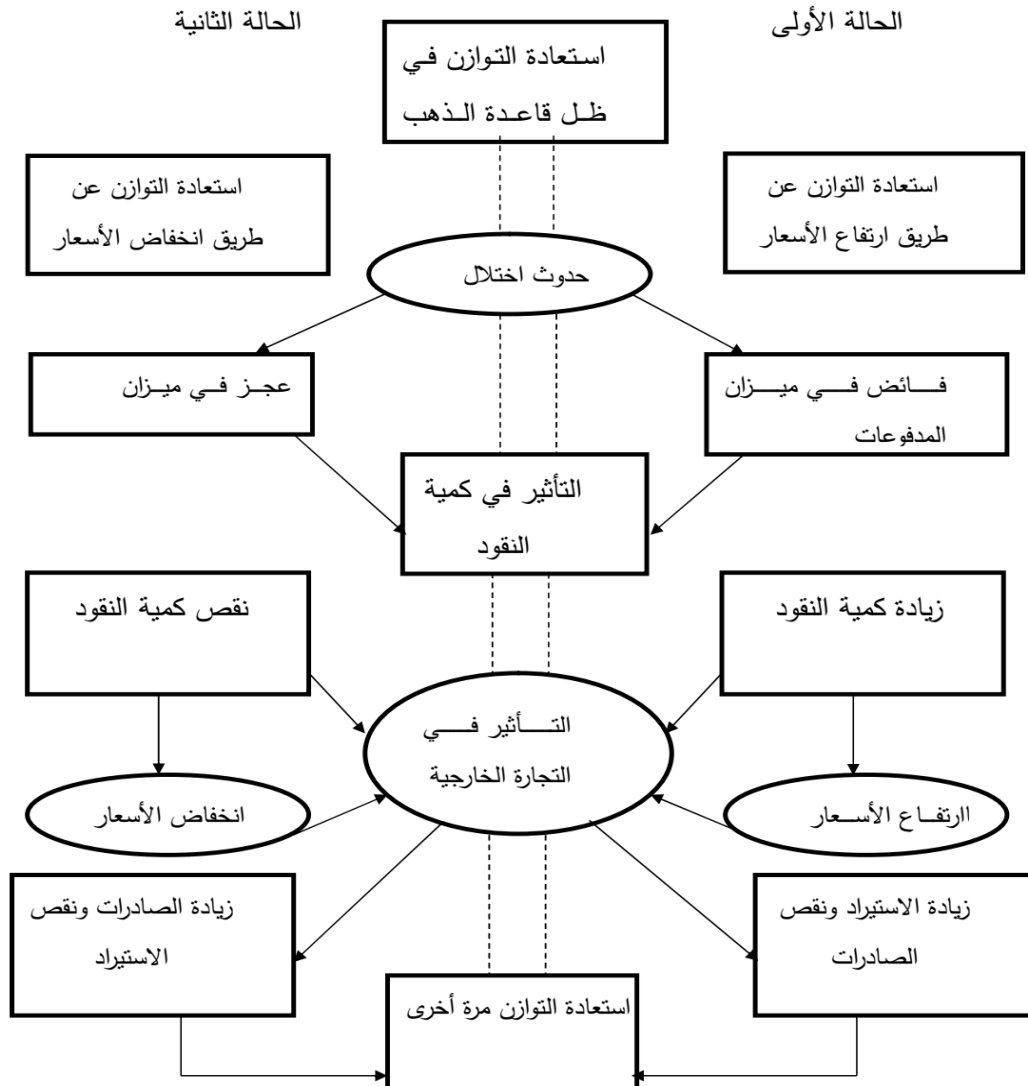
الشكل رقم (03): استقرار قيمة العملة الوطنية في ظل قاعدة الذهب



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيثي، مرجع سابق، ص 50.

إن تقلبات القيم الخارجية للعملة في ظل هذا النظام، تكمن في حدود تقلب أسعار الصرف الذي لا يتجاوز نطاق استيراد وتصدير الذهب، فانخفاض أسعار السلع المحلية في ظل الانكماش الاقتصادي، قياساً بأسعار الاستيرادات، تؤدي إلى تحفيز الصادرات وتقليل الواردات، من أجل العودة إلى نقطة التوازن، وتحديث الآلية المعاكسة في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات. — آلية التوازن في ظل سعر الصرف الثابت: لتوضيح هذه الآلية نستعين بالمخطط التالي:

الشكل رقم (04): آلية توازن ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف الثابت



المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيثي، مرجع سابق، ص 50.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن تأثير الفائض والعجز ينصب بصورة مباشرة على كمية النقود من خلال تغيرات الاحتياطي الذهبي، والذي ينصب بشكل أساسي على المستوى العام للأسعار، الذي يمثل معكوس القيمة الداخلية للعملة، فقيمة العملة لها علاقة مباشرة بوضع ميزان المدفوعات، من خلال تغيرات كمية النقود والمستوى العام للأسعار.¹ أما القيمة الخارجية فيفترض أنها مستقرة، وأن السبيل للمحافظة على هذا الاستقرار يتطلب:²

— توفير احتياطيات كبيرة من الذهب.

— إخضاع النشاط الاقتصادي لمتطلبات التوازن الخارجي.

¹ نوزاد عبد الرحمن الهيثي، مقدمة في المالية الدولية ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون ذكر سنة النشر، ص 53.

² نفس المرجع السابق، ص 53.

حيث أن تحقق هذين الشرطين يؤدي إلى شدة ارتباط وتأثر الاقتصاد المحلي بالصدمات الخارجية، وتصبح السياسة النقدية أداة لتطويع النشاط الاقتصادي، لخدمة التوازن الخارجي، حتى ولو يكون على حساب أهداف أخرى، كالأستثمار والتشغيل، هذا إضافة إلى حيادية السياسة المالية في ظل ارتفاع فعالية السياسة النقدية.

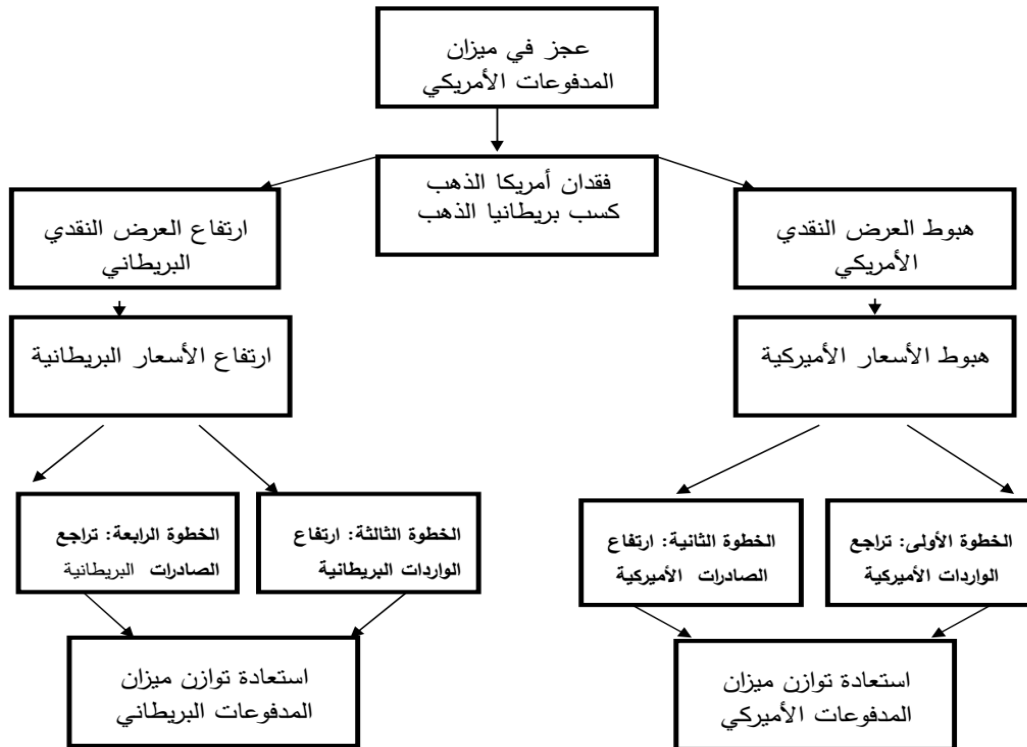
— آلية الضبط عند Hume: إن الهدف الرئيسي لأي نظام لسعر الصرف هو تشجيع التجارة الدولية والتمويل وتسيير عمليات الضبط اللازمة لتلافي الصدمات. وسنتطرق إلى آلية الضبط التي تعمل في ظل سعر الصرف الثابت. فقد بين David Hume أن آلية الضبط تعمل تلقائياً، حيث أكد أن عملية تدفق الذهب إلى الخارج هي جزء من الآلية التي تحفظ توازن ميزان المدفوعات.¹ لقد ارتكز جانب كبير من تفسير Hume على النظرية الكمية للأسعار، حيث تؤكد هذه النظرية أن مجمل مستوى السعر يتناسب في حركته مع عرض النقود، وفي ظل قاعدة الذهب، فإن الذهب جزء من عرض النقود سواء بشكل مباشر في صورة عملات ذهبية، وعلى نحو غير مباشر عند قيام الحكومات باستخدام الذهب كضمان أو كغطاء للعملة الورقية. وبالتالي سيؤدي فقدان الذهب إلى تقليص العرض النقدي للدولة، ووفق النظرية الكمية فإن الخطوة التالية هي تغيير الأسعار والتكاليف بالتناسب مع تغير العرض النقدي، أي إذا فقدت أي دولة 10% من رصيدها الذهبي لسداد العجز في ميزان المدفوعات، فإن ذلك سيؤدي إلى هبوط الأسعار والتكاليف والدخل بنسبة 10% وسيشهد اقتصاد هذه الدولة حالة من الانكماش. وآلية Hume ذات الخطوات الأربعة لتوازن ميزان المدفوعات الدولية هي:

لنفترض وجود عجز كبير في الميزان التجاري لأمريكا مثلاً، ولنفترض أن رصيدها الذهبي قد انخفض فسيسفر هذا عن تقلص العرض النقدي لأمريكا، الأمر الذي من شأنه خفض الأسعار والتكاليف الأمريكية. وكنتيجة لذلك ستخفيض أمريكا وارداتها من السلع الأجنبية لارتفاع ثمنها نسبياً، والانخفاض النسبي لأسعار السلع الأمريكية المنتجة محلياً في الأسواق العالمية، سترتفع الصادرات الأمريكية وسيحدث العكس مثلاً لبريطانيا التي تكون في وضعية معاكسة لأمريكا، فنتيجة للنمو السريع للصادرات البريطانية ستحصل على الذهب، ومنه سيرتفع عرضها النقدي، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع التكاليف والأسعار البريطانية، وهنا ستظهر خطوتان جديدتان لآلية Hume فبارتفاع أسعار الصادرات البريطانية والأجنبية سيهبط حجم السلع المصدرة إلى أمريكا والدول الأخرى، وسيقوم المواطن البريطاني الذي يواجه مستوى سعر محلي مرتفع باستيراد مزيد من السلع الأمريكية المنخفضة السعر²، والشكل التالي يوضح الفكرة الأساسية لآلية Hume :

¹ سامو يلسون بول إيه، دي نوردهاوس ويليام، مرجع سابق، ص 646.

² نفس المرجع السابق، ص ص 646 647.

الشكل رقم (05): الخطوات الأربع لآلية الضبط الدولية لـ Hume:



المصدر: سامويلسون بول إيه، دي نوردهاوس ويليام، مرجع سابق، ص 647

تمثلت نتائج آلية Hume ذات الخطوات الأربع لتدفق الذهب، في تحسين ميزان مدفوعات الدولة التي تفقد رصيدها من الذهب، وتدهور ميزان المدفوعات تلك التي تحصل عليه. وفي نهاية المطاف يتم استعادة توازن التجارة الدولية والتمويل بأسعار نسبية جديدة تؤدي إلى الحفاظ على التجارة والإقراض الدوليين دون صافي تدفق الذهب، ويتمتع هذا التوازن بنوع من الاستقرار ولا يستلزم فرض أي تعريفات جمركية أو أي تدخلات حكومية أخرى.¹ وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن الاقتصاديون المعاصرون قاموا بربط الآلية في الصف الرابع باستبدالها بما يلي: انخفاض الأسعار والناجح والتوظيف، ارتفاع الأسعار والناجح والتوظيف في أمريكا وبريطانيا على الترتيب وأطلق عليه الآلية المعدلة في ظل أي نظام ثابت لسعر الصرف.

وفي الأخير نقول أن قاعدة الذهب تعتبر خير مثال لسعر صرف ثابت، بحيث إذا تم تقييد حركة أسعار الصرف فلا تتأثر بتحركات الأسعار والدخل أو انحرافهما فيما بين الدول، فيتعين ضبط الأسعار والدخول المحلية لاستعادة التوازن مرة أخرى فمثلاً²: إذا حدث اختلال على مستوى الاتحاد الأوروبي- الذي يتبنى عملة موحدة وهي اليورو- في الإنتاج أو التوظيف، فإنه يتعين معالجة هذا الاختلال من خلال إدخال تغييرات على مستوى الأسعار المحلية بدلا من تغيير أسعار الصرف.

¹ سامو يلسون بول إيه، دي نوردهاوس ويليام، مرجع سابق، ص 647.

² نفس المرجع السابق، ص 648.

2 - سياسات تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

لقد استخدمت هذه السياسات من أجل تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي والكفاءة في توزيع واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وقد جاءت الحاجة إلى هذه السياسات بسبب الآثار السلبية لميكانيكية الضبط التلقائي. حيث تتمثل هذه السياسات بالدرجة الأولى في السياسة التمويلية والتي بدورها تضم السياسة المالية والسياسة النقدية.

والسياسة الثانية هي سياسة تنظيم الأسعار، والتي تضم بدورها سياسة سعر الصرف والرقابة المباشرة. وتستطيع الدولة عن طريق السياستين السابقتين (السياسة التمويلية وسياسة تنظيم الأسعار) من تحقيق التوازن الداخلي أي التحكم في معدلات التضخم والبطالة والتوازن الخارجي أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ففي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات ومعدلات بطالة مرتفعة بمعنى الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، فإن معالجة هذه الوضعية التي تمر بها الاقتصاد تكون بإتباع سياسة أسعار الصرف والسياسة المالية، بحيث تقوم هذه الدولة بتخفيض قيمة عملتها وإتباع سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق المحلي الحقيقي. بمعنى أن الدولة تكون غير قادرة على التوفيق بين التوازن الداخلي والخارجي بإتباع سياسة واحدة. وإنما ينبغي عليها أن تتبع السياستين معاً. ونفس المنطق ينطبق عندما يكون الاقتصاد يعاني من عجز خارجي وتضخم محلي، أو من فائض خارجي وبطالة محلية أو تضخم محلي، إذ ينبغي في حالة وجود فائض خارجي وبطالة محلية ينبغي رفع قيمة العملة وإتباع سياسة مالية توسعية، أما إذا كان التضخم المحلي مرتفع مع وجود فائض خارجي، فرفع قيمة العملة المحلية وسياسة مالية انكماشية عن طريق تخفيض الإنفاق المحلي الحقيقي لمعالجة هذه الوضعية. وبإسقاط هذه الحالات السابقة على الواقع نجد وأنه في ظل سعر الصرف الثابت ومن خلال نظام بريتن وودز لم تكن الدول المتقدمة تقوم بتخفيض قيمة عملتها عند تعرضها لعجز ميزان مدفوعاتها. حيث كانت تنظر إلى هذه العملية أنها بمثابة مؤشر ضعف تؤدي إلى الإخلال بالحركات الدولية لرؤوس الأموال. وكانت تلجأ إلى السياسات التمويلية لتحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، أي كانت تتبع خليط من السياسات المالية والنقدية دون أن تجري أي تغيير على أسعار صرف عملتها.

أي بمعنى أدق أن الفكرة التي أقر بها swan والمتمثلة في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال السياسة التمويلية وسياسات تعيير أسعار الصرف يعارضها الواقع، حيث بين مندل أنه يمكن تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية فقط، أي بإتباع سياسة تمويلية وحدها فقط. فالسياسة المالية تستعمل من أجل تحقيق التوازن الداخلي والسياسة النقدية من أجل تحقيق التوازن الخارجي في ظل سعر الصرف الثابت طبعاً.

أ — السياسات النقدية والمالية اللازمة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في ظل سعر الصرف الثابت (حركة رؤوس الأموال عديمة المرونة): تستطيع الدولة إتباع سياسة مالية توسعية متمثلة

في صورة زيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض في الضرائب، من أجل أن تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والنواتج المحلي الإجمالي. وهذا ينعكس على ارتفاع مستوى التشغيل وإلى امتصاص معدلات البطالة المرتفعة، كما أن تبني سياسة نقدية انكماشية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض العرض النقدي وارتفاع معدلات الفائدة، وهذا سوف يساهم في إلغاء العجز الذي يظهر في الميزان التجاري والنواتج عن ارتفاع الدخل القومي الذي انعكس على زيادة مستوى الواردات، وهذا عن طريق تدفق رأس المال إلى الداخل وانخفاض تسربه إلى الخارج تحت تأثير معدلات الفائدة المرتفعة.

كما أن الدولة تستطيع أن تدفع بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، بإتباع سياسة نقدية توسعية، حيث أن زيادة العرض النقدي وانخفاض معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وإلى زيادة الدخل القومي. الشيء الذي يؤثر سلباً على الميزان التجاري. بسبب التسربات في رؤوس الأموال إلى الخارج نتيجة انخفاض معدل الفائدة مقارنة بمعدلات الفائدة الخارجية، وهذا يؤدي إلى ظهور عجز كبير في ميزان المدفوعات.

إن الفكرة السابق معالجتها فيما يخص السياسة النقدية التوسعية، تبين لنا أنه من أجل تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في آن واحد، ينبغي أن تكون هناك سياستان متعارضتان، سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية.

ب — السياسة المالية والنقدية اللازمة لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي في ظل حركة رؤوس الأموال المرنة: هذه الحالة تنطبق على الاتحاد الأوروبي نتيجة الاتصالات والسفر الكامل والسريع، حيث تكون أسواق رأس المال متكاملة من خلال سوق اليورو. ففي حالة كون الدولة صغيرة فإنها تستطيع تحقيق التوازن الداخلي والخارجي باستعمال السياسة المالية دون الحاجة للسياسة النقدية. تحت قيد نظام سعر الصرف الثابت. فالسياسة المالية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وبما أن رؤوس الأموال على مستوى هذه الدولة الصغيرة مرنة. فإن هذا سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إليها محدثاً زيادة في العرض النقدي، لأن العملة المحلية ستحل محل العملة الأجنبية وبالتالي سوف تحقق هذه الدولة التوازن الداخلي والخارجي في نفس الوقت. أما لو طبقت سياسة نقدية توسعية، وقامت بتخفيض سعر الفائدة فإن هذا سيؤدي إلى تسرب رؤوس الأموال وهذه الحالة تواجه الكثير من دول العالم في ظل العولمة المالية وتكامل الأسواق المالية. أما في ظل سعر الصرف المرن فإن السياسة المالية تصبح غير فعالة. وتستطيع الدولة الصغيرة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي بإتباع السياسة النقدية، فارتفاع سعر الفائدة الناتج عن إتباع السياسة المالية التوسعية يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى داخل هذه الدولة. فترتفع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات، فيظهر عجز على مستوى الحساب الجاري. أما إتباع السياسة النقدية التوسعية سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة مما يؤدي إلى حدوث تسربات في رؤوس الأموال إلى الخارج، فتتدهور

وتنخفض قيمة العملة المحلية مما ينعكس على زيادة الصادرات بسبب انخفاض قيمتها وانخفاض في الواردات بسبب ارتفاع قيمتها، فيظهر فائض في الحساب الجاري. وبهذا نصل إلى عدم فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف المرن.

ج – تقييم السياسة المختلطة في ظل ثبات سعر الصرف: لقد واجهت السياسة المختلطة والمتمثلة في سياسة مالية للتوازن الداخلي وسياسة نقدية للتوازن الخارجي في ظل ثبات سعر الصرف عدة انتقادات وهي¹:

— أن رؤوس الأموال العالمية قصيرة الأجل قد لا تستجيب للفروقات الدولية بين أسعار الفائدة، وقد تكون الاستجابة غير مناسبة أو تكون دفعة واحدة، بدلا من أن تكون مستمرة كما افترض مندل، وبالتالي فإن استخدام السياسة النقدية لن يساعد الدولة على تمويل العجز على الأمد القصير، إذا لم تستمر هذه الدولة في إتباع سياسة نقدية انكماشية لمدة طويلة. والتوازن الطويل الأجل يتطلب تغيرات في سعر الصرف.

— كذلك نجد أن الحكومات والسلطات النقدية لا تعلم بالضبط ما هو تأثير السياسة المالية والسياسة النقدية، وكيف يكون هذا التأثير؟ كما أن هناك فترات إبطاء قبل أن تبدأ هذه السياسات في إظهار النتائج (التعرف، اختيار السياسة، التطبيق). وبالتالي فإن الدول الكبيرة يصعب عليها التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

— إن اعتبارات الأسعار تبقى تقريبا ثابتة حتى يتحقق دخل التشغيل الكامل، وهذا غير مطابق لواقعنا اليوم، حيث نجد الأسعار تبدأ في الارتفاع قبل أن يتحقق التشغيل الكامل، وتزيد سرعة ارتفاعها كلما اقترب الاقتصاد من دخل التشغيل الكامل. وبما أن هناك تبادل بين البطالة والتضخم فإن الدولة هنا أمامها ثلاث أهداف بدل هدفين وهم: التوظيف الكامل، استقرار الأسعار، وتوازن ميزان المدفوعات. وعليه فالمطلوب هنا هو ثلاث سياسات لتحقيق هذه الأهداف: السياسة المالية لتحقيق التشغيل الكامل، السياسة النقدية لاستقرار الأسعار، وسياسة سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي، وقد تلجأ الدولة إلى الرقابة المباشرة لتحقيق واحد أو أكثر من الأهداف السابقة في ظل فشل السياسات الأخرى.

— إن الدول الحديثة لديها هدف رابع وهو نمو اقتصادي مناسب، والذي يتطلب تخفيض في أسعار الفائدة طويلة الأجل، وحتى يتحقق ينبغي تكسير العلاقة بين أسعار الفائدة القصيرة الأجل وأسعار الفائدة الطويلة الأجل إلا أن الفصل بينهما صعب الحدوث.

وبالرجوع إلى الواقع العملي، نجد أن الدول المتقدمة خلال فترة نظام بريتن وودز قد استخدمت السياسة النقدية والمالية لتحقيق التوازن الداخلي، واستعملت السياسة النقدية لتحقيق التوازن الخارجي عندما كانت في خطر فقط، حيث كانت تفضل الرقابة المباشرة على حركة رؤوس

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ص 1089 1090.

الأموال. أما بعد تعويم أسعار الصرف أي بعد انهيار نظام بريتن وودز، فإن هذه الدول الكبيرة قد اتبعت سياسة سعر الصرف لتحقيق التوازن الخارجي والسياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الداخلي. ورغم الأحداث التي توالى فترة الثمانينات من أزمات نقدية ومالية وضغوط تضخمية وحالة الركود التي ميزت بداية التسعينات إلا أن هذه الدول استمرت في إعطاء التوازن الداخلي أهميته الكبيرة ووجهت السياسة النقدية لتحقيق التوازن الداخلي بدل الخارجي.

د – الطريقة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت: حسب المنهج النقدي إن الفائض في ميزان المدفوعات، ينشأ بالدرجة الأولى من فائض في طلب النقود على عرض النقود الذي لم تسايره السلطات النقدية. والعجز في ميزان المدفوعات ينتج من فائض عرض النقود على الطلب على النقود، الذي لم يصحح من قبل السلطات النقدية وهذا العجز والفائض في ميزان المدفوعات، يكون مؤقت ويصح بصورة تلقائية في الزمن الطويل، بعد أن يزال فائض الطلب أو فائض عرض النقود، من خلال التدفقات الداخلية والخارجية للأرصدة النقدية.

إن فائض الطلب على النقود سوف يقودنا إلى تخفيض في الإنفاق على السلع والخدمات والاستثمارات في الدولة، تاركين مقادير أكبر من السلع والخدمات للتصدير، مما يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات الأمر الذي يفتح المجال لتدفق الاستثمار الأجنبي فيتحسن حساب رأس المال.

من جهة أخرى لو أن الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإن الأفراد سوف يتخلصون من فائض العرض النقدي عن طريق استيراد السلع والخدمات، وعمل محافظ مالية أكثر والقيام باستثمارات مباشرة في الخارج. وهذا التسرب من الدولة إلى العالم الخارجي في النقود يمثل عجز في ميزان مدفوعات الدولة. إن الطريقة النقدية تقوم على تطابق الأسعار النسبية للسلع، محل المتاجرة بين دولة العجز ودولة الفائض في الزمن الطويل في ظل سعر الصرف الثابت. ففائض طلب النقود أو عرض النقود ترتبت عليه تدفق الاحتياطات الدولية إلى الداخل أو إلى الخارج، دون أن يحدث أي تغييرات في الأسعار بين الدولتين. بمعنى آخر في الزمن القصير إذا كان الاتجاه العام للأسعار المحلية للسلع محل المتاجرة فيها، وإلى أصول الاستثمار هو الارتفاع نتيجة زيادة طلب الأفراد من أجل التخلص من العرض النقدي الزائد. فإن هذا الارتفاع في الأسعار سوف يمنع في الزمن الطويل عن طريق تدفق سلع بديلة من الخارج وتدفق أرصدة الاستثمار إلى الخارج. وبالتالي نجد هناك تدفق للنقود من الدولة، مما يؤدي إلى تدهور في الميزان التجاري وحساب رأس المال. مع بقاء الأسعار فيما هي عليه تحت قيد استعمال عملة واحدة وكذلك مع بقاء أسعار الفائدة دون تغيير.

أما إذا كان الاتجاه العام للأسعار المحلية للسلع محل المتاجرة فيها وأصول الاستثمارات، هو الانخفاض في الزمن القصير نتيجة قيام الأفراد بتخفيض طلبهم لإزالة الطلب النقدي الزائد، فإن هذا الانخفاض سوف يمنع في الزمن الطويل، بزيادة الطلب الأجنبي على السلع والخدمات

وأصول استثمارات هذه الدولة، مما يؤدي إلى تدفق النقود من الخارج إلى الداخل، فيتحسن ميزان المدفوعات نتيجة تحسن الميزان التجاري وحساب رأس المال، مع بقاء الأسعار وأسعار الفائدة دون تغيير بين الدولتين. كذلك في ظل سعر الصرف الثابت لن يكون للدولة القدرة الكافية لمراقبة العرض الكلي للنقود خاصة في الزمن الطويل، فمحاولة السلطات النقدية زيادة العرض النقدي بما يتماشى مع الطلب النقدي الثابت، سوف يؤدي إلى تدفق فائض عرض النقود إلى الخارج مما يؤدي إلى انخفاض في الاحتياطيات الدولية والعكس في حالة تخفيض العرض النقدي.

إن الطريقة الوحيدة للسياسة التي تؤثر بها الدولة على ميزان المدفوعات حسب المنهج النقدي، هي التأثير على طلب النقود وعرض النقود. فأى سياسة تزيد من الطلب على النقود بالنسبة لعرض النقود ستؤدي إلى تدفق النقود إلى الداخل من الخارج، مما يزيد في احتياطيات الدولة ويظهر فائض في ميزان المدفوعات. أما زيادة عرض النقود على حساب الطلب على النقود سوف ينتج عنه تدفق النقود من الداخل إلى الخارج، فتتخفف احتياطيات الدولة ويظهر عجز في ميزان المدفوعات.

إن الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى الزيادة في الأسعار المحلية، تؤدي إلى زيادة الطلب النقدي في الدولة، وهذه الإجراءات هي: تخفيض قيمة العملة، الرقابة المباشرة على التجارة أو على الصرف. حيث أن هذه الإجراءات تؤدي ارتفاع أسعار السلع الداخلة في التجارة الخارجية وغير الداخلة في التجارة الخارجية، وهذا يكون بسبب الاختلال في إنتاج واستهلاك السلع الداخلة في التجارة الخارجية وتلك غير الداخلة في التجارة. وبالتالي إذا لم تواجه هذه الزيادة في الطلب على النقود بزيادة في عرض النقود، فإن التوازن النقدي الداخلي سيتم استعادته عن طريق التدفقات النقدية إلى الداخل فتزيد الاحتياطيات النقدية ويظهر فائض على مستوى ميزان المدفوعات. وإذا أرادت الدولة منع تدفق الاحتياطيات إلى الداخل، فإنها سوف تزيد مقدار العرض النقدي بما يتساوى مع الطلب النقدي الزائد بآلية تخفيض قيمة العملة أو بالرقابة المباشرة.

في حقيقة الأمر أن تغيرات سعر الصرف والرقابة المباشرة لها آثار مؤقتة على ميزان المدفوعات، و بمان حسب الطريقة النقدية فإن العجز في ميزان المدفوعات، يتم تعديله تلقائياً في الزمن الطويل عن طريق تيار عالمي من النقود والاحتياطيات في ظل سعر الصرف الثابت. وعليه فإن مثل السياسات السابق ذكر تصبح غير ضرورية، لأن وظيفتها في هذه الحالة هي الإسراع في خطوات التصحيح لإزالة فائض طلب النقود أو فائض عرض النقود، وليس التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية. فنجد أن تخفيض قيمة العملة بهدف معالجة عجز في ميزان المدفوعات، سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وهذا يساعد على امتصاص فائض العرض فقط ليس إلا. كذلك عند زيادة النمو الاقتصادي إذا لم تقم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود لمواجهة زيادة طلب النقود، الناتج عن زيادة نمو الناتج القومي الإجمالي للدولة، فإن هذه الدولة ستشهد

تدفق النقود والاحتياطيات إلى الداخل، لمواجهة فائض ميزان المدفوعات الدولية. ونفس الشيء يحدث لو لم تقم السلطات النقدية بزيادة عرض النقود بما يتماشى مع الطلب على النقود نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الخاصة بهذه الدولة، حيث أن الزيادة في الطلب على النقود تظهر نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الخاصة بهذه الدولة، إذ أن الزيادة في الطلب على النقود تظهر بسبب انخفاض تكلفة الفرصة للاحتفاظ بأرصدة نقدية عاطلة بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

من جهة أخرى إذا احتفظت كل دولة بميزانيتها متوازنة، ولم تتبع لا سياسات مالية توسعية ولا سياسة مالية انكماشية، وزاد العرض النقدي بمعدل مساو لمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي، فإن الأسعار المحلية في كل دولة، سوف تبقى مستقرة. أي إذا كان نمو العرض النقدي العالمي، مساويا لنمو الناتج القومي الحقيقي العالمي، فإن متوسط السعر سيبقى ثابت في الزمن الطويل، حتى وإن لم يكن عرض النقود في دولة ما متماشيا مع النمو الحقيقي، والنمو الاقتصادي في دولة ما يكون غير مساوي للعرض النقدي. وبالتالي فالدول التي تنمو بسرعة أكبر من المتوسط العالمي، ستواجه فائض طلب النقود ومنه فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يتم إزالة الفائض في طلب النقود عن طريق تدفق النقود والاحتياطيات إلى الداخل، أما الدول التي تنمو ببطء عن المتوسط العالمي، فسوف تواجه فائض في عرض النقود، ومنه عجز في ميزان المدفوعات والذي يزول عن طريق تدفق النقود والاحتياطيات إلى الخارج. إن دول العجز ودول الفائض لن تستطيع تعقيم (تحييد) التدفق العالمي للنقود أو الاحتياطيات، ومنعهم من أن يؤثر على عرض النقود في ظل سعر الصرف الثابت. حيث نجد في الأمد الطويل أمام دولة الفائض أمرين: الأول أن تتنازل عن هدفها المتمثل في استقرار الأسعار المحلية، والثاني أن تسمح لعملتها أن ترتفع قيمتها.¹

هـ - الطريقة النقدية في ظل سعر الصرف المرن: في ظل سعر الصرف المرن فإنه لا حاجة للتدفقات الدولية للنقود والاحتياطيات لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، لأنه سوف يصح تلقائياً عن طريق تغيرات في أسعار الصرف، حيث أن الدولة في ظل هذا النظام سوف تقوم بالتحكم في السياسة النقدية وعرض النقود.

إن الأسعار المحلية تلعب دور كبير في تصحيح ميزان المدفوعات، باعتبار أن التغيرات التي تشهدها تكون مصحوبة بتغيرات في أسعار الصرف، فإذا حدث وأن ظهر عجز في ميزان المدفوعات بسبب فائض في عرض النقود، فإن هذا سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وهذا ينعكس في صورة زيادة في الطلب على النقود، فيستعيد ميزان المدفوعات توازنه تلقائياً لأن طلب النقود امتص العرض الزائد لنقود. أما إذا حدث وأن ظهر فائض في ميزان المدفوعات بسبب فائض في الطلب على النقود، فإن هذه

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 1147 - 1159.

الوضعية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية، فيزول الفائض في طلب النقود وفي ميزان المدفوعات. يعتبر النمو في العرض النقدي والدخل الحقيقي على مستوى الدول مقارنة بالدول الأخرى، أحد أهم محددات القيمة الحقيقية لعملة هذه الدولة، وعليه فإن انخفاض في قيمة العملة يكون بسبب نمو عرض النقود في هذه الدولة، وارتفاع قيمة العملة يكون بسبب نمو الدخل الحقيقي مع النقود. فالدولة التي تواجه ضغوط تضخمية أكبر من العالم الخارجي نتيجة نمو العرض النقدي بمستوى أعلى من نمو الدخل الحقيقي، سوف يرتفع سعر صرف عملتها، بمعنى تنخفض قيمة عملتها والدولة التي تواجه ضغوط تضخمية أقل من العالم الخارجي سترتفع قيمة عملتها. ففي ظل سعر الصرف المرن، فإن ظهور ضغوط تضخمية على مستوى دولة بسبب نمو العرض النقدي بوتيرة أعلى من نمو الدخل الحقيقي، والذي ينجر عنه انخفاض قيمة عملة هذه الدولة، فإن هذه الضغوط التضخمية سوف تنتقل إلى الدول الأخرى من خلال زيادة وارداتهم .

أما في ظل نظام سعر الصرف المرن المدار، نجد أن السلطات النقدية تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي لتدافع عن قيمة عملتها من الارتفاع أو الانخفاض بواسطة احتياطاتها الدولية. وبالتالي فإن العجز في ميزان المدفوعات يعالج تلقائياً بواسطة تخفيض قيمة العملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعالج بفقدان الاحتياطات الدولية.

إن عرض النقود يتأثر بالعجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى فقدان السياسة النقدية لجزء من فعاليتها بيد أنه في ظل نظام سعر الصرف المرن المدار، نجد أن السياسة النقدية التوسعية والانكماشية كليهما يؤثران على عرض النقود، إلا أن درجة التأثير تكون صغيرة مقارنة بالتأثير الذي تمارسه السياسة النقدية سواء التوسعية أو الانكماشية في ظل ثبات سعر الصرف .

ثالثاً: المشكلات النقدية الإقليمية.

يمكن مقارنة المشكلات النقدية الإقليمية المتعلقة بميزان المدفوعات بمشكلة ميزان المدفوعات في ظل قاعدة الذهب. حيث نجد هناك تشابه بين المشكلات التي يواجهها نظام مصرفي في اتحاد نقدي مع آخر على مستوى دولة معينة، في حالة تدفق أو تسرب الاحتياطات. يعتبر ميزان مدفوعات اتحاد نقدي المحدد الرئيسي للنفقات المالية وتدفقات الأموال التجارية والمالية، حيث تتضمن هذه الأخيرة المدفوعات و القبوضات، من تمويل التجارة بين الدول الأعضاء والمدفوعات الإقليمية من وإلى البنك المركزي، وحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي. بينما تتضمن النفقات المالية شراء وبيع الأوراق الحكومية والضرائب والنفقات الحكومية وإعانة الحكومية.

إن تدهور ميزان مدفوعات الاتحاد النقدي يؤدي إلى فقدان البنوك التجارية في داخل الاتحاد لاحتياطاتها وودائعها بنفس الحجم، أما التحسن فينعكس إيجابياً على أرصدة المقاصة لهذه البنوك التجارية.

إن نظام الاحتياطات الجزئية المطبق على مستوى التكامل النقدي، وعند حدوث فائض في ميزان المدفوعات، يؤدي إلى زيادة الواردات مما ينعكس إيجابيا على موازين مدفوعات الدول التي تعاني من العجزات.

يعتبر جمود الأسعار والأجور أهم العوائق التي تحول دون استعادة توازن ميزان المدفوعات، عن طريق إجراء تغييرات في الدخل. بذلك فإن هناك حاجة إلى متغيرات أخرى مثل التحويلات الحكومية لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. رغم أن استعمال بيع وشراء الأوراق الحكومية لعلاج الاختلالات الانتقالية في ميزان المدفوعات، يتوقف على رغبة البنوك التجارية. لذا ينبغي إبعاد هذا العامل من التحويلات الحكومية، والاقتصر فقط على النفقات المالية التي تندرج ضمن الأعمال العادية للحكومة (السلطة المركزية التي تعلو فوق السلطات الدول الأعضاء) الاتحادية، كالضرائب والنفقات العامة، المدفوعات التحويلية (الإعانات).

إن الضرائب والإعانات تعمل على توازن ميزان المدفوعات أو اختلاله، فالضرائب على الدخل وإعانات البطالة يمكن أن تلعب دور العوامل المساعدة على التوازن الخارجي، فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات وكان ناتج عن انخفاض في الصادرات، فإن تخفيض الضرائب وزيادة إعانات البطالة قد يؤدي إلى زيادة الصادرات مما ينعكس على توازن ميزان المدفوعات. وبقدر ما تساهم به هذه العوامل في توازن ميزان المدفوعات، تؤدي أيضا إلى اختلاله، ففي هذه الحالة نجد أن الزيادة في معدلات الضرائب وبالتالي التخفيض في الإعانات يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات، خاصة إذا كان الاختلال في ميزان المدفوعات هو سبب ارتفاع الدخل على مستوى الاتحاد النقدي، الشيء الذي يساهم في ظهور فائض في الواردات عن الصادرات.

إن استمرار الاضطرابات على مستوى ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، ففي هذه الحالة من الممكن أن تلعب حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل علاجا لذلك. فالتوازن الداخلي خاصة في الدخل والبطالة في ظل اقتصاد مفتوح، يمكن أن يتحقق مع وجود اختلال في ميزان المدفوعات، إذ أن وجود فائض في الواردات عن الصادرات وقابلها زيادة في الاستثمارات المحلية عن المدخرات المحلية، خاصة إذا كانت مضادة، فإنه عن طريق توزيع المدخرات على مستوى الاتحاد النقدي، وعلى أساس جغرافي عن طريق سوق الأوراق المالية، من شأنه أن يعالج الخلل الموجود في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي.

إذا كان العجز في ميزان المدفوعات لدولة عضو في الاتحادي النقدي، ناشئا بالدرجة الأولى عن توسع اقتصادي أدى إلى زيادة الدخل وعوائد رؤوس الأموال، وبما أن سوق رأس المال متكاملة فإن الاختلاف في العائدات على رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، من شأنها أن تلعب دور المحفز لرؤوس الأموال على الانتقال بين الدول الأعضاء.

إن حركة رؤوس الأموال في الاتحاد النقدي، تلعب دور كبيرة في استعادة توازن موازين مدفوعات الدول الأعضاء عن طريق النشاطات الاقتصادية العمومية والخاصة. حيث نجد حركات

رؤوس الأموال تتخذ صور عديدة كهجرة رؤوس الأموال المساهمة، الإقراض المباشر وترويج للأوراق المالية الجديدة، وكلها عبارة عن مصادر لتمويل الاستثمارات التي سوف تساهم بشكل كبير في توسيع النشاطات الاقتصادية على مستوى الاتحاد النقدي.

تلعب حركات رؤوس الأموال في المدى الطويل، دورا مهما في تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي، باستثناء تلك الدول التي تعاني اختلالات مزمنة، حيث أن انضمام أي دولة إلى الاتحاد النقدي، إذ ترتب عليه انخفاض مستمر ومتراكم في صادراتها، فلن تستطيع رؤوس الأموال المستوردة معالجة هذه الحالة العسيرة، ومن الممكن جدا أن تشهد هذه الدولة تسرب رؤوس الأموال منها إلى الخارج، وبالتالي فالآلية الملائمة للتفاعل مع هذه الحالة هي هجرة العملة التي من الممكن أن تساعد في استعادة توازن ميزان المدفوعات.

إن الشيء المهم الذي يميز مشكلات موازين المدفوعات على مستوى اتحاد نقدي وقاعدة الذهب، هو آلية استعاد توازن ميزان المدفوعات. ففي ظل قاعدة الذهب، نجد أن الآثار الناشئة عن الأسعار والدخول تلعب دور كبير في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بينما على مستوى الاتحاد النقدي نجد بأن حركات عوامل الإنتاج تلعب دورا كبيرا في استعاد ميزان المدفوعات لتوازنه. حيث يمكن الاعتماد على حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لعلاج التقلبات قصيرة الأجل، بينما يتم الاعتماد على حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وحركات العملة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، إذا كانت الاختلالات مستمرة ومتراكمة. إضافة إلى أن للتحويلات الحكومية دور أساسي في استعادة توازن ميزان المدفوعات على مستوى الاتحاد النقدي.

رابعاً: ميزان المدفوعات في ظل اتحاد نقدي

إن وجود عملة مشتركة فيما بين الاقتصاديات المشتركة في تكامل اقتصادي معناه أن في الإمكان أداء المدفوعات في الدول الأخرى مباشرة بنفس النقود المستعملة في أي دولة. أما إذا التزمت البلاد الأعضاء في التكامل الاقتصادي بالإبقاء في المستقبل على أسعار الصرف القائمة وحرم عليها فرض أية قيود على المدفوعات في العلاقات فيما بين الدول الأعضاء داخل المنطقة المتكاملة، ففي هذه الحالة يصبح الفرق بين الدفع بعملة مشتركة وعمليات الدول الأعضاء القابلة للتحويل مسألة تتعلق إلى حد كبير باعتبارات التسيير في إجراء العمليات. إن للتغيرات في الاحتياطات من العملات الأجنبية له أثر في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فبينما يحتمل في العلاقات بين الدول المتكاملة أن عملية خلق الودائع تحت الطلب والقضاء عليها، وفق نمط متجانس قد يؤدي إلى تفاوت الأثر المؤدي إلى التوازن من بلد إلى آخر على مستوى المنطقة المتكاملة وذلك يعود لعدة اعتبارات:

أولاً: اختلاف القواعد الخاصة بالاحتياطات من الذهب والعملات الأجنبية اختلافاً واسعاً بين الدول المتكاملة .

ثانياً: أن البنوك المركزية قد سببت تغيرات في كمية العرض الداخلي من النقود أكبر مما يحدث في حالة تحركات الاحتياطات بين الدول المتكاملة، أوقد لا تسمح للتقلبات في الاحتياطات من العملات الأجنبية بأن تؤثر في هذا العرض.

إذا كانت الوحدات الحكومية لكل دول هي التي تتخذ القرارات الاقتصادية داخل التكامل الاقتصادي، فإن سلطة واحدة هي التي تقوم بهذا العمل داخل الدولة الواحدة أو اقتصاد قومي واحد. وبالتالي حتى نصل إلى نفس النتيجة على مستوى التكامل الاقتصادي. ينبغي القيام بعملية التنسيق بين السياسات النقدية المالية فيما بين الدول الأعضاء ولكن تحت قيد وأن السياسة الاقتصادية المتجانسة في بلد ليس بإمكان أن تؤثر على كل إقليم بنفس الطريقة. في العلاقات بين الدول تظهر حركات الأوراق المالية القصيرة الأجل كأنها العامل الرئيسي في إجراء التوازن في حالات الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، أما على مستوى دولة واحدة أو اقتصاد قومي، يمكن خلق الودائع وإعدامها عن طريق شراء وبيع الاحتياطات الثانوية، أما على مستوى التكامل الاقتصادي فإن الحاجة إلى اتخاذ تدابير مقيدة من أجل معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات تقل خاصة إذا وجدت أوراق مالية قابلة للتسويق، بحيث يمكن استخدامها لتفادي التقلبات في احتياطات العملات الأجنبية، وهذه الأوراق القصيرة الأجل يمكن أن تكون في حوزة البنوك المركزية أو البنوك التجارية، أو المؤسسات المالية الوسيطة، وبشرط وجود تنظيم يجعل في الأماكن اقتناء أوراق مالية أجنبية قصيرة الأجل. ولتحقيق هذا الغرض لابد من استخدام تدابير مختلفة أهمها:

- 1— إزالة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال.
 - 2— التزام الدول بالإبقاء على أسعار الصرف القائمة والامتناع عن فرض قيود على حركة رؤوس الأموال.
 - 3— تعديل قواعد الاختيار بحيث تشمل اقتناء الأوراق المالية التي تصدر في الدول الأعضاء الأخرى.
 - 4— توفير التسهيلات اللازمة لتبادل هذه الأوراق المالية، ووضع مستويات لبيان أنواعها. وعقد الاتفاقيات القانونية بشأن ما يتبع في حالة خرقها.
- إن تحويل الأوراق المالية لكل دولة إلى أوراق ذات طابع عام، هو بمثابة زيادة السيولة داخل منطقة التكامل، أي أن الأوراق المالية تصبح أداة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات، فإذا كانت البنوك المركزية تمتلك معظم الأوراق المالية الأجنبية، أو كان لها وحدها الحق في اقتنائها فإن هذا النظام يشبه الرصيد الذي يخصص لتحقيق التسوية، وهو طريقة غالباً ما جرت التوصية بها لعلاج الإختلالات المؤقتة على مستوى منطقة التكامل. ولكن في حقيقة الأمر هناك سبب يدعو إلى صعوبة اقتناء الأوراق المالية الأجنبية على البنوك المركزية، ففي سوق نقود نامي سوف تزاوّل البنوك التجارية أيضاً مثل هذه العملية المهمة، أما في البلاد التي بلغت درجة عالية من

التصنيع تضطلع المراكز المالية بهذه المهمة على نحو أفضل مما تضطلع بها المراكز الإقليمية. إن حركات رؤوس الأموال في الأجل القصير لا يمكنها أن تعالج اختلالات التوازن المؤقتة، وإذا استمرت هذه الإختلالات أصبحت الحركات الطويلة الأجل أمرا ضروريا وحتى وإن ظلت الواردات أكبر من الصادرات، فالمهم أن تدفق المدخرات الأجنبية إلى الدولة التي تعاني من عجز في ميزانها التجاري، خاصة إذا كانت هناك حماية لحركة رؤوس الأموال، إذ في هذه الحالة فإن لإنسياب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نفس الدور الذي تلعبه في منطقة التكامل الاقتصادي كما هو بالنسبة لدولة واحدة. إن مشكل المناطق المتخلفة لا يمكن الوصول إلى وضع حل له بالطرق السابقة الذكر وإنما ينبغي القيام بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية، وهذا في الحقيقة يتوقف على درجة التعاون في السياسة النقدية، والتي حتى تؤدي عملية تحقيق التعادل دورها المرضي، فإن هناك حاجة لإنشاء سلطة تعلقو فوق السلطات القومية. حتى تضمن وضع سياسة متجانسة للبنوك المركزية والميزانيات. وهذا من جانب ميد، أما انجرام فيرى أن إزالة القيود على حركات رأس المال، وفي تكامل أسواق رأس المال، ما يكفي لتمكين حركات رأس المال من أداء دورها في إجراء التوازن.

إن تحرير حركات رؤوس الأموال في سوق متكاملة لرأس المال لا يكفي لضمان تحقيق التوازن السليم في ميزان المدفوعات في منطقة التكامل، بل إن تعاون البنوك يصبح ضروري خاصة فيما يخص أسعار الخصم، لأن سياسات سعر الخصم التي يكون هدفها جذب الأموال قصيرة الأجل يمكن أن تعرقل عملية التوازن. إن حدوث عجز في ميزان المدفوعات يعمل بطريقة آلية على تنظيم الأوضاع في حالات التطورات التضخمية في أحد الدول الأعضاء، فإن مثل هذا القيد المباشر غير موجود إذا أتبع أحد الدول الأعضاء سياسة نقدية انكماشية، وحينئذ يؤدي اتخاذ تدابير متفاوتة إلى ظهور صعاب في ميزان المدفوعات تجعل العمل المشترك ضروريا. أي أن مراعاة قواعد مشتركة، تبادل الآراء، وتعاون البنوك المركزية كل هذا يمكن أن يسمح لحركات رأس المال أن تؤدي دورها في تحقيق التوازن دون حاجة إلى إنشاء سلطة تعلقو فوق السلطة القومية. إن الملاحظات السابقة الذكر لا يمكن أن تفسر على أنه لا توجد فائدة من وراء إنشاء السلطة العليا لمعالجة المسائل النقدية، لأن هذه السلطة تنطوي على معنى التكامل التام الذي يمثل خطوة أبعد بعد إقامة تكامل نقدي. في حقيقة الأمر هناك شروط لابد وأن تسبق قيام التكامل الاقتصادي التام وهي شروط من غير الممكن تحقيقها بالنسبة إلى مرحلة السوق المشتركة أو الإتحاد الاقتصادي. فالطريقة التي ندعو إليها لتحقيق التعادل والتوازن لا تتطلب التكامل السياسي ولهذا يحتمل أن تكون لها أهمية عملية كبيرة.

إن التحليل السابق الذي يعالج المشكلات النقدية الإقليمية هو يظهر عندما يكون الإتحاد الاقتصادي والنقدي مغلق لا أهمية للتجارة مع العالم الخارجي، لهذا نظرنا إلى توازن ميزان

المدفوعات لأي دولة عضو، مع أخرى من الدول الأعضاء على أنه هدف، لكن ليس هذا هو الواقع العملي.

ففي الإتحاد الاقتصادي والنقدي المفتوح، ينبغي إجراء التوازن بين ميزان مدفوعات كل بلد وبين موازين مدفوعات البلدان الأخرى الأعضاء، ومع البلاد الأخرى بصورتها الجماعية. بمعنى غير الأعضاء. وهو الأمر الذي يضمن بطريقة آلية تحقيق توازن مدفوعات الإتحاد، فيمكن أن يكون هناك عجز أو فائض دائم بالبلاد الأعضاء إذا وازنه فائض أو عجز مع البلاد الغير الداخلة في الإتحاد.

إن عملية تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات إتحاد نقدي مفتوح تتفق إلى حد كبير مع القواعد التي توضع بالنسبة لإتحاد مغلق، والذي تعتبر فيه حركات رؤوس الأموال في الأجلين القصير والطويل العوامل الرئيسية في إجراء التوازن، وإن كان تنسيق السياسات النقدية يكتسب أهمية جديدة في الإتحاد المفتوح.

إن تلافيف الترتيبات المناسبة من أجل التعاون بين البنوك المركزية يمكن أن يعرض الدول المشتركة في التكامل الاقتصادي إلى عجز في ميزان مدفوعاتها بالنسبة للدول الغير أعضاء، وأن يمول هذا العجز عن طريق رؤوس الأموال التي يجتذبها من الدول الغير أعضاء نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة فيه. وبالتالي يصبح اتخاذ تدابير حكومية منسقة أمراً ضرورياً إذا تعرض الإتحاد لعجز أو حقق فائض، وفي الحالة الأخيرة لا تستطيع حركات رأس المال في داخل الإتحاد أن تحقق التوازن، ومنه يجري التفكير في إنشاء سلطة أعلى من السلطات القومية في الإتحاد المفتوح بأسرع من الإتحاد المغلق. وحتى يكمل النظام السابق الذكر بالنجاح في عمليات الضبط والتعديل، ينبغي توفر سوق للنقود ورأس المال على درجة عالية من النمو في الدول أعضاء التكامل الاقتصادي. حيث أنه في الاقتصاديات النامية ينبغي إتباع طرق أخرى لتحقيق التوازن، وهي إنشاء إتحاد متعدد الأطراف للمدفوعات فيه حدود ائتمانية مناسبة وهذا عند انعدام قابلية العملات للتحويل، أما إذا كانت العملات قابلة للتحويل فقد يكون الحل في عقد اتفاق تبادل الائتمان، وفي كلتا الحالتين سوف تظهر الحاجة إلى إنشاء وكالة مركزية لها سلطات منح الائتمان. وهناك حل آخر يتمثل في استخدام أسعار الصرف المرنة.¹

¹ بيلا بالاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1964، ص 321-329.

المحور الرابع: تجارب توحيد العملات النقدية في العالم

تمهيد:

إن الهدف من التكامل النقدي (الوحدة النقدية) بين الدول المتقدمة يختلف عن الهدف من التكامل النقدي بين الدول النامية، حيث نجده يلعب دورا كبيرا في زيادة معدلات التبادل التجاري، بفضل إزالة العوائق التجارية والنقدية بين الدول المتقدمة. أما بين الدول النامية فإن دوره ينحصر بالدرجة الأولى في توسيع البيئة الأساسية لاقتصاديات هذه الدول وتنويعها.

إن التكامل النقدي بين الدول النامية يحقق لها مجموعة من المزايا والمنافع، فهو عن طريق توفير الاحتياطات الأجنبية، وتحقيق قابلية تحويل المدفوعات بين الدول الأعضاء والتنسيق في السياسات النقدية والمالية وأسعار الصرف. إضافة إلى تحقيق نوع من التنسيق في الخطط الإنمائية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء خاصة على المدى الطويل، والكفاءة في توزيع الموارد و زيادة تعظيم الاستثمارات البينية والأجنبية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، وامتلاك هذه الدول لأساليب إنتاجية تتماشى مع طبيعة العلاقات التجارية والنقدية والمالية الجديدة، ناهيك عن زيادة القوة التفاوضية لهذه الدول النامية. أما فيما يخص التكاليف التي من الممكن أن تنشأ عن التكامل النقدي الإنمائي والتي ينبغي على الدول النامية أن تعمل على تلفيها والحد منها والتأقلم معها، فتتمثل في القيود المفروضة على السياسة النقدية لكل دولة، بحيث الدولة في هذا الإطار تفقد نوع من سيادتها النقدية بحيث أن الإجراءات التي تصاحب إتباع سياسة نقدية موحدة بين الدول النامية في ظل وحدة نقدية، فيما يخص توحيد أسعار الفائدة، والتمويل المشترك للبنك المركزي الإقليمي للموازنة، واختلاف مستويات النمو الاقتصادي، من شأنها أن تؤدي إلى النمو الغير متوازن واختلال كبير في تدفق وتوزيع الاستثمارات، وإلى زيادة الدين الخارجي وظهور آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية. بيد أن جمود السياسة الضريبية في الدول النامية والتحديد الغير فعال لسعر صرف العملة الموحدة، والسياسة المالية التقشفية جدا، كلها عوامل تغذي تكاليف التكامل النقدي الإنمائي على حساب المنافع. لذا ينبغي على الدول الأعضاء محاولة الحد منها.

ومن بين أهم تجارب التكامل النقدي في العالم نجد:

أولا: تجربة الوحدة النقدية الاشتراكية.

لقد قامت الدول الأوروبية التي تنتمي لشرق أوروبا عام 1949 بإنشاء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة، أو ما يصطلح عليه بالكوميكون وكانت هذه الدول التي بلغ عددها آنذاك ثمانية دول، تتبع النظام الاشتراكي وهذا بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتدعيم التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول؛ وهذه الدول هي: الاتحادي السوفياتي، ألمانيا الديمقراطية، كوبا، منغوليا، المجر، رومانيا، بولندا وبلغاريا.

لقد صادف التكامل الاقتصادي بين هذه الدول مشكلة تتمثل في عدم قابلية عملاتها للتحويل لبعضها البعض، خاصة وأن هذه الدول لم تكن تبادلاتها التجارية جماعية وإنما كانت تجارتها البيئية تنظم في شكل ثنائيات، فقامت هذه الدول في وارسو عام 1957 من توقيع اتفاقية لتسوية متعددة الأطراف، وكانت هذه الاتفاقية آنذاك عبارة عن ترتيبات اختيارية للدول أعضاء الكوميكون. فشهدت هذه الاتفاقية نوع من الضعف والجمود في التطبيق ولم تساهم في تسوية المدفوعات البيئية خلال تقريبا 6 سنوات إلا بنسبة تتراوح بين 1 و2٪. وقصد تلافى هذا الضعف من هذه الاتفاقية ووضع حدود للترتيبات الاختيارية التي شهدتها، تم الاجتماع في موسكو عام 1963 من قبل الدول الأعضاء والتوقيع على الاتفاقية الثنائية التي نصت على وضع الإطار التنظيمي لتسويات متعددة الأطراف بإنشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي، إضافة إلى إنشاء عملة تتولى مهمة تسوية الالتزامات الناشئة عن المبادلات التجارية البيئية متمثلة في الروبل. وهي عملة تعادل 0.987416 غ من الذهب قابلة للتحويل على مستوى الكوميكون وغير قابلة للتحويل مع العالم الخارجي.

يتم إدارة وتنظيم هذه العملة على مستوى المنطقة من قبل البنك الدولي للتعاون الاقتصادي، إلا انه يسمح لدول الأعضاء بالحصول على قروض بعملاتها الحرة والذهب بشروط ميسرة في حدود و مساهمة الدولة بالعملات الحرة والذهب في رأسماله. ويستطيع البنك تجاوز الحدود المسموح بها إذا كان يمتلك احتياطات كبيرة. إلا أن النقص الذي ساهم بشكل كبير في عدم فعالية هذه الاتفاقية هو أن هذه الاتفاقية تمنع الدول الأعضاء التي تحقق فائض في الروبلات استعمالها بحرية في استيراد السلع من الدول الأخرى الأعضاء. إذ أن السلع التي تم الاتفاق على تبادلها سابقا، لما يتم هذا التبادل وتنفذ هذه السلع محل الاتفاق لا تستطيع الدولة العضو بعد ذلك أن تنفذ بحرية إلى الأسواق الداخلية للدول الأخرى، حتى ولو كانت تملك فائض في العملة القابلة للتحويل. أي أن هذه الاتفاقية الثنائية الأخيرة حملت في طياتها مشكلة عدم قابلية سلع الدول الأعضاء للتحويل بحرية. ولم تتوقف الاتفاقية عند هذا الحد بل ألزمت الدول الأعضاء على ضرورة تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات كل سنة على حدى، مع بعضها البعض وعليها أن تقوم بتسوية حساباتها المدينة مع البنك الدولي للتعاون الاقتصادي.

وقصد الخروج من هذا المأزق وزيادة الدور الذي يلعبه البنك الدولي للتعاون الاقتصادي، قامت الدول الأعضاء في الكوميكون بالتوقيع على برنامج شامل عام 1971، يهدف إلى تدعيم وتفعيل التكامل الاقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء وذلك بنصه على إنشاء بنك الاستثمار الدولي، ليكون دوره تقديم قروض ميسرة إلى المؤسسات التي تنتمي إلى الكوميكون وكل هذا من أجل تدعيم عجالات التنمية الاقتصادية، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وتوزيع واستغلال الموارد وزيادة معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء. إلا أن كل هذه الإجراءات والترتيبات لم يكتب لها أن تصل إلى ما كانت تصبو إليه بعد انهيار النظام الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي عام 1989.

ثانيا: تجربة الوحدة النقدية لأمريكا اللاتينية.

لقد كان الهدف من التكامل النقدي اللاتيني هو دعم وتفعيل التكامل الاقتصادي من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تتطلب بطبيعة الحال التوسع في التصدير ومحاولة توسيع الأسواق واختراقها.

لقد بدأت فكرة التكامل الاقتصادي والنقدي في أمريكا اللاتينية، في ستينات القرن الماضي بين دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، حيث تم الاتفاق بينهما على تحرير التجارة والتسريع بعمليات التصنيع فيما بينهم.

إن هذه الأهداف المتفق عليها بين هذه الدول في إطار التكامل الاقتصادي تتطلب دعم من قبل المؤسسات المالية والنقدية، وفي مقدمتها إنشاء بنوك لدعم التنمية الإقليمية، وإدماج النظم النقدية الوطنية.

وعليه نجد على الصعيد المالي: إنشاء بنك التنمية الأمريكي المشترك، بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، البنك الكاريبي للتنمية، مؤسسة الأندين للتنمية، بنك أمريكا اللاتينية للصادرات.

أما على الصعيد النقدي فقد تم إنشاء ثلاث نظم للمقاصة والمدفوعات وهي:

— غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى أنشأت عام 1961 وتضم كل من كوستاريكا، السلفادور غواتيمالا، نيكاراغو والهندراوس.

— نظام المدفوعات لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية أنشئ عام 1965 ويضم 12 دولة وهي: البرازيل، الأرجنتين، الأوروغواي، البراغواي، البيرو، الشيلي، المكسيك، كولومبيا، الاكوادور وجمهورية الدومينيكان، بوليفيا، فنزويلا.

— تسهيل المقاصة المتعدد الأطراف لاتحاد الكاريبي، أنشئ عام 1977 ويضم 7 دول وهي: ترينيداد وتوباغو، جامايكا، بربادوس، بليروغيانا وهيئة النقد لشرق الكاريبي.

إن الهدف من إنشاء الأنظمة الثلاث السابق ذكرها هو تسهيل التحويلات النقدية والرسمية بين الدول الأعضاء على أساس متعدد الأطراف، وتخفيض التكاليف المتعلقة بهذه التحويلات، وجعل استخدام الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي من أجل تسوية الحسابات فيما بين الدول الأعضاء في أضيق الحدود.

إن لكل نظام من أنظمة المقاصة والمدفوعات السابق ذكره بالإضافة إلى الأهداف العامة التي تميزها، هناك أهداف خاصة بكل نظام تميزه وتتطابق مع متطلبات مشروع التكامل الاقتصادي المرافق له. حيث نجد غرفة المقاصة لأمريكا الوسطى التي تضم 5 دول تهدف إلى استخدام العملات الوطنية لهذه الدول الخمس في تسوية وإجراء المدفوعات فيما بينها. أما فيما يخص النظام الآخران للمقاصة فيعملان على أساس العملة الدولية السائدة مثل الدولار آنذاك. إن هذا الاختلاف بين النظم الثلاث في التعاون النقدي، هو ناتج عن اعتبار غرفة المقاصة لأمريكا

الوسطى تعد بمثابة الخطوة الأولى للوحدة النقدية والتي تنتهي في النهاية بتكامل نقدي كامل يؤدي إلى إلغاء العملات الوطنية للدول الأعضاء.

إن الأهداف العامة والخاصة لنظم المقاصة والمدفوعات يمكن تحقيقها بآلية المبادلات المباشرة بين البنوك المركزية للحيازات المتبادلة من المستحقات من النقد الأجنبي، التي يتم إبلاغها بعد ذلك لهيئة مركزية لإجراء المقاصة والتسويات المتعددة الأطراف، وهذا يتطلب عادة تمويلًا مؤقتًا من جانب البنوك المركزية الدائنة ويتعين سداؤه من خلال 6 أشهر بمعدل فائدة متفق عليه بشكل متبادل.

إن الهدف الرئيسي لإنشاء وتطوير نظم المقاصة والمدفوعات للاتحاد النقدي لأمريكا اللاتينية هو تخفيض التكاليف الإدارية للتحويلات متعددة الأطراف، وزيادة المزايا والمنافع الناتجة عنه، والتي تنعكس على الاقتصاد الكلي في صورة زيادة النمو الاقتصادي، تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، زيادة معدلات التبادلات التجارية وتوسيع الأسواق الداخلية والخارجية.

إن الملامح الرئيسية التي تميز نظام المقاصة والمدفوعات لدول أمريكا اللاتينية هي المتعلقة بأساليب التمويل المؤقت، والوحدة الحسابية التي تستعمل في عمليات التسوية والمقاصة. فأسلوب التمويل المؤقت يعتمد على تقييد الائتمان اللازم لتمويل أوضاع المدنيين الناجمة عن عمليات المقاصة، ويقتصر فقط على المبالغ التي تتناسب مع الحجم الكلي للمعاملات بين الدول الأعضاء المعنية، لكن الشرط الأساسي ألا تستخدم هذه المبالغ كائتمان لدعم الصادرات بشكل منظم، أو كدعم لميزان المدفوعات، وتتوقف هذه المبالغ وتواريخ الاستحقاق على المفاوضات بين الدول الأعضاء المعنية. فغرفة المقاصة لأمريكا الوسطى مثلًا يقتصر التمويل المؤقت على مستواها على تسهيلات ائتمانية موحدة لمدة 6 أشهر يقدمها كل مشترك إلى الدول الأخرى مجتمعة. أما نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية فيتم الاتفاق بشكل ثنائي على مبلغ الائتمان من جانب كل اثنين من الدول المشتركة حسب حجم تجارتها ومدفوعاتها المتبادلة على أن تكون فترة الاستحقاق 4 أشهر.

أما فيما يخص جهاز الائتمان الكاريبي فتختلف مبالغ القروض أو التسهيلات الائتمانية التي تتلقاها كل دولة مشتركة، كما أن تحديدها يخضع لمجموعة من العوامل أهمها: حجم التبادل، وحجم احتياطات الدول من النقد الأجنبي.

إن الهدف الأساسي من التمويل المؤقت هو تلافي المخاطر الناتجة عن انخفاض رصيد الحسابات الثنائية والمتعددة بسبب التسويات المتعددة والمتكررة، وعليه نجد أن التمويل المؤقت هو بمثابة استثمار مؤقت للنقد الأجنبي من جانب البنوك المركزية للدول الدائنة، أما الوحدة الحسابية التي تستعمل في المقاصة والتسويات فإن الهدف من استخدامه من قبل نظام أمريكا الوسطى ونظام الكاريبي هو تقييم عمليات المقاصة والحسابات الغير مسددة بالعملات الوطنية الناتجة عن عمليات المقاصة. حيث نجد أنه تم الاعتماد على بيزو أمريكا الوسطى في حالة نظام

أمريكا الوسطى كوحدة حسابية معادلة للدولار الأمريكي، أما النظام الكاريبي فتتم كل الحسابات مباشرة بالدولار الأمريكي ويتم إبلاغ صندوق النقد الدولي بأسعار التعامل لجميع العملات الوطنية للدول الأعضاء المشتركة إزاء الوحدة الحسابية المماثلة للسعر المركزي لهذه العملات. أما في نظام رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية فإنه يتم التعبير عن جميع الوثائق والمستندات ومسك الدفاتر بالدولار الأمريكي لذا لم يكن هناك حاجة لأي وحدة حسابية.

وبالرجوع إلى الواقع العملي نجد أن جميع التسويات في نظم المقاصة والمدفوعات في أمريكا اللاتينية تتم بالدولار الأمريكي باعتباره عملة الاحتياطي الرئيسي على مستواهم، ومن أجل المحافظة على قيمة مستحقات الدائنين بين مواعيد التسوية؛ رغم وجود نصوص تقضي بإبلاغ الهيئة المركزية بأي تغيير يصيب السعر المركزي للعملة المعنية للدول الأعضاء، وإجراء التعديلات الفورية في قيمة مساهمات الدول المشتركة في هذه العملة، وبطبيعة الحال هذه الأحكام والنصوص تخص بالضبط الاتحاد الكاريبي ودول أمريكا الوسطى.

لقد ساهمت هذه النظم في توسيع التجارة والاستثمارات وتنمية الموارد الاقتصادية في المجال التجاري والصناعي وتدعيم الكفاءة الاقتصادية للدول الأعضاء في مناطق التكامل الثلاث، ولم يتوقف التكامل والتعاون النقدي لدول أمريكا اللاتينية عند هذا الحد بل امتد ليشمل تبني أساليب ائتمانية لدعم ميزان المدفوعات بالاتجاه صوب تحرير التجارة والمدفوعات، باعتبار أن الدولة العضو في هذا التكامل الاقتصادي إذا تعرضت إلى اختلالات خطيرة في ميزان مدفوعاتها، فإنها سوف تفرض رقابة على الصرف وعلى التجارة، خاصة إذا كان هذا الاختلال مرتبط بمتطلبات التكامل الاقتصادي والنقدي، وفي هذا الصدد نجد هناك 03 أنظمة لائتمان متعدد الأطراف وهم: صندوق أمريكا الوسطى لتثبيت النقد، اتفاقية المساعدات المالية لرابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (اتفاقية سانتو دومينج) وهذين النظامين أنشأ سنة 1969، أما النظام الثالث فهو صندوق احتياطي الاندين انشأ عام 1978 وتعتبر هذه الأنظمة الائتمانية في حقيقة الأمر تقدما كبير في المجال المالي والنقدي بين دول التكامل النقدي لأمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من كل هذه الجهود والإجراءات المتخذة والمطبقة بين دول أمريكا اللاتينية إلا أنها لم تستهدف صراحة قيام وحدة نقدية أو تكامل نقدي كعنصر مدعم ومكمل للتكامل الاقتصادي، الشيء الذي ترك السيادة الوطنية النقدية دون مساس¹.

إن دور التعاون النقدي اللاتيني لم يكن فعال في زيادة حجم التبادل التجاري وتدعيم الكفاءة الاقتصادية والمالية والنقدية، فمهما كانت الدول المشتركة في الترتيبات النقدية فإنها لا تستطيع الوصول إلى التكامل الاقتصادي ونقدي بالتركيز على الجوانب النقدية فقط.

ثالثا: تجربة الوحدة النقدية لدول غرب إفريقيا.

¹ جورج غونزاليزديل فال، التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية، مؤتمر التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 331-356.

تعتبر الوحدة النقدية لدول غرب إفريقيا تكامل نقدي كامل، يتم تسييرها وإدارتها من طرف بنك مركزي موحد، يتولى مهمة إصدار هذه الوحدة النقدية.

فالوحدة النقدية لغربي إفريقيا أو الـ: " WAMU " يرجع أصلها إلى عام 1955. عندما تم تغيير أحد البنوك الخاصة الذي كان ينفرد بمهمة إصدار النقود إلى بنك عام وتم إطلاق اسم جديد عليه وهو: " مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية و التوغو" وكان هذا الاتحاد النقدي يتكون من: داهومي (البنين)، غينيا، ساحل العاج، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، فولتا العليا. إلا أنه عام 1959 تم تغيير اسم هذه المؤسسة ليصبح بنك مركزي، وتأخر في إنشاء هذا البنك المركزي حتى عام 1962 بموجب معاهدة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا. وقد نصت هذه المعاهدة على إنشاء بنك مركزي يخدم الدول الأعضاء، إصدار عملة موحدة مرتبطة بعلاقة ثابتة بالفرنك الفرنسي.

إن اتفاقية 1962 المتعلقة بإنشاء الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا بقية سارية المفعول ولم تتعرض لأي تغيير حتى أكتوبر 1974، حيث تم إضفاء التعديلات عليها تماشيا مع طبيعة ظروف الدول الأعضاء، إلا أن عضوية هذا البنك المركزي اقتصرت فقط على: البنين، ساحل العاج، النيجر، السنغال، توغو، فولتا العليا (بوركينافاسو).

لقد حملت اتفاقية 1962 لوائح تنص على دخول البنك المركزي لغربي إفريقيا في اتفاق تعاون مع فرنسا، واحتفظ باحتياطاته الخارجية في حساب مودع لدى الخزينة الفرنسية، وتعهدت فرنسا بضمان التحويل الغير مقيّد لفرنك غرب إفريقيا إلى الفرنك الفرنسي.

لقد تم إعادة تشكيل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا بين عامي 1974-1978 بهدف تلافى ومعالجة النقائص الذي ميزته في المرحلة السابقة، وتم إضفاء عليه للطابع المؤسسي بواسطة عدد من الوثائق القانونية، تم من خلالها إعادة تنظيم التعاون بين دول الاتحاد النقدي وفرنسا، فبعدما كانت معظم هذه الدول الأعضاء تابعة اقتصاديا وماليا بصفة كلية إلى فرنسا، حيث كانت معظم صادراتهم تذهب إلى فرنسا بموجب ترتيبات تفضيلية، وبالمقابل تقوم فرنسا بتزويدهم برؤوس الأموال على أن يكون أكثر من ثلثي واردات دول الاتحاد من فرنسا. أصبح بموجب الإصلاح الجديد هذه الدول تملك العضوية في المؤسسات المالية الدولية وبالتالي أصبحت غير تابعة كلية لفرنسا.

والتعديل المهم الآخر متعلق بعملة الاتحاد الفرنك، حيث احتفظت بسعر ثابت بالنسبة للفرنك الفرنسي عند 1 فرنك يساوي 0.2 فرنك فرنسي أو 1 فرنك فرنسي يساوي 5 وحدات من عملة الفرنك، وهذا السعر ظل ثابت منذ 1948 لما أصدرت فرنسا عملة مشتركة لمستعمراتها الإفريقية عام 1945، إلا أنه عام 1944 تغير سعر صرف الفرنك الإفريقي حيث تم تخفضه ليصبح 1 فرنك فرنسي يساوي 100 فرنك إفريقي، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن سعر الصرف الفرنك الإفريقي يتغير بنفس قدر تغير الفرنك الفرنسي مع العملات الأخرى، نظرا

لارتباطهما بسعر صرف ثابت. لقد كان سبب إصلاح الوحدة النقدية لغربي إفريقيا هو معالجة الظروف التي أعاقَت تنفيذ وعمل السياسة النقدية* خلال المرحلة التي سبقت هذا الإصلاح مع أخذ ميكانيزمات التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بعين الاعتبار، وعليه تم إنشاء بنك غرب إفريقيا للتنمية مناصفة بين البنك المركزي لغرب إفريقيا والدول الأعضاء، وتزويد البنك المركزي بأدوات جديدة تزيد من فعالية وكفاءة ومرونة السياسة النقدية. وفرض رقابة بشأن التوسع الائتماني والمواءمة بين أسعار الفائدة والأسواق الدولية، وإنشاء سوق نقدية مشتركة بين البنوك يقوم البنك المركزي لغرب إفريقيا بإدارتها.

من خلال الإطالة البسيطة على تجربة الوحدة النقدية لغربي إفريقيا، نجد أن الدول الأعضاء اهتمت بالترتيبات والتكامل النقدي، وأهملت إقامة تكامل اقتصادي، حيث نجد الانفصال الحاد والمستمر بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، أدت إلى نشوء مشاكل هيكلية وتضخمية، فعدم اتخاذ أي قرار فيما يخص طبيعة السياسة النقدية التي ينبغي الأخذ بها على مستوى الاتحاد النقدي في ظل وجود اختلالات مالية للدول الأعضاء، أدت إلى ظهور مشاكل سيطرت على اهتمامات أصحاب القرار على مستوى الاتحاد. لقد تبين لنا من دراسة تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا، أنه بالإمكان إقامة وحدة نقدية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية النهائية بصورة منفصلة عن أهداف التكامل الاقتصادي، رغم أن هذا الاتحاد النقدي سيواجه الكثير من العقبات والمعوقات والمشاكل التي يمكن التغلب لو كان هناك تنسيق بين الجوانب النقدية والاقتصادية والمالية، فالإتحاد النقدي لغرب إفريقيا اقتصر عمله على تنسيق في السياسات النقدية بين الدول الأعضاء دون العمل على إقامة تكامل اقتصادي.

إن التكامل النقدي حتى يكتب له النجاح ينبغي وضع سياج حول الاتحاد يمنع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، بحيث ينبغي على دول الاتحاد النقدي العمل بسياسة ملائمة لأسعار الفائدة، لأن كل ما سبق سوف يعمل على قيام سوق مالية فعالة داخل الاتحاد النقدي، من شأنها أن تساهم في زيادة وتشجيع الاستثمارات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس على تعزيز الكفاءة الاقتصادية في الاتحاد النقدي.

في حقيقة الأمر أن أهم الصعوبات التي يمكن أن تواجه الوحدة النقدية هي التوفيق بين السياسات المالية في كل الدول الأعضاء والسياسة الاقتصادية الشاملة للوحدة النقدية، وهذا أمر ضروري من أجل التصدي للضغوط الناشئة داخل الوحدة بسبب الاختلالات المالية للدول الأعضاء، حيث قد تؤدي هذه الاختلالات إلى فرض قيود من شأنها أن تؤثر سلبا على عملية التكامل الاقتصادي والنقدي. ورغم الجهود المبذولة من قبل الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا نجد أن أثره بسيطة ولم يحقق الأهداف المرجوة منه، خاصة على مستوى التبادل التجاري والأداء

* أدوات السياسة النقدية للاتحاد النقدي لغربي إفريقيا قبل الإصلاح هي: نسبة السيولة، نسبة الفائدة، معدل التضخم، معدل إعادة الخصم، وقد استمر الاعتماد بشكل أساسي على معدل إعادة الخصم.

الاقتصادي، حيث نجد الناتج المحلي الإجمالي بقي عند أدنى مستوياته مما اثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية.¹

كذلك هناك اتحاد نقدي آخر في إفريقيا هو صورة طبق الأصل على الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ونقصد هنا بالاتحاد النقدي لدول وسط إفريقيا حيث تم إنشاؤه عام 1960. يتكون من 6 دول وهي: الكونغو برازافيل، التشاد، إفريقيا الوسطى و الغابون، غينيا والكاميرون. إذ نجد أن هذا الاتحاد النقدي يستخدم عملة الفرنك الإفريقي الذي يستخدمها الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا. وتعادل نفس القيمة مقابل الفرنك الفرنسي، حتى أن البنك المركزي الذي يتولى إدارة السياسة النقدية على مستوى دول وسط إفريقيا، يستخدم نفس أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي لدول غرب إفريقيا، إلا أن الاتحادين مستقلين تماما عن بعضهما البعض رغم التشابه الكبير.²

خامسا: تجربة الوحدة النقدية الأوروبية بين الحاضر و تحديات المستقبل:

بتتبع السوابق التاريخية في مجال توحيد العملات النقدية، نجد بأنه عام 1833 قامت بروسيا؛ وهي إحدى أهم وأكبر الولايات الألمانية آنذاك بإقامة الاتحاد الجمركي أو ما يصطلح باسم التزولفرين، بين الولايات الألمانية، وقد قام هذا الاتحاد بتحسين وضع تداول النقد في ألمانيا، بعدما عاشت ألمانيا نوع من الفوضى وتعدد العملات، حيث نجد في تلك الفترة أنه كان تقريبا لمعظم الولايات الألمانية؛ عملة فضية يطلق عليها اسم الريال أو الطالير، و التي يبلغ قيمة القطعة منها 03 ماركات، لكن اتحاد التزولفرين عام 1838 جعل لوحده النقدية قطعة ذات الريالين مخفضا بذلك عدد العملات الكبيرة التي كانت متداولاً.³

كذلك شهدت الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها، اتحاد نقديا بين ولاياته، إذ بعد أن شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تنافسا شديدا بين مختلف الأطراف، سواء كانوا بنوكا أو حلاقين، أو ساقين في الحانات أو غيرهم من الأعوان الاقتصادية في إصدار النقود، وبعدها أستند الصراع المركزي بين مؤسستين بنكيتين تحمل كل منهما اسم بنك الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد اهدتوا فيما بعد إلى إنشاء نظام الاحتياطي الفدرالي عام 1913، الذي يتولى مهمة تنظيم عرض النقود والعمليات المالية والنقدية والمصرفية الأخرى، وبذلك يكون قد تحقق للولايات المتحدة الأمريكية وحدة نقدية كاملة متمثلة في الدولار.

أما في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي فقد ظهر اتحاد نقدي بين دول المنطقة الأوروبية، إلا أن معظم كتاب ومنظري الفكر النقدي والاقتصادي يعتبرون بأن فكرة الوحدة

¹ رنان بهاتيا، تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا، مؤتمر التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 425-443.

² محمد رشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 162.

³ نفس المرجع السابق، ص 93.

النقدية الأوروبية، هي فكرة قديمة، قدم القارة التي ينتمون إليها، حيث نجد بأن أوروبا شهدت في النصف الثاني من القرن 19 عدة أنماط للاتحادات النقدية، ففي خلال الفترة 1865 - 1927، كان هناك الاتحاد النقدي اللاتيني، والذي جمع آنذاك كل من فرنسا، بلجيكا، إيطاليا، سويسرا واليونان، كما كان هناك الاتحاد الاسكندنافي للعملة خلال الفترة 1872 - 1924، وجمع كلا من السويد، النرويج و الدانمارك. وقد لعبت هذه المحاولات دور كبير في بلورة فكرة الاتحاد النقدي الأوربي، ففي عام 1928 تم عقد مؤتمر لمفكرين أوروبيين، تم من خلاله الإعلان لأول مرة عن نيتهم في السعي من أجل إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية. ويرجع المنظرين وأهل الفكر الاقتصادي والنقدي في هذا المجال، أن ميلاد الوحدة الأوروبية كان يوم 1950/05/9، عندما تم التوصل إلى توحيد إنتاج الفحم والفولاذ. بين فرنسا ألمانيا، أو ما يطلق عليه بخطة شومان، ثم بعد ذلك توالى المسيرات الموحدة لأوربا- بإنشاء جماعة الفحم و الصلب الأوربي في 8 أبريل 1953، والتي تضم : فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا و اللوكسمبورغ، ثم بعد ذلك تم التوقيع على اتفاقية روما من قبل هذه الدول في 1957/03/25، حيث كانت تهدف هذه الاتفاقية إلى تلاحم اقتصاديات الدول الأوروبية عن طريق إنشاء سوق مشتركة، تضمن حماية حركة عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية، وإلغاء التعريفات الجمركية. وفي عام 1968، استطعت الدول الأوروبية أن تتوصل إلى إنشاء اتحاد جمركي، بعدما توصلوا إلى إلغاء جميع التعريفات الجمركية، وتبني الدول الأوروبية تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، وبعد ذلك بعام تقريبا أي عام 1969 ظهرت دعوتان للوحدة النقدية الأوروبية، كانت أهمها وضع صندوق مشترك تستعين به دول الجماعة إذا اعترضتها مصاعب اقتصادية ومالية وكان هذا عام 1970.

وقد وافقت دول الجماعة الأوروبية في قمة لاهاي في ديسمبر 1970، على أن يكون تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية هدفا بعيد المدى للجماعة، ومن خلال تقرير فيرنر، تم وضع خطة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، والتي تستغرق 10 سنوات، من خلال تقسيم هذه الفترة إلى 03 مراحل : حيث يتم في المرحلة الأولى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال، وتنسيق السياسات المالية و النقدية للدول المختلفة، وتضييق هامش أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار. إلا أن الدول الأوروبية عجزت عن تنفيذ هذا الاقتراح بسبب أزمة أسعار الصرف العالمية عام 1971. أما المرحلة الثانية فكانت تهدف إلى التنسيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة المدى، والمرحلة الثالثة كانت تتضمن إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية، إلا أنه بسبب انهيار نظام بريتون. واستفحال أزمة النظام النقدي العالمي حالت دون تحقيق تقرير فيرنر لأهدافه المرجوة فيما يخص إنجاز الوحدة النقدية الأوروبية.¹

¹ فاروق محمد الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو، النشأة والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي العدد 61، الكويت، 2000، ص 16 - 21.

1 - المراحل الأساسية للوحدة النقدية الأوروبية:

في سبيل تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية صدرت عدة تقارير في هذا الأمر، حيث نجد أن هناك تقرير لجنة مونييه الذي أعد على أساس العمل الذي قام به كل من كارلي وتريفين اللذان اقترحا نظام يقوم على أساس التدرج في أسعار الصرف مستندا في ذلك على الدعم الذي يقوم به صندوق النقد الأوروبي. كذلك هناك تقرير صدر عن الجماعة الأوروبية يسمى خطة بارا والذي شدد على ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية الداخلية والسياسات النقدية والعمل على تعزيز انتقال رأس المال داخل الجماعة الأوروبية.

إلا أن التقرير الذي لقي الاهتمام الكبير مقارنة بالتقريرين السابقين هو: تقرير وارنر، حيث في نوفمبر عام 1969 تم تشكيل لجنة برئاسة بيير وارنر رئيس وزراء لكسمبورغ، وكلفت هذه اللجنة بوضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، وقد قدمت هذه اللجنة تقريرها النهائي في جانفي 1971. و قد نص التقرير على أنه ينبغي إقامة اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و 10 سنوات وفي هذه الفترة تكون أسعار الصرف قد تثبتت بشكل لا رجعة فيها. حرية تحويل العملات الأوروبية مع إلغاء هوامش التقلبات في أسعار الصرف، وتثبيت أسعار التعادل للعملات بشكل لا رجعة فيها مع إنشاء مجمع احتياطي نقدي. إزالة كافة القيود الواردة على حركة رؤوس الأموال. ولتحقيق هذه المبادئ الأساسية يجب تضيق هوامش تقلبات أسعار صرف عملات الدول الأوروبية إلى 0.6% مقابل الدولار. منح مساعدات تصل إلى 2 بليون دولار لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من عجوزات في موازين المدفوعات. تحديد حجم الميزانية العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، وتوزيع الاستثمارات الكلية وكيفية تمويل العجز في الدول داخل الاتحاد الأوروبي. تنسيق السياسات الضريبية مع المحافظة على مرونتها، وأداء وظيفتها على مستوى دول الجماعة. تأسيس بنك مركزي للجماعة الاقتصادية الأوروبية. تثبيت سعر الصرف بشكل نهائي بين عملات الدول الأعضاء. إلا أن الجماعة الأوروبية لم تستطع تنفيذ هذه الاقتراحات، وذلك نظرا لانهايار نظام بريتون وودز، وبسبب الاضطراب في أسواق الصرف العالمية سارعت الدول الأوروبية لبحث أبعاد هذه الأزمة عليها، فقامت بعقد عدة اجتماعات للحد من تذبذب أسعار صرف عملاتها سميت باتفاقية السميثونيان¹.

أ - اتفاقية السميثونيان 1971

بعد انهيار بريتون وودز، وتعذر على الدول الأوروبية الست تنفيذ تقرير فيرنر، بقيت العملات الأوروبية معومة أمام الدولار، الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية الست ممثلة بوزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية، مع وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية لكل من: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، السويد، اليابان، يومي 17 و 18 ديسمبر عام 1971، بعقد اجتماع في

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994، ص 206 - 210.

واشنطن وبالضبط في متحف السميثونيات، لدراسة مستقبل العلاقات النقدية الدولية، وقد قامت هذه الاتفاقية على الركائز الآتية:¹

— زيادة سعر الذهب من 35 دولار أمريكي للأوقية إلى 38 دولار أمريكي للأوقية مما يعني تخفيض قيمة الدولار، وبهذا يكون قد زاد سعر الذهب مقوماً بالدولار بنسبة 8.75٪ وانخفض سعر الدولار مقوماً بالذهب بنسبة 7.89٪.

— ارتفاع عدد من العملات الأوروبية و الين الياباني في مواجهة الدولار الأمريكي، فقد بلغ هذا الارتفاع في الين الياباني 12.9٪ وفي الفرنك السويسري 13.9٪ وفي المارك الألماني 13.6٪، وفي كل من الفلورين الهولندي و الفرنك البلجيكي 11.6٪، وفي كل من الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي 8.58٪، وفي كل من الليرة الإيطالية و الكرونة السويدية 7.5٪، أما الدولار الكندي فقد استمر معوماً حتى يتحدد السعر المناسب لتثبيتته.

— السماح لأسعار صرف العملات أن تتقلب في حدود 2.25٪ ارتفاعاً و انخفاضاً بدلاً من 1٪ تقريباً للعملات السابقة، حسب اتفاقية بريتون وودر وسمية هذه بالهوامش الموسعة.

— إحلال الأسعار المركزية محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة للدول الأعضاء، التي قررت رفع أو خفض قيمة عملتها، كما تم إحلال أسعار الصرف الوسيطة محل أسعار الصرف الرسمية بالنسبة لمجموعة الدول التي لم تغير قيمة عملتها.

إن هذه الاتفاقية أكدت على ضرورة حل المشكلات الاقتصادية و النقدية الدولية بنوع من التضامن والتعاون، وليس بصورة فردية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية، عندما أوقفت تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971، كما أن هذه الاتفاقية قد أنهت حالة الاضطراب الشديد الذي ساد أسواق النقد العالمية خلال الشهور السبعة السابقة على توقيعها، وقد كان الأمل معقوداً في استمرار الترتيبات النقدية التي وضعتها هذه الاتفاقية، إلا أن هناك عدد من التطورات ظهرت، كفشل التخفيضات التي أجريت على الدولار الأمريكي، واستمرار العجز في ميزانيتها، مما أدى إلى انهيار أسعار الصرف التي تم الإعلان عنها في اتفاقية السميثونيان، ولقد دفع هذا الفشل دول الجماعة الأوروبية إلى استحداث نظام جديد لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتكوين منطقة نقدية مستقلة تجمعها. وهذا النظام الجديد الذي توصلت إليه المجموعة، هو نظام الثعبان الأوروبي.

ب - نظام الثعبان الأوروبي.

تم إنشاء هذا النظام في 10 أبريل 1972 بمدينة بال السويسرية، بموجب اتفاق عقد بين محافظي البنوك المركزية للدول الأوروبية الست المشكلة للجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد

¹ Mechel Lelart, Le Système Monétaire International, 7 édition, La découverte, paris, France, 2007, p 41- 60.

انضمت كلا من بريطانيا، الدانمارك وايرلندا إلى هذا التنظيم الجديد في 1 ماي 1972، و النرويج في 23 ماي 1972، إلا أن إنجلترا، ايرلندا ما لبثوا أن خرجوا من هذا التنظيم في 23 جوان 1972. وكان هذا النظام يقوم على السماح لأسعار صرف عملات هذه الدول بالتقلب مقابل الدولار بـ 2.25٪ صعود ونزولا، أما هامش التقلب المسموح به، ما بين أسعار صرف عملات الدول الأوروبية المشكلة لهذا النظام تجاه بعضها البعض فهو 1.25٪ ارتفاعا وانخفاضا. تعتبر حركات تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، وتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض، سببا في تسمية هذا النظام بنظام " الثعبان داخل النفق " فهذا النظام كان تتميز بحركته الصعودية والهبوطية من يوم لآخر وكأنه يتلوى كالثعبان؛ وهذا ضمن حدود عليا ودنيا لهذه الحركة وبالتالي يبدو وكأنه يتلوى داخل نفق.

وحتى تتمكن الدول الأوروبية المشكلة لهذا النظام، من تحقيق الثبات النسبي لأسعار صرف عملاتها بالدولار في حدود 2.25٪ ارتفاعا وانخفاضا، فإن بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية أو بائعة للدولار حسب الحالة، أو مشترية أو بائعة لعملاتها. وحتى تحافظ هذه الدول على سعر صرف أقوى عملة بالدولار، وسعر صرف أضعف عملة به، فإن بنوكها المركزية، تدخل بائعة ومشتريه لعملاتها هي ذاتها. وبهذا يمنع سعر صرف العملة الضعيفة من الانخفاض، ويمنع سعر صرف العملة القوية من الارتفاع.

وتتم تسوية الأرصدة الدائنة للبنوك المركزية لدول العملات القوية، عن طريق البنوك المركزية لدول العملات الضعيفة في غضون شهر، ومن الممكن أن تمتد هذه الفترة إلى 03 أشهر، وقد سمح لدول العملات الضعيفة أن تستخدم الدولار في تسديد ديونها¹.

إن هذا التنظيم قد أنجر عنه عدة تطورات شاهدها المنطقة الأوروبية، إذ ظل نظام الثعبان مستقرا منذ دخوله حيز التنفيذ في 24 أفريل 1972 حتى منتصف جوان 1972، إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلا، بسبب موجات المضاربة على أسعار صرف عملات الدول الأوروبية المشكلة له، حيث نتج عن هذه الحالة، تجميد عضوية بريطانيا وخروجها من هذا النظام في 23 جوان 1972، وتقويم عملتها بصورة مستقلة ومنفردة، ومع تعرض النظام النقدي العالمي لأزمة نقدية جديدة، في فيفري 1973، أعلنت الحكومة الإيطالية إدخال نظام سوق الصرف المزدوجة للحد من هروب الأموال من الاقتصاد الإيطالي إلى العالم الخارجي، وبذلك أصبح الليرة الإيطالية سعران للصرف، أولهما السعر العائم وهو الذي يستخدم في العمليات المالية، لذلك سميت بالليرة المالية، وثانيهما سعر الصرف الثابت، وهو سعر الصرف المعمول به طبقا لنظام أسعار الصرف المركزية في تنظيم الثعبان، كما اجتمع وزراء المالية للدول الست المشكلة لنظام الثعبان وهي:

¹ هيل عجمي جميل، أوروبا من السوق الموحدة إلى الوحدة النقدية، مجلة التعاون، العدد 43، جامعة آل البيت، الأردن، دون ذكر السنة، ص ص 67، 68.

ألمانيا، فرنسا، هولندا، الدانمارك لكسمبورغ والنرويج في بروكسل بتاريخ 12 مارس 1973، وقد خرجوا بالنقاط التالية:

— إعفاء بنوكها المركزية من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر صرف الدولار الأمريكي

— الإبقاء على القواعد المنصوص عليها في تنظيم الثعبان الخاصة بتقلبات أسعار صرف عملات تلك الدول تجاه بعضها البعض عند 2.25% كحد أقصى، بمعنى الاستمرار في التعويم المشترك لعملاتها، أي أن النفق قد انتهى وبقي الثعبان، ومن هنا سمي هذا التنظيم الجديد بالثعبان خارج النفق، وكان الهدف من هذا التنظيم الجديد، هو الحد من تقلبات أسعار صرف عملات تلك الدول اتجاه بعضها البعض، وبعد هذا الاجتماع توالى الأحداث إذا بقيت كل من إيطاليا وبريطانيا وإيرلندا خارج التنظيم الجديد الذي يحمل اسم "الثعبان خارج النفق"، وبقيت عملاتها معومة بصورة مستقلة. كما انضمت في 16 مارس 1973 السويد إلى هذا التنظيم الجديد، واتخذت الدول العشر المشكلة لهذا التنظيم قرار بالتعويم المشترك لعملاتها دون أي ارتباط بالدولار، كما أنشئت الجماعة الأوروبية في 3 أبريل 1973 " الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي" وهذا من أجل الإبقاء على هامش التقلب المحدد لأسعار صرف عملات الدول الأعضاء تجاه بعضها البعض، عند 2.25% ارتفاعا وانخفاضاً عن سعر التعادل المركزي.

لقد اعترض استقرار أسعار الصرف في ظل التعويم المشترك مشكلات كبيرة، حيث تعرضت عملات بعض الدول لارتفاع مستمر في قيمتها كالمارك الألماني و الفلورين الهولندي، وفي المقابل تعرضت عملات بعض الدول لانخفاض مستمر كالكرونه السويدية و الكرونه النرويجية، و الكرونه الدنماركية، ويعود هذا التباين في حقيقة الأمر إلى المستوى الاقتصادي الذي حققته هذه الدول فيما بينها. وبسبب التناقض الكبير في أرصدة الذهب والعملات الأجنبية لكل من فرنسا والنرويج والسويد، فإن هذه الدول همت بترك هذا التنظيم والسماح لعملاتها بالتعويم بصفة مستقلة، لأن الخروج عن الحد الأدنى الذي يسمح به نظام الثعبان وهو 2.25% يشجع صادرات هذه الدول عن صادرات الدول الأخرى الباقية في التنظيم، وقدرت خسائر فرنسا قبل خروجها من نظام الثعبان بـ 03 مليارات دولار من احتياطاتها من النقد الأجنبي، وبما أن التعويم المستمر لعملات الدول المشتركة في نظام الثعبان سواء بشكل مستقل أو بصفة مشتركة، هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، وهذا على النقيض مع ما يحتمه صندوق النقد الدولي، وبذلك أصبحت قيم مختلف العملات في ظل هذا التعويم مرتبطة ببعضها البعض وليس بأي شيء ثابت القيمة. كل ما سبق أدى إلى قناعة الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بضرورة وضع تنظيم نقدي جديد يعمل على تعزيز ارتباط دول الجماعة ببعضها البعض، ويتلافى عيوب نظام الثعبان. لأن نظام الثعبان، وإن حقق الثبات النسبي لأسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء المشتركة فيه خلال فترة التطبيق، إلا أن هذا الثبات لم يدم طويلاً، وذلك بسبب عدم

التكافؤ الاقتصادي بين اقتصاديات الدول المشتركة فيه، مما حتم على بعضها بتخفيض قيمة عملتها من أجل الخروج من أزمتها الاقتصادية، والبعض الآخر بتعويم عملتها، من أجل زيادة صادراتها الشيء الذي فرض على الدول الأوروبية وضع تنظيم جديد يكون أكثر ملائمة لها ألا وهو النظام النقدي الأوروبي¹

ج - ركائز النظام النقدي الأوروبي

كان من الطبيعي أن تعمل الجماعة الأوروبية بعد فشل نظام الثعبان، على استحداث نظام جديد يتلاءم مع طبيعة الظروف الاقتصادية والمالية والنقدية لها، هذا النظام اصطلاح عليه بالنظام النقدي الأوروبي، والذي دخل مجال التطبيق في منتصف مارس 1979، رغم أن قرارات إنشائه كان قد تم اتخاذه في اجتماع بروكسل المنعقد في ديسمبر 1978، وكان يهدف النظام النقدي الأوروبي إلى إقامة تعاون نقدي متين بين دول الجامعة الأوروبية.

يؤدي إلى تكوين منطقة نقدية مستقرة في أوروبا. وتعميق الروابط بين عملات الدول المشتركة فيه، حيث اتفقت الدول الأعضاء في هذا النظام على إصدار وحدة نقدية أوروبية، وهي عبارة عن عملة دفترية تتخذها البنوك المركزية للدول الأعضاء كأساس لتحديد الأسعار الرسمية لعملاتها، وتقوم كل دولة بتحديد بناء على مصالحها التجارية. كما أن هذه الوحدة النقدية تستخدم كوحدة حسابية لتسوية المستحقات بين الدول الأعضاء²

- مفهوم النظام النقدي الأوروبي.

النظام النقدي الأوروبي لا يخرج عن كونه عبارة عن مجموعة القواعد و العلاقات النقدية التي تهدف إلى إقامة منطقة نقدية مستقرة في أوروبا، من خلال تضيق هوامش التقلب بين عملاتها الوطنية بصورة تدريجية و التنسيق في مجال السياسات النقدية والمالية، وإيجاد تسهيلات ائتمانية متبادلة بين البنوك المركزية، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي و تخفيف معدلات التضخم والبطالة، وتقليل التفاوت على النطاق الإقليمي وتقریب مستويات المعيشة.¹

- أهداف النظام النقدي الأوروبي.

يعد النظام النقدي الأوروبي أحد الآليات الأساسية لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية، ذلك أن وجود نظام نقدي موحد من شأنه أن يحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء في المجالين النقدي والمالي، مما يتيح الفرصة أمام الدول الأعضاء فيه، لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وخلق كيان اقتصادي يحقق نوعاً من التوازن النقدي العالمي مقابل الدولار

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 106 - 109.

² مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 70 - 71.

³ هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 70 - 71.

الأمريكي. ومن بين أهم الأهداف التي كان تسعى دول الجماعة الأوروبية إلى تحقيقها من وراء وحدتها النقدية نجد:¹

— إتباع سياسة نقدية واحدة في الاتحاد الأوروبي.

— تلافي سلبيات ومخاطر أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء وتأثيراتها السلبية على أداء المشروعات والشركات و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

— زيادة وتنشيط واستقرار ودعم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، كما أن استقرار مستوى الأسعار في الداخل يساعد في التقريب بين معدلات النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعتبر في الوقت نفسه هدف و شرطاً أساسياً لتحقيق كفاءة عمل النظام.

— خلق سوق مالي أوروبي واسع النطاق يقوم على أسس موحدة.

— خلق مزيد من الشفافية في الأسعار و النفقات وزيادة المنافسة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

— تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف، ومستوى الأسعار الداخلية، وأسعار الفائدة و سائر المتغيرات النقدية الأخرى.

- القواعد الأساسية للنظام النقدي الأوروبي.

لقد قام النظام النقدي الأوروبي على 04 ركائز أساسية من أجل تحديد المستويات الاقتصادية و النقدية لإقامة منطقة نقدية مستقرة في أوروبا وهذه الركائز هي:

• **آلية سعر الصرف:** وفقاً لنتائج اجتماع بريمن، فإن الملامح الأساسية لاتفاقيات سعر

الصرف الأوروبي لا بد و أن تركز في أن " وحدة العملة الأوروبية" لا بد أن تكون في مركز

النظام، ولقد تم اقتراح تفسيران متعارضان لهذا المبدأ، الأول و يسمى بنموذج السلة

الفرنسي، والثاني نموذج الثعبان الألماني، ففي النموذج الفرنسي يحدث التعادل بين

الوحدة الحسابية الأوروبية من نوع السلة، وهي مكونة من كميات ثابتة من عملات

الجماعة الأوروبية. وتكون الوحدة النقدية الأوروبية هي الوحدة الرسمية لهذا النظام

وهي الوحدة التي يتم بالنسبة لها تحديد الأسعار الأساسية، وهوامش التغيير في السعر،

ومن تم الالتزامات التي توجب التدخل في سوق الأوراق المالية.

وكانت الملامح الأساسية لهذا النظام وفق النموذج الفرنسي ما يلي:

— تصل عملة ما، والتي تعتبر بمثابة الانحراف إلى الهامش الأعلى أو الأسفل دون أن يكون هناك

أية عملة أخرى واقعة على الهامش المقابل. وإذا ما ألغى بلد ما نفسه في وضع يتسم بالانحراف

في عملته فإن هذا يتضمن التزامه بغرض تسوية من جانب واحد، ويصدق هذا في حالة بلدان

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، مجلة العلوم القانونية و

الاقتصادية، ص ص 389 390.

العجز وبلدان الفائض على السواء. وعندما يتدخل بلدان الانحراف هذا في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية تنشأ أوضاع مدين (أو دائن) فيما بين البلدان التي جرى استخدام عملاتها. — إن تثبيت هامش تقلب محدد بنسبة مئوية ما (m) لا يتيح إمكان رسم مستويات تسجلها أسعار الصرف الثنائية في كل مرة تصل فيها إلى هامش الوحدة النقدية الأوروبية، وإذا كان من الممكن حساب أقصى الأسعار الثنائية النظرية، والتي ستضمن على أساس النسبة المئوية هامشا ثنائيا يبلغ ضعف هامش الوحدة النقدية الأوروبية.

— تختلف أوزان كل عملة، وقد يتباين ثقلها مع مرور الزمن، نزولا في حالة العملات الهابطة، وصعودا في حالة العملات الصاعدة، وعليه فإن العملات تتباين قوة جذبها بالنسبة للسلة ذاتها؛ بما يؤدي إلى نسق ساكن أو ديناميكي في أداء النظام لوظيفته. وعليه إذا ما طرحنا نفس هامش الوحدة النقدية الأوروبية (m) بجميع عملات السلة، فإن هامش التقلب الفعلي المسموح به لكل عملة من حيث علاقتها الثنائية بجميع العملات الأخرى (mb) يكون متناسبا بصورة مباشرة مع وزنها ($mb = \frac{m}{1-\pi} > m$) وتقع حالة متطرفة، عندما تكتسب عملة من العملات وزنا فائقا ($\frac{1}{2} >$)، وفي هذه الحالة لا يمكن للعملة أن تصل إلى الهامش الأعلى أو الأقل لأنها ستعمل بداية على إجبار عملة ثانية على أن تتخطى الهامش المقابل.

— من شأن أي تغيير يلحق بأسعار الصرف الثنائية في مقابل عملة واحدة، أن يؤدي إلى إعادة النظر في جميع أسعار الصرف المركزية، في مقابل الوحدة النقدية الأوروبية، مع إعادة توزيع أوزان جميع العملات.

أما فيما يخص النموذج الألماني فقد قام على أساس تغيرات مختلفة تماما. إذ وفق له فإن أسعار الصرف المركزية المرتبطة بالوحدة النقدية الأوروبية. تقوم على إقامة شبكة من أسعار الصرف الثنائية، وسوف يتم تثبيت هامش التدخل الثنائية، وذلك من أجل المحافظة على هذه الشبكة وعلى مواضع التدخل، حتى يحدث تغيير في الأسعار الارتكازية، وعليه نجد بأن النموذج الألماني ما هو إلا صيغة جديدة وموسعة لنظام الثعبان تضمنت تغيير في تعريف الوحدة المرجعية. لكن في اجتماع بروكسل تم الاتفاق والتوصل إلى نموذج سعر الصرف الأوروبي وهذا النموذج في حقيقة الأمر هو صيغة توفيقية بين النموذجيين الفرنسي و الألماني و قد قام النموذج التوفيقى على المبادئ التالية:

— الوحدة النقدية الأوروبية تعرف على أنها الوحدة الحسابية الأوروبية وهي الوحدة التي تم بها التقييم في النظام النقدي الأوروبي، أما مواضع التدخل صعودا وهبوطا، فقد أقيمت على أساس ثنائي (أساس آلية الشبكة)

— هامش انحراف العملات عن سلة الوحدة النقدية الأوروبية، وهو الأساس لتحديد درجة الانحراف عن المركز الأوروبي، كما أن عتبة الانحراف تحسب أيضا لكل عملة، بطريقة من شأنها استبعاد أثر الاختلافات في الوزن على إمكانية الوصول إلى هذه العتبة.

— عندما يتسنى الوصول إلى الهوامش الثنائية، يكون التدخل في أسواق الصرف بشكل غير محدود حسب القواعد العامة التي تحكم الثعبان، ومن جهة أخرى عندما تعبر عملة ما عتبة الانحراف فإن هذا يؤدي إلى افتراض أن السلطات المعنية سوف تتخذ إجراء إما على شكل تدابير قبيل التدخل بأساليب متنوعة أو تدابير أخرى منبثقة عن السياسات الاقتصادية المحلية. إن النظام النقدي الأوروبي لا يخرج عن كونه مجموعة إجراءات تتكامل كي تؤدي إلى مزيد من التجانس بين السياسات التي تتبعها الدول الأعضاء و الهيئات الداخلة في الجماعة فهو يقوم على دعمتين أساسيتين الأولى وهي أن تحافظ كل دول من دول المجموعة الأوروبية على سعر صرف عملتها مقابل عملات دول المجموعة، بحيث لا يتجاوزها من التغيير 2.25٪ تقريباً، باستثناء إيطاليا فقد سمح لها بهامش أوسع قد يصل إلى 6٪، و الثانية ألا يتم تعديل الأسعار المركزية إلا بالاتفاق مع دول المجموعة. إن الاستثناء الذي منح لإيطاليا، كان بسبب ظروفها الاقتصادية الصعبة، وكذلك من أجل تسهيل دخول الدول ذات العملات الضعيفة إلى النظام النقدي الأوروبي¹.

أما إذا تجاوزت تقلبات أسعار الصرف 2.25٪ أو 6٪ بالنسبة لإيطاليا من المعدلات المركزية الثنائية، فإنه يجب أن تتدخل السلطة النقدية في الدول المعنية في أسواق الصرف الأجنبية للمحافظة على تلك الأسعار، و يكون التدخل في أسواق الصرف الأجنبية بعملات الدول المشتركة في هذا النظام، حتى تصل الأسعار إلى حدود هامش التقلب المسموح به. أما إذا انقلبت أسعار الصرف داخل حدود الهامش وقبل الوصول إلى حدوده العليا أو الدنيا، فإنه لا يستبعد التدخل في أسواق الصرف الأجنبية، لكنه غير ملزم، ويمكن أن يكون التدخل بعملات الدولة أو عملات أخرى، وهذه الأمور تكون خاضعة مسبقاً للتنسيق فيما بين البنوك المركزية لهذه الدول. ويستدل على مؤشرات التباعد التي يتبن فيها، فيما إذا كان سعر صرف عملة ما مغاير لاتجاه تطور أسعار صرف باقي العملات في المتوسط، إذا انحراف سعرها الواقعي عن معدلها المركزي بنسبة 0.25٪ (0.75٪) من الحد الأقصى المسموح به صعوداً أو هبوطاً، ويكون هذا المؤشر للسلطات النقدية الوطنية لاتخاذ الإجراءات الوقائية، وهذه النسبة تسمى بالحدود الوقائية للتدخل.

وعندما يظهر مؤشر التباعد لعملة ما، فإن السلطات النقدية في الدولة تتخذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الوضع، وعلى الأخص في مجال السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على حركات رؤوس الأموال وأسعار الصرف مثل أسعار الفائدة².

• **آليات الائتمان:** وهي الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي، فهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية تتم بين البنوك المركزية للدول الأعضاء، والهدف منها هو

¹ رينيه ماسيرا، سلفاتوري روسي، مرجع سابق، ص 377 - 380.

² محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 112 113.

مساعدة دول النظام النقدي الأوروبي التي تواجه مشكلات اقتصادية، وبالأخص ميزان المدفوعات. ويقوم الائتمان هذا على التسهيلات الائتمانية التالية:¹

— **تسهيلات ائتمانية قصيرة جدا:** وهي عبارة عن تسهيلات ائتمانية تتم بصورة تلقائية غير مشروطة وغير محددة الكمية، وذلك حتى يمكن ممارسة التدخل في عملات الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولا بد من إجراء التسويات بعد 45 يوما من نهاية الشهر الذي تم فيه التدخل. ومع ذلك فتمت إمكانية لإطالة الأجل المحدد لمدة 03 أشهر لمبالغ محددة بحجم حصص المدين في الدعم النقدي قصير الأجل، وهذه التسهيلات يتم منحها من قبل كل مصرف مركزي لكل من المصاريف (البنوك) المشاركة الأخرى. وهي تأخذ شكل مبيعات (مشتريات) فورية لعملات الجماعة مقابل الحسابات الدائنة (المدينة) مقومة بوحدات العملة الأوروبية، وتتم بأسعار وحدة العملة الأوروبية المسجلة بواسطة اللجنة في اليوم الذي حدثت فيه تلك التدخلات. أما سعر الفائدة المدين أو الدائن الذي يطبق على التسهيلات قصيرة الأجل جدا. فهي متوسط أسعار الخصم لجميع البنوك المركزية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، مرجحا حسب أوزان العملات المعنية على نحو ما يستخلص من الأسعار المركزية لوحدة العملة الأوروبية السائدة.

— **إنشاء حسابات وحدة العملة الأوروبية مقابل المساهمة بالاحتياطي وتسوية عمليات التمويل القصيرة الأجل جدا:** حيث يتم إنشاء وحدات العملة الأوروبية في مقابل الاحتياطات، بغية إتاحة تسوية الديون المترتبة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل جدا، وحتى تصبح وسيلة لتسوية، سوف يتم توفير معروض مبدئي من وحدات العملة الأوروبية بواسطة صندوق التعاون النقدي الأوروبي مقابل إيداع مبلغ 20٪ من احتياطات الذهب، و20٪ من احتياطات الدولار المحفوظة حاليا لدى البنوك المركزية، وسوف تتخذ هذه العملية شكل ترتيبات تبادل محددة و متواصلة من خلال انتهاء الإجراءات الملائمة، ضمان أن يتمكن كل بنك مركزي من الاحتفاظ باحتياطي يبلغ على الأقل 20٪ من تلك الاحتياطات التي يحتفظ بها صندوق التعاون النقدي الأوروبي.

وتأتي المساهمات بحصص من الذهب و الدولار إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي على شكل عقود قانونية لفترات تبادل متواصلة تبلغ مدتها 03 أشهر. وتتكون قيمة مكونات الاحتياطي المحولة إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي من:

— **الحصة الذهبية** متوسط الأسعار محولة إلى وحدات العملة الأوروبية، مسجلة حسب الأسعار الثابتة في لندن طيلة أشهر السنة السابقة على التاريخ المعني، دون أن تتجاوز متوسط سعريين ثابتين في اليوم قبل الأخير من أيام العمل للفترة المعينة.

¹ رينيه ماسيرا، سلفاتوري روسي، مرجع سابق، ص 380 - 387.

— الحصة بالدولار، تحدد بسعر السوق ليومين من أيام العمل سابقين على تاريخ القيمة المعنية.

أما فيما يتعلق بالفائدة على موازين وحدة العملة الأوروبية، فقد تقرر أن تقوم البنوك المركزية التي تقل أصولها من وحدة العملة الأوروبية عن مبيعاتها من هذه العملة، بدفع فائدة على الفرق بين هاتين الكميتين من تلك الوحدات إلى صندوق التعاون النقدي الأوروبي، ويقوم الصندوق من جانبه بدفع فائدة إلى المصارف المركزية التي تتجاوز أصولها من الوحدة النقدية مبيعاتها الآجلة، وتكون الفائدة على الفرق بين هاتين الحاصلتين.

— **التسهيلات الائتمانية القصيرة و المتوسطة الأجل:** لقد تم توسيع آليات الائتمان إلى 25 مليون وحدة عملة أوروبية من الائتمان الفعال المتاح. إذ خصص 14 بليون للدعم النقدي قصير الأجل، و 11 بليون وحدة نقدية أوروبية للمساعدات المالية متوسطة الأجل. حيث يمكن تعريف الائتمان المتوافر الفعال، بأنه أقصى مبلغ للائتمان يمكن الانتفاع به من قبل النظام في لحظة من اللحظات.

— **التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل:** هذا النوع من التسهيلات يوفر مساعدات مالية لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، ولا يوجد أي شرط موضوع مبدئياً لهذا التمويل، وتجري المشاورات بشأنه داخل لجنة محافظي الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والدولة المستفيدة من هذا الدعم يتم فحص موقفها النقدي والسياسة النقدية لها. ويعطي المنح مبدئياً لمدة 03 أشهر، ويمكن تجديده مرتين لمدة 03 أشهر إلى أن يصل إلى أقصى أمد له 09 أشهر. وتقوم آلية الائتمان في هذا النوع من التسهيلات على أساس التعايش بين حصص المدنيين (سقف على الاقتراض) وحصص الدائنين (سقف على الاقتراض) لكل بنك مركزي. وتبلغ حصص المدنيين ضعف مبلغ حصص الدائن. ويوفر النظام أيضاً إمكانية الاستزادة من جانب الدائن والمدين على السواء.

— **التسهيلات الائتمانية متوسطة الأجل:** توفر هذه الآلية منح تمويل متوسطة الأجل (2-5 سنوات) لكل دولة في الجماعة يكون قد تعين عليها أن تتخطى صعوبات أو تواجه تهديداً خطيراً ممثلاً في مصاعب في ميزان المدفوعات، ولا يحق لأي بلد من ناحية المبدأ أن يتلقى مساعدات مالية تزيد على 50% من حصته الدائنة الإجمالية. وما يميز هذا النوع من التسهيلات على باقي التسهيلات الأخرى سابقة الذكر أنها تخضع لشروط، فلدى منح المساعدة المالية المتبادلة أقر المجلس الالتزامات التي لا بد أن يتحملها البلد المستفيد حتى يستعيد توازنه الداخلي والخارجي. أخذاً بعين الاعتبار التوجيهات الكمية للسياسة الاقتصادية متوسطة الأجل مع تثبيت مبلغ وشروط الائتمان، ولاسيما بالمدة التي يستغرقها وسعر الفائدة المفروضة عليه.

إن التمويل المقدم من قبل جميع البلدان الدائنة المشاركة، سيأتي متناسبا مع الحصص التي قدمتها، إلا أن المجلس قد يعفى بلد عضواً يعاني أو من المحتمل أن يعاني من صعوبات في

ميزان مدفوعاته. أو يعاني تدهورا مستمرا في احتياطاته من النقد الأجنبي من جراء مشاركته في تمويل الدعم. وإذا كان البلد العضو يواجه مصاعب في ميزان المدفوعات. فإن بوسعه طرح مطالبه بالطرق التالية:

— تحويل استحقاقه داخل النظام.

— إعادة تمويل مساهمته داخل النظام.

— التبكير بسداد استحقاقه على بلد مدين.

• **صندوق النقد الأوروبي:** وهو الركيزة الثالثة التي يقوم عليها النظام النقدي الأوروبي،

وقد تم إنشاؤه لتلافي السلبيات التي نجمت عن العمل بالصندوق التعاون النقدي الأوروبي في النظام السابق، فصندوق النقد الأوروبي يعمل على التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء، وعلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لها. وقد تم وضع الخطط الرئيسية لإنشائه في اجتماع مجلس الجماعة الأوروبية في بريمن في 7 جوان 1978، وفي بروكسل في 5 ديسمبر 1978. ونظرا لبعض الصعوبات التي واجهت مرحلة إنشائية، فقد تقرر أن يستمر العمل بصندوق التعاون النقدي الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها سنتين، ثم يحل محله صندوق النقد الأوروبي، على أن يباشر مهامه، ولو في النطاق الضيق باعتباره بنكا مركزيا أوربيا¹. ولقد كان الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو:²

— الاستفادة الكاملة من وحدة النقد الأوروبية بوصفها دعامة الاحتياطي ووسيلة للتسويات.

— تحسين التنسيق بين سياسات سعر الصرف، سواء على صعيد الجماعة أو مع عملات الطرف

الثالث، فضلا عن الارتقاء بالتنسيق بين السياسات النقدية.

— تعزيز الاستقرار في اقتصاديات الدول الأعضاء.

• **وحدة النقد الأوروبية:** وهي عبارة عن سلة تتكون من الأوزان النسبية لعملات الدول

الأعضاء في المجموعة الأوروبية، ويعود سبب إنشاء واستحداث هذه العملة الأوروبية هو رغبة الجماعة الاقتصادية الأوروبية، في إقامة نظام دائم وفعال لأسعار الصرف يضم كافة عملات الدول الأعضاء، وأن تحل هذه العملة محل الدولار في التسويات و العملات الخارجية بين الدول الأعضاء. تتكون هذه العملة الأوروبية من سلة من مقادير محددة وثابتة من عملات الدول التسعة الأعضاء في الجماعة وقد بلغت قيمة هذه السلة في 28 جوان 1974: 1.20635 دولار أمريكي، إن هذه المقادير الثابتة للعملات المشتركة في وحدة النقد الأوروبية يتم تحديدها على أساس الوزن النسبي لكل عملة مشتركة، والذي بدوره يتحدد على أساس نصيب كل دولة في المبادلات الاقتصادية داخل الجماعة الأوروبية، قيمة ناتجها القومي الإجمالي، نصيبها في تقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 116. 117.

² رينيه ماسيرا، سلفاتوري روسي، مرجع سابق، ص 397.

الأجل داخل الجماعة التي تم إنشاؤها في فيفري 1970، ويتم تغيير الأوزان النسبة للعملات دوريا كل 5 سنوات أو في حالة حدوث تغيير في قيمة أي عملة بنحو 25% أو أكثر. كل عملة من عملات دول المجموعة المشتركة في وحدة النقد الأوروبية أو ما يصطلح عليها بالأيكو سعران للصرف؛ الأول وهو معدل مركزي بالعملة الأوروبية أي سعر للوحدة من العملة محل البحث معبر عنه في شكل وحدات من العملة الأوروبية، وهو ما يطلق عليه بالمعدل الثابت. والسعر الثاني وهو معدلات ثنائية بالنسبة للعملات التسع تجاه بعضها البعض من كل عملة محددة أخرى، وبهذا يكون لكل عملة ثماني معدلات ثنائية. ويسمح بتقلب أسعار تلك العملات اتجاه بعضها البعض في حدود 2.25% ارتفاعا وانخفاضا عن المعدلات المركزية الثنائية، و6% بالنسبة لإيطاليا.

وتقوم وحدة النقد الأوروبية (الأيكو) بعدة وظائف أهمها:

— كوحدة للحساب في نطاق التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة التي تمنحها تلك الدول لبعضها، أو تتلقاها من بعضها بهدف التدخل في أسواق الصرف الأجنبية.
— أساس لتحديد الاختلاف في المؤشرات الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء.
— تقوم بدور القاسم المشترك لأسعار صرف عملات دول الجماعة المشتركة في تلك الوحدة النقدية.

— وسيلة لتسوية المدفوعات بين السلطات النقدية للدول الأعضاء، وتنفيذ التحويلات و الشيكات و والأذونات، كما يتم بها فتح ودائع في البنوك داخل وخارج الاتحاد الأوروبي. وعليه نلاحظ بأن وحدة النقد الأوروبية (الأيكو) تقوم بكل الوظائف العادية للنقود، ماعدا وظيفة وسيط في المبادلات اليومية بين الأفراد. إن للوحدة النقدية الأوروبية دور كبير في تحقيق التكامل بين الأسواق المالية الأوروبية في إطار الاتحاد النقدي الأوروبي، كما أنها تساهم في تلاشي مخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتحقق الاستقرار في أسعار الفائدة وتكاليف التحويل، صف إلى ذلك أنها تؤدي إلى تكوين منطقة مستقرة نقديا، تساهم في تقارب السياسات و التطورات المالية بين الدول الأعضاء، تؤدي في النهاية إلى تدعيم التكامل النقدي الأوروبي¹.

4 - معاهدة ما ستريخت ومرآحل تنفيذ الوحدة النقدية الأوروبية

في جوان 1988 قام المجلس الأوروبي بعقد اجتماع بهانوفر الألمانية، تم من خلاله تشكيل لجنة من الخبراء بقيادة ديلور، والتي تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، وهذا من أجل وضع خطة لإقامة وحدة نقدية أوروبية. وقد قامت المفوضية الأوروبية التي كان يترأسها جاك ديلور في جوان 1989، بتقديم تقرير عرف بتقرير ديلور إلى القمة الأوروبية التي انعقدت في مدريد ولم يستطع تقرير ديلور في حقيقة الأمر الإجابة على السؤال الرئيسي، فيما إذا كانت

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 118 - 122.

أوروبا تحتاج إلى وحدة نقدية؟، وقام التقرير بالإجابة عن سؤال افتراضي، وهو كيف تحقق أوروبا الوحدة النقدية. وقد اقترح التقرير تحقيق الوحدة النقدية عن طريق 03 مراحل:

المرحلة الأولى: وتسمى بمرحلة التنسيق والتعاون، وتبدأ في 01 جويلية 1990، يتم من خلالها استكمال السوق الأوروبية الموحدة، من خلال رفع القيود على حركات رؤوس الأموال، مما يزيد في درجة التقارب الاقتصادي و الوصول إلى تحقيق معدلات أسعار صرف ثابتة. كما يتم من خلال هذه المرحلة إدخال جميع عملات دول الاتحاد التي مازالت معومة ضمن آلية سعر الصرف الأوروبي.

المرحلة الثانية: و التي تسمى بالمرحلة الانتقالية، من خلالها يتم الرفع من درجة التنسيق بين السياسات الاقتصادية، من أجل إحداث المزيد من التقارب بين الاقتصاديات الأوروبية؛ وهذا يكون عن طريق التضييق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية سعر الصرف الأوروبي، وإنشاء نظام للبنوك المركزية، والتي تكون مهمته بالدرجة الأولى الانتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة التطبيق، إذ من خلالها يتم الانتقال من أسعار الصرف الثابتة وغير قابلة للتغيير إلى تطبيق سياسة نقدية موحدة. كما يتم اعتماد عملة أوروبية موحدة على مستوى الجماعة الأوروبية، يقوم البنك المركزي الأوروبي بإصدارها.

بعد تقرير لجنة ديلور حدثت تطورات عديدة فيما يتعلق بالوحدة النقدية الأوروبية، بانضمام اسبانيا إلى آلية سعر الصرف الأوروبي في جوان 1989، مستفيدة من الهامش الأوسع لتقلب أسعار الصرف 6٪ هبوطاً أو صعوداً، انضمام بريطانيا إلى سعر الصرف الأوروبي في أكتوبر 1990. انضمام إيطاليا إلى الهوامش الضيقة لأسعار الصرف 2.25٪ بدلا من 6٪ في جانفي 1990، انعقاد قمة ماستر يخت بهولندا يومي 10/09 ديسمبر 1991.¹

أ - مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية وفق معاهدة ماستر يخت

لقد اهدت معظم دول الجماعة الأوروبية في مطلع التسعينات إلى ضرورة إدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، لمواكبة التطورات الجديدة في علاقتها الاقتصادية و النقدية البينية، وقد حفز المجلس الاقتصادي الأوروبي على إعلان معاهدة جديدة التي جرى التوقيع عليها بتاريخ 9-10 ديسمبر 1991 بـماستريخت الهولندية. وقد قدمت هذه الاتفاقية لاعتمادها من قبل الدول الأعضاء في 7 فيفري 1992، بحيث تصبح سارية المفعول في 01 جانفي 1993، إلا أن تنفيذها تأخر حتى 01 نوفمبر 1993 وذلك بسبب بعض الاعتراضات و التحفظات التي قدمتها ألمانيا، وقد كان تقرير ديلور هو أحد الأسس الرئيسية التي قامت عليها اتفاقية ماستريخت، إذا من خلال هذه الاتفاقية وفق رؤساء دول وحكومات دول الجماعة الأوروبية على

¹ فاروق محمد الحمد، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

المقترحات المتعلقة بالانتقال إلى الوحدة النقدية الأوروبية الواردة في تقرير دي لور، وعليه شكلت معاهدة ماستريخت الأساس التي قامت عليه الوحدة النقدية الأوروبية عام 1999، كما تم وفقا لها تغيير مسمى الجماعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي¹. وقد وضعت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة النقدية وفقا مايلي:

المرحلة الأولى: 1990-1994: كانت هذه المرحلة قد بدأت وفقا ما جاء في تقرير دي لور في جوان 1990 على أن تنتهي في أول جانفي 1994، حيث من خلال هذه المرحلة ينبغي أن يتم² — دخول كل عملات الدول التي مازالت خارج آلية سعر الصرف الأوروبي بالانضمام إلى نطاق تلك الآلية.

— التحرير الكامل لحركة رؤوس الأموال داخل سوق الجماعة الأوروبية، والعمل على تحسين وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بينها.

— تنسيق السياسات النقدية والمالية.

— زيادة موازنة الاتحادات الأوروبية من خلال زيادة حصة كل عضو من 1.2% إلى 1.27% من الدخل القومي.

وقد اتفقت الدول الأعضاء على أن تقوم اللجنة الأوروبية في تلك المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة و الدين الحكومي للدول الأعضاء، على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993³

المرحلة الثانية: 1994-1996: حددت معاهدة الجماعة الأوروبية بداية المرحلة الثانية للوحدة النقدية في 01 جانفي 1994 وتنتهي في 31 ديسمبر 1996 حيث يتم من خلال لها تحقيق مايلي⁴:

— تحاشي العجز الزائد في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.

— إنشاء لجنة نقدية ذات صفة استشارية هدفها تنمية سياسات الدول الأعضاء لأقصى مدى مطلوب لتشغيل السوق الداخلية.

— إحلال المعهد النقدي الأوروبي محل صندوق التعاون النقدي على أن يتم تصفيته عندما يتم إنشاء البنك المركزي الأوروبي في المرحلة الثالثة.

— أن يستند المعهد النقدي الأوروبي إلى تقوية التعارف بين البنوك المركزية الوطنية للدول الأعضاء، وتدعيم التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء بهدف ضمان استقرار الأسعار، كما يعمل على تسهيل استخدام وحدة النقد الأوروبية، واتخاذ الأساليب الضرورية اللازمة لتنفيذ سياسة نقدية واحدة.

¹ Jean -Pierné Fougère, économie européenne, presse de science, paris, France, 1999, pp 55 56

² فاروق محمد الحمد، مرجع سابق، ص 33 34.

³ مغازي شلبي علي، اليورو و الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، ط1، زهران الشرق، القاهرة، مصر، 2000، ص 110.

⁴ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 129.

المرحلة الثالثة: 1997 – 2002: هي مرحلة تنفيذ الوحدة النقدية، ودخلت فيها الدول التي ظهرت عام 1998، أنها ملبية لمعايير الاستقرار (التقارب) استنادا لبيانات عام 1997، وقد تم إنشاء البنك المركزي الأوروبي لها، الذي يكون مع البنوك المركزية الوطنية (النظام الأوروبي للبنوك المركزية)، حيث أن جميع البنوك المركزية في دول الوحدة النقدية تتبع سياسة موحدة بشأن النقد وسعر الصرف. إلا أن السياسة النقدية تصبح من مسؤولية البنك المركزي الأوروبي حصرا و يحدد سعر الصرف بين عملات الدول الأعضاء مقابل اليورو، و يمثل هذا البنك السلطة النقدية فوق القومية¹، وقد تم خلال هذه المرحلة تحقيق الانجازات التالية:

— تثبيت أسعار الصرف بين الدول المشاركة بصورة نهائية غير قابلة للتعديل، و يصاحب هذا التثبيت الإعلان عن ميلاد الوحدة النقدية الأوروبية الجديدة (اليورو).

— تشكيل لجنة اقتصادية ومالية تحل محل اللجنة النقدية، تختص بمراقبة المركز المالي و الاقتصادي للدول الأعضاء.

— يدار النظام الأوروبي المركزي بواسطة أجهزة اتخاذ القرار للبنك المركزي الأوروبي والذي يضطلع بالمهام التالية:

— الاحتفاظ بالاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي للدول الأعضاء مع تحديد كيفية إدارة هذه الاحتياطات وتوظيفها.

— وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي داخل دول المجموعة.

— العمل على تدعيم السياسات الاقتصادية العامة في دول الجماعة الأوروبية.

— المحافظة على استقرار الأسعار بين دول الاتحاد الأوروبي.²

ولقد أكدت معاهدة ماستريخت على استقلالية البنك المركزي الأوروبي ولقد أقرت لمساعدته في تنفيذ مهامه، سياسات صارمة تتعلق بالدرجة الأولى بالاستقرار النقدي و الحد من معدلات التضخم، وإدارة سياسة الاقتصاد الكلي على المستوى الأوروبي.

ب- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية

لقد حددت معاهدة ماستريخت المعايير اللازم توفرها في الدول طالبة الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وهذه المعايير هي:

- **معدل التضخم:** وهو معيار للمحافظة على توازنات المكاسب التي حققتها الدول، كما أنه أداة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم القوة الشرائية لليورو، وعليه يشترط على الدولة طالبة الانضمام إلى منطقة اليورو، ألا يزيد معدل التضخم فيها عن 1.5% بالنسبة لمتوسط معدلات التضخم في أقل ثلاث دول حققت انخفاضا في معدل التضخم.

¹ فاروق محمود الحمد، مرجع سابق، ص 35.

² محمد راشدي ابراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 130.

- **نسبة عجز الموازنة:** وهو معيار جعل موارد الدولة حقيقية فعلية مناسبة لتغطية إنفاقها. وهو يعمل على تحقيق فعالية التوازن المالي، و ينص هذا المعيار على ألا يزيد عجز الموازنة العامة للدولة طالبة الانضمام إلى منطقة اليورو عن 3٪ من ناتجها الإجمالي. وبالتالي هذا المعيار يحتم على الدول أعضاء منطقة اليورو بتجنب الإنفاق الغير مبرر، لماله من انعكاس سلبي على زيادة الإنتاج القومي، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بكل دولة. وعليه فإن هذا المعيار يهدف إلى تقوية النظام الإنتاجي داخل اقتصاد كل دولة، بما يسمح بنمو القيمة المضافة، وبما يسمح بزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول أعضاء منطقة اليورو، كما يعمل على تقوية النظام المالي لكل دولة.
- **الدين العام:** وهو معيار يتعلق بالقدرة على خدمة الدين وعلى إدارته إدارة كفؤة ورشيقة، وينص هذا المعيار على ألا يتجاوز الدين العام للدولة طالبة الانضمام إلى منطقة اليورو 60٪ من ناتجها المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالتالي فإن هذا المعيار يهدف إلى تأكيد القدرة المالية للدولة على سداد الدين العام، وأن هذا الدين لا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي للنظام النقدي الأوروبي.
- **سعر الفائدة:** وهو معيار نقدي ائتماني حاكم ومتحكم في عمليات الاستثمار وفي توازنات الاستثمار، و ينص هذا المعيار على ألا تزيد الفائدة طويلة الأجل عن 7.5٪ كحد أقصى، وألا تزيد عن 2٪ عن متوسط أسعار الفائدة في الدول الثلاث التي حققت أقل نسبة في معدلات التضخم بالنسبة للدول طالبة الانضمام إلى منطقة اليورو، وبالتالي نجد بأن هذا المعيار يمهد لسياسة نقدية ومالية مستقرة، ومكافحة التأثيرات الانكماشية التي تحدث نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة عن 7.5٪
- **سعر الصرف:** وبموجب هذا المعيار يجب على الدولة طالبة الانضمام إلى منطقة اليورو أن تحافظ على آلية سعر صرف عملتها، ضمن الهوامش الضيقة المسموح بها، في حدود 2.25٪ ارتفاعا وانخفاضا، وهذا في العامين السابقين للانضمام إلى المنطقة النقدية.¹

2 - تحول الاتحاد الأوروبي إلى منطقة اليورو

لقد تم من خلال اجتماع القمة الذي عقدت في مدريد في ديسمبر 1995، إقرار المجلس الأوروبي بناءً على اقتراح ألماني تعديل اسم العملة الأوروبية من الأيكو إلى اليورو وعلى أن يبدأ التعامل باليورو في جانفي 1999، وأن تنتقل جميع الحقوق و الالتزامات المقدمة بالأيكو إلى اليورو وعلى أساس 1 أيكو = 1 يورو¹.

¹ محسن الخضير، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 83 - 88.

² مغازي شلبي على، مرجع سابق، ص 27.

فالبيورو هو العملة الأوروبية الموحدة التي حلت محل عملة 11 دولة أوروبية: أيرلندا، فنلندا، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، لكسمبورج، النمسا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا البرتغال ثم بعد ذلك توسعت المجموعة حتى وصلت إلى 17 دولة أوروبية بانضمام كل من: قبرص، اليونان، مالطا، سلوفاكيا، سلوفينيا، استونيا.

أما عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقد وصل إلى 28 دولة، فبالإضافة إلى دول منطقة اليورو (وهي الدول التي تخلت عن عملتها الوطنية و تبنت عملة اليورو في تعاملاتها الداخلية والخارجية، أما الدول الأخرى المشكلة للاتحاد الأوروبي فهي الدول التي حافظت على عملتها الوطنية ولم تتبنى عملة اليورو في تعاملاتها) نجد: الدانمارك، رومانيا، لتوانيا، إنجلترا، كرواتيا، بلغاريا، السويد، المجر، بولندا، جمهورية التشيك، لاتفيا.

لقد حدد المفوضية الأوروبية ثلاث مراحل لتحول دول الاتحاد الأوروبي للتعامل بالبيورو في معاملاتهم اليومية بين الأفراد وهذه المراحل هي¹:

المرحلة الأولى: تمتد من ماي 1998 - جانفي 1999، حيث من خلالها يتم تحديد الأعضاء التي تشارك في اليورو منذ بدايته، وقد تم الانتهاء من هذه المرحلة في ماي 1998، بتحديد الإحدى عشر دولة المشاركة في اليورو منذ بدايته وهي: ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، هولندا، لكسمبورغ، النمسا، بلجيكا، فنلندا، أيرلندا، وقد أطلق عليها دول الموجة الأولى، وقد تم اختيارها بناء على مراجعة مؤشرات الاقتصادية، والوقوف على مدى استيفائها لشروط الانضمام لليورو. كما تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي، إضافة إلى قيام الدول الأعضاء في منطقة اليورو بإجراء بعض التعديلات التشريعية، والتصديق على التشريعات الخاصة بالتحول إلى اليورو، و اتخاذ الترتيبات الخاصة بسك الوحدات المعدنية، وإصدار أوراق البنكنوت لليورو. كذلك في هذه المرحلة تم الإعلان عن الأسعار الثنائية بين عملات دول منطقة اليورو و التي سوف يتم العمل بها ابتداء من جانفي 1999.

المرحلة الثانية: وتمتد من جانفي 1999 إلى جانفي 2002، ويصطلح عليها بمرحلة التعامل المزدوج، وهي بمثابة مرحلة انتقالية، يتم من خلالها الجمع بين النظام القديم والنظام الجديد في نطاق التعامل بالعملات، حيث من خلالها سيبدأ ميلاد اليورو في 1 جانفي 1999 وتثبيت سعر التبادل بين اليورو و العملات المشاركة في هذا النظام تحديدا نهائيا. كما سيتم استخدام اليورو كوحدة نقدية في البورصات و الأسواق المالية وبين البنوك، وفي تقديم القروض بين دول المجموعة الأوروبية، وتصدر به الأسهم و السندات الجديدة التي تستحق بعد جانفي 2002 بما أن اليورو يكون قد عمم في الاستخدامات اليومية. وما يميز هذه المرحلة أيضا، هو حرية الأفراد في

¹ صفوة عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص

التعامل سواء باليورو أو بالعملات الوطنية، وهذا في ظل ثبات سعر الصرف بينهما، كما سيتم توحيد أسعار الفائدة على مستوى منطقة اليورو، ولن يسمح بالتحويل المباشر بين العملات الوطنية، وإنما يجب أن يتم التحويل باليورو. وسيبدأ في هذه المرحلة البنك المركزي الأوروبي بممارسة مهامه في رسم السياسة النقدية، وتقوم البنوك المركزية الأوروبية بتحويل كل أعمال السوق النقدية باليورو.

المرحلة الثالثة: جانفي 2002 : وهي المرحلة النهائية لليورو بحيث يدخل تعاملات الأفراد اليومية و ستبدأ هذه المرحلة الأخيرة، بطرح الأوراق النقدية، والقطع المعدنية لليورو في التداول اليومية لسكان الدول الأعضاء في منطقة اليورو و الذي قدر آنذاك بـ 290 مليون نسمة، وسيتم سحب العملات الوطنية للدول الأعضاء، ودفع أجور العمال و الموظفين باليورو. لكن يجب الإشارة في هذا الصدد أن التعامل المزدوج سيبطل حتى 30 جوان 2002 كأقصى حد، وفي 1 جويلية 2002 يصبح اليورو هو العملة الوحيدة ذات الصفة القانونية في التداول وتسوية المعاملات و المدفوعات. وعليه يصبح اليورو دليلا عمليا على الوحدة النقدية بعدما كان مجرد فكرة وربما حلم يراود الأوروبيين.

3 - أهم الأزمات التي ضربت النظام النقدي الأوروبي

واجه النظام النقدي الأوروبي عدة أزمات في تسعينيات القرن الماضي، والتي كادت أن تعصف به، وتحول دون استكمال خطوات ومراحل الوحدة النقدية الأوروبية، وذلك على الرغم من النجاح الكبير الذي حققه هذا النظام، في تحقيق الاستقرار في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء منذ بداية الثمانينات¹، وهذه الأزمات هي: أزمة سبتمبر 1992 وأزمة أوت 1993.

أ - أزمة سبتمبر 1992 (انخفاض سعر الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية)

لقد نتج عن الوحدة الألمانية تكاليف باهظة، أسفرت عن ارتفاع معدلات البطالة، مما حتم على البنك المركزي الألماني (البوندسبنك)، رفع سعر الفائدة على المارك الألماني، من أجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وقد ترتب على هذه الأحداث، زيادة تدفق رؤوس الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية إلى ألمانيا، فارتفعت قيمة المارك الألماني إلى 1.4430 مقابل الدولار الأمريكي، وفي ظل حالة الركود التي كان يعاني منها الاقتصاد البريطاني وارتفاع معدلات البطالة، حدث تدهور في سعر صرف الجنيه الإسترليني، حيث انخفض بـ 15% من قيمته مقابل المارك الألماني، وانخفضت الليرة الإيطالية بـ 7% مما أدى إلى خروجها من آلية سعر الصرف الأوروبي، بينما انخفضت قيمة كلا من البيزتا الإسبانية بنسبة 5% و الجنيه الإيرلندي بـ 10%، ولكنها لم تخرج من آلية سعر الصرف الأوروبي.

¹ John Sloman et Alison Wrid, Principes d'économie, Pearson Education, 7 édition, France, 2011, p 673

ومن أجل المحافظة على مكانة الجنيه الإسترليني في آلية الصرف الأوروبي، فقد قام بنك إنجلترا في 16 سبتمبر 1992 بشراء 10 مليارات جنيه إسترليني ورفع سعر الفائدة مرتين، إلا أن تلك المحاولات لم تفلح في المحافظة على سعر صرفه، ضمن آلية سعر الصرف الأوروبي، وعليه قررت الحكومة البريطانية الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبي. أما فيما يخص الليرة الإيطالية، فيرجع بداية الأزمة التي واجهتها إلى أكتوبر 1991 نتيجة لما قامت به ألمانيا لمواجهة تكاليف وحدتها، فاتجهت الأموال من البنوك الإيطالية إلى البنوك الألمانية نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة في ألمانيا، فانخفضت قيمة الليرة الإيطالية بمعدل 7٪ ومن أجل مواجهة هذه الوضعية قام البنك المركزي الإيطالي برفع سعر البنك أكثر من مرة، من أجل المحافظة على سعر صرف الليرة الإيطالية بما تسمح به آلية سعر الصرف الأوروبية، ولكن الظروف الداخلية التي كانت تميز الاقتصاد الإيطالي بانخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 1.2٪ عام 1992، وارتفاع معدلات التضخم إلى 5.4٪ والبطالة إلى 11.1٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، قد ساهمت مع الظروف الخارجية سابقة الذكر إلى تخفيض سعر صرف الليرة الإيطالية وخروجها من آلية سعر الصرف الأوروبية.¹

ب- أزمة انخفاض قيمة الفرنك الفرنسي (أغسطس 1993).

تعرض النظام النقدي الأوروبي لأزمة خطيرة، في منتصف عام 1993، وذلك بسبب تعرض الفرنك الفرنسي في جويلية 1993 للعديد من المشاكل، حيث تراجع سعر صرفه بشكل مفاجئ أمام المارك الألماني إلى مستوى 3.42 فرنك للمارك، مقتربا من أدنى مستوى له داخل آلية سعر الصرف الأوروبي.

ويرجع سبب الانخفاض في قيمة الفرنك الفرنسي، إلى التوقعات المتشائمة بخصوص مستقبل الاقتصاد الفرنسي، خاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة، والنمو الاقتصادي، حيث يشهد انخفاضا في ذلك العام بمعدل 1٪، وارتفاع معدل البطالة إلى 11.5٪.²

وفي ظل هذه الأحداث قرر البنك المركزي الألماني في 29 جويلية 1993، بالإبقاء على سعر البنك عند 6.75٪، كما رفض خفض سعر الفائدة على المارك الألماني، رغم الضغوط الداخلية والخارجية، ويرجع سبب الإبقاء على سعر الفائدة مرتفع نتيجة زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد الألماني التي وصلت إلى 7.1٪ بدلا من النسبة المخطط لها والتي كانت في حدود 6.5٪. ومن أجل مواجهة معدلات التضخم المرتفعة، وبسبب هذه الأحداث تعرضت أسواق العملات الأوروبية إلى اضطرابات كبيرة، حيث قام المضاربون والمستثمرون ببيع كل ما يملكونه من العملات الأوروبية الضعيفة، كالفرنك الفرنسي، البيزتا الإسبانية، الاسكودا البرتغالية، و الكرونة

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، والوحدة النقدية الأوروبية تأثيرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص

421 - 423.

² محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 143.

الدانمركية، مما جعل البنوك المركزية لدول الاتحاد الأوروبي تبدل كل ما في وسعها من أجل منع المضاربين من القضاء على آلية سعر الصرف الأوروبي، حيث قامت بإنفاق حوالي 17.25 مليار دولار من أجل مساندة العملات الأوروبية الضعيفة.

وأمام هذه الأحداث اجتمع وزراء المالية للجماعة الأوروبية في 2 أوت 1993، وقد ترتبت على اجتماعه اتفاق يتم بمقتضاه توسيع هامش تقلب أسعار صرف العملات داخل النظام الأوروبي، عدا المارك الألماني و الجليدار الهولندي إلى 15٪، بدلا من النسبة السابقة والتي تقدر بـ 2.25٪ للعملات القوية و 6٪ للعملات الضعيفة. وعليه أصبحت صورة النظام النقدي الأوروبي كما يلي:

— النظام القديم ويضم كل من المارك الألماني و الجليدار الهولندي.

— نظام الصرف الأوروبي الجديد و الذي يتضمن هامش تذبذب الأسعار بمعدل 15٪ صعودا وهبوطا، ويضم كل من الفرنك الفرنسي، الفرنك البلجيكي، الكرونة الدانمركية، الليرة الإيطالية، البيزتا الإسبانية، الجنيه الأيرلندي، الاسكودا البرتغالية، والدارخما اليونانية.

— خروج الجنيه الإسترليني من نظام آلية سعر الصرف الأوروبي بالكامل.

ويتضح مما تقدم أن الأسباب التي أدت إلى أزمة أغسطس 1993 يرتبط بطبيعة عمل النظام النقدي الأوروبي، حيث نجد أن السبب المباشر لها، هو رفض البنك المركزي الألماني تخفيض سعر البنك الرئيسي من جهة، والحد الأدنى للفائدة على القروض و التي كانت تقدر بـ 3.75٪، وهذا بطبيعة الحال بسبب معدلات التضخم المرتفعة حيث بلغت 4.3٪، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وظهور عجز بالموازنة العامة. ضف إلى ذلك أن السبب الثاني المباشر لهذه الأزمة يتعلق بالطبيعة الغير منطقية لعمل النظام النقدي الأوروبي، إذا أنه يقوم على تثبيت عملات الدول المشتركة بين بعضها البعض، في حين توجد فوارق كبيرة في معدلات التضخم بين هذه العملات، فإذا كان هامش التقلب الضيق المتفق عليه هو 2.25٪، و كانت إحدى العملتين في أدنى مستوى لها، و الأخرى في أعلى مستوى لها، فإن هامش التذبذب بين العملتين قد يصل إلى 4.5٪، وقد يصل ما بين لحظتين معينتين ما بين سعري صرف عملتين إلى 9٪. وبالتالي فإن هاته الفوارق الكبيرة في معدلات التضخم، تتطلب مراجعة مستمرة لأسعار الصرف بهدف تصحيحها.

ولا يخفى على أحد أن الأوضاع التي كان يمر بها الاقتصاد العالمي قد ساهمت هي الأخرى في ظهور هذه الأزمة، وأهم هذه الأسباب نجد:

— تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية وسيادة حالة الركود العالمي في الدول الصناعية الكبرى، وقد تأخرت نتيجة لذلك حركة التجارة الدولية، بانخفاض معدلات النمو في الدول الصناعية، وانخفاض الطلب على السلع الرئيسية.

— نشاط عمليات المضاربة في الأسواق العالمية، بما فيها الأوروبية، حيث يقدر حجم الأموال التي كانت تنتقل بين الأسواق المالية يوميا بحوالي 1000 مليار دولار، وذلك سعيا وراء الربح و الاستفادة من الفوارق بين الدول المختلفة في أدائها الاقتصادي و أسعار عملاتها. كذلك للأوضاع الاقتصادية التي كانت تميز دول الاتحاد الأوروبي دور كبير في انفجار هذه الأزمة، فألمانيا تريد مكافحة التضخم و الاستثمار في تمويل وحدتها، فرنسا و إسبانيا تعملان على خفض الفوائد لمواجهة أزمة البطالة، إيطاليا تعمل على الحد من التضخم. أمام هذه الأهداف المتضاربة لدول الاتحاد الأوروبي يصبح التنسيق بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول أمر يكاد يكون مستحيل.¹

ج - مشكلات الوحدة النقدية الأوروبية

إن جوهر المشاكل التي تواجه الاتحاد النقدي الأوروبي، تنبع أساسا من وجود تباين في معدلات التضخم و البطالة واختلاف مستويات الاستخدام في أسواق العمل الأوروبية، وتباين في المراكز الخارجية لموازن مدفوعات الدول الأعضاء، ووجود عملات قوية تقابلها عملات ضعيفة، واختلاف في معدلات الفائدة وظهور تحركات مربكة لرؤوس الأموال، ضف إلى ذلك التباين بين أسعار الصرف الاسمية و الحقيقية، الأمر الذي جعل بعض الدول الأوروبية بعيدة عن الإيفاء بمعايير التقارب الاقتصادي التي وضعت في اتفاقية ماستريخت، ومن المشاكل التي واجهت الوحدة النقدية الأوروبية في مراحلها الانتقالية نجد:

— **التباين في أسعار الصرف الاسمية والحقيقة:** تعتبر أسعار الصرف الاسمية لعملات الدول الداخلة في آلية الصرف الأوروبية مثبت منذ 1987 حتى 1992، بعدما كانت متغيرة خلال الفترة 1979 – 1987، وقد قل التفاوت أحيانا وزاد في أحيان أخرى بين أسعار الصرف الاسمية والحقيقة لعملات دول الاتحاد الأوروبي، وأدى الجمود وعدم المرونة في أسعار الصرف المثبة خلال الفترة المذكورة سابقا، إلى تراجع المواقف التنافسية لبعض الدول الأعضاء، وذلك عندما أصبح معدل التضخم فيها كبير بسبب ضغوط الأجور وجمود هياكل الكلفة التي تعتبر عالية كذلك، ففي إيطاليا و السويد و البرتغال و إسبانيا و اليونان كانت معدلات التضخم فيها تفوق معدل التضخم المحددة بموجب اتفاقية ماستريخت

— **ارتفاع معدلات البطالة:** تعرضت المجموعة الأوروبية لمعدل بطالة مرتفع، إذ وصل عام 1994 إلى 10.8% مقابل 2.9% في اليابان، و6.8% في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وصل في نهاية 1993 عدد العاطلين عن العمل في الاتحاد الأوروبي إلى 18 مليون عامل وهو يساوي مجموع سكان بلجيكا و الدانمارك و أيرلندا مجتمعة.

¹ صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوروبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص 423 - 426.

إن ارتفاع معدل البطالة بنسبة معتبرة، يعكس ارتفاع في الحدود الدنيا للأجور، وفي ضرائب الضمان الاجتماعي، وإحلال رأس المال محل العمل، وجمود هياكل الأجور الاسمية والحقيقية، والجمود النسبي في سوق العمل الأوروبي، وضعف مرونة العمل داخل السوق الأوروبية لمعالجة البطالة والتضخم في آن واحد، وتوحي كل هذه المؤشرات بضرورة رفع درجة مرونة حركة العمل في سوق العمل الأوروبي لضمان مستوى مرتفع من التوظيف، وجعل أنماط الأجور القومية والإقليمية، متوافقة مع مستويات الإنتاجية واتجاهاتها، دون أن ينجم عن هذا التوافق وجود معدلات بطالة مرتفعة.

— **التباين في أسعار الفائدة:** إن التباين في أسعار الفائدة بين دول الاتحاد الأوروبي، يترتب عليه اختلاف في هياكل التكاليف وحركة رؤوس الأموال نحو الدول التي تأخذ فائدة أعلى، وقد عانت دول الاتحاد الأوروبي من الركود الاقتصادي خلال التسعينات من القرن الماضي، ومع ذلك كانت غير قادرة على إتباع سياسة نقدية توسعية، بسبب ارتفاع سعر الفائدة الألماني الذي يعتبر المركز الأساسي لأسعار الفائدة في الدول الداخلة في آلية سعر الصرف الأوروبي سواء منها الاسمية أو الحقيقية.¹

وتنشأ عن الزيادة في أسعار الفائدة من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي الأوروبي آثار ضارة على مسألة الاستقرار المالي في الاتحاد، وذلك لتأثر القطاعات الاقتصادية بسلوك أسعار الفائدة المرتفع من جهة، والعجز في موازين المدفوعات الناجم جزئياً عن الزيادة في مدفوعات الفائدة من جهة أخرى، ضف إلى ذلك أن التباين في أسعار الفائدة الاسمية داخل الاتحاد النقدي الأوروبي يقود إلى تدني مستوى الثقة باستقرار أسعار التبادل للعمات المتفق عليها حتى في ظل أسعار الصرف المثبتة منذ عام 1987.

4 - الآثار الاقتصادية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)

بقدر ما يكون للعملة النقدية الأوروبية (اليورو) من إيجابيات تعود على دول الاتحاد، سيكون لها آثار سلبية تتكبدتها هذه الدول نتيجة تنازلها على جزء من سياستها في هذا الميدان، فال يورو باعتباره كتلة نقدية ستكون له تأثيرات متعددة الجوانب ومتباعدة الاتجاهات على دول الاتحاد النقدي الأوروبي.

أ - الآثار الإيجابية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو).

للوحة النقدية الأوروبية انعكاسات إيجابية على اقتصاديات الدول الأعضاء في العديد من المجالات الاقتصادية، وأهمها على الإطلاق:²

— أن اليورو سيكون حافز ومشجع على النمو والاستثمار وبالتالي على التوظيف الشامل و الكامل للقوى العاملة و القضاء على البطالة، مما يعزز من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من

¹ هيل عجمي جميل، مرجع سابق، ص 91 - 94.
² محسن الخضري، مرجع سابق، ص 158 - 169.

الاضطرابات الاجتماعية الناجمة عن البطالة، ويعزز ويدعم سياسة زيادة الأجور ورفع الدخل وتقديم خدمات حكومية لسكان أفضل عما كان يقدم من قبل، وهذا عن طريق زيادة القدرة على ضبط الموارد المالية سواء السيادة للدولة أو غير السيادة للشركات، وزيادة في المجالات المتاحة أمام كل مواطن وأمام كل مشروع على امتداد السوق الداخلي، أمام منتجاته وتنوعها من خلال تعدد وتنوع الاستعمالات.

— سيكون اليورو عامل رئيسي نحو تخفيض التكاليف، لما يساهم به من تعزيز الاتجاه نحو الاندماج ما بين الشركات المتماثلة، ونحو مزيد من التنسيق ما بين الشركات المتكاملة وبالتالي زيادة حجم الإنتاج، وما ينجر عن ذلك من مزايا كبيرة، كتوزيع عناصر التكاليف الثابتة على عدد أكبر من الوحدات المنتجة مما يخفض من التكلفة الكلية، ويحسن القدرة البيعية، ويقلل الأسعار ويزيد الربحية، ويعطي ميزة تنافسية للشركات المندمجة في منطقة اليورو.

— سيؤدي اليورو إلى تمتع دول الاتحاد الأوروبي باقتصاديات الحجم الكبير و السعة الضخمة و النطاق الممتد، ناهيك عن اقتصاديات الترابط و التشابك و الاعتمادية المتبادلة القائمة.

— سيعمل اليورو على تحويل العقبات و المشكلات و الأزمات إلى محطات نجاح، ويعمل على زيادة الإدراك بأساليب الإنتاج الجديدة، وزيادة معدلات الابتكار و الاستثمار الابتكاري، وزيادة الاستفادة من التجارة الالكترونية.

— سيكون اليورو عامل رئيسي في توحيد المعاملات النقدية والمالية، وكل ما يتصل بأسعار الفائدة على القروض، والمعاملات الضريبة للشركات والمؤسسات، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة حريتها وحركتها وتفاعلها على المستوى الأوروبي والعالمي.

— ستوجد اليورو آلية جديدة دافعة للتوازنات الدولية النقدية والمالية، ومن ثم فإنه سوف يوجد ثقل نقدي تمويلي له تأثيره على حركة واتجاه رؤوس الأموال الدولية الساخنة وغير الساخنة، واحتلاله مكانة متميزة في أرصدة مراكز التفضيل النقدي في المؤسسات التمويلية، وعليه سوف يؤدي إلى إحداث مزيد من الاستقرار التوازني الحركي في أداء الأسواق المالية والنقدية العالمية، كما يؤدي إلى توليد المزيد من التفضيل الاستثماري للشركات المتعددة الجنسيات لإجراء معاملاتها والتزاماتها باليورو، ناهيك عن تنمية وتشجيع ودفع وحث الدول و الشركات الغير أوروبية على الاحتفاظ باحتياطياتها باليورو.

— تحسين الأداء الاقتصادي العام لدول الاتحاد الأوروبي، وما يعنيه من زيادة القدرة على امتصاص التأثيرات الانكماشية و الركودية.

— تخفيض مخاطرة أسعار الصرف وتقلباتها أمام المتعاملين استيرادا وتصدير مع دول أوروبا، مما سيؤدي إلى اكتساب المؤسسات المتعاملة معها مزايا تنافسية إضافية.

كما أن لليورو آثار إيجابية معتبرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن إبرازها فيما يلي:¹
 — فالليورو سيعمل على توفير الاحتياطات من العملات الأجنبية، والتي كانت تستخدم من أجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية، حيث أن الوحدة النقدية سترتب عنها تخفيض حجم الاحتياطات الرسمية من الذهب و العملات الأجنبية التي كان الأعضاء يحتاجون لحيازتها، ويقدر حجم تلك الاحتياطات التي يتم توفيرها لدول الاتحاد النقدي الأوروبي بحوالي 200 مليار دولار أو 4% من دخل تلك الدول.

— سيؤدي اليورو إلى تخفيض معدلات التضخم، وما يترتب عن ذلك من زيادة في القدرة التنافسية لدول منطقة اليورو في الأسواق الدولية مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية و دول أوروبا، وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض، الأمر الذي يشجع حركة اقتراض رجال الأعمال الأوروبيين لتحويل الاستثمارات الجديدة المحفزة للنمو الاقتصادي و الذي يمكن أن يشكل سند للعملة الأوروبية.

— سيساهم اليورو في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يشكل دعم حقيقيا للعملة الأوروبية الموحدة في التعاملات السوقية الحرة.

— سيؤدي اليورو إلى تخفيض معدلات البطالة، عن طريق زيادة معدل النمو الاقتصادي الشيء الذي سوف ينعكس إيجابيا في صالح العملات الأوروبية الموحدة، كذلك يساهم اليورو وبشكل كبير في زيادة التجارة البينية، وذلك نظرا لما توفره العملة الأوروبية الموحدة من مزايا انعكست إيجابيا على الميزان التجاري.

— سيؤدي استخدام اليورو إلى خلق سوق مالية واحدة متسعة للأسهم و السندات الأوروبية، بدلا من العديد الأسواق الوطنية الصغيرة، مما يؤدي إلى مزيد من الاستثمارات المالية عبر الحدود بين الدول الأعضاء، و إذا تحققت مكاسب الاندماج و الكفاءة فإن أسواق المال الأوروبية يمكن أن تنافس أسواق الولايات المتحدة الأمريكية في الحجم و الكفاءة خلال فترة قصيرة.¹

ب- الآثار السلبية للوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)

رغم الآثار الايجابية الناتجة عن الوحدة النقدية الأوروبية، إلا أن استخدام اليورو قد يؤدي إلى ظهور آثار سلبية، تمس الأداء الاقتصادي لدول منطقة اليورو، وهذه الآثار السلبية، يمكن اعتبارها نقاط ضعف للعملة الأوروبية الموحدة وهي:³

— قد يؤدي التجانس المؤسسي السائد بين معظم دول الاتحاد الأوروبي، إلى عدم التوافق بين المؤسسات و الظروف الاقتصادية في المناطق المضطربة، مما يشكل خطرا على المكاسب الناجمة عن تطبيق الاتحاد النقدي، وذلك أنه نظرا للاختلاف الكبير في الظروف الاجتماعية و

¹ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص ص 153. 154.

² مغازي شبلي علي، مرجع سابق، ص 58.

³ محمد راشدي إبراهيم مسعود، مرجع سابق، ص 165.

الاقتصادية من دولة الأخرى، وكذلك داخل الدولة نفسها فإنه من الملائم أن يكون حجم الإصلاحات مناسباً لكل دولة واحدة.

— في ظل استخدام اليورو، سيستعمل بعض الدول الأعضاء أعباء مالية تفوق غيرها من الدول، وذلك حتى تكون الدول الأقل نمواً دعماً لها ولزيادة التنمية فيها و امتداد لقطاعاتها ومرافقها، وذلك تلافياً لانعكاسات ضعف هذه القطاعات على مجمل الأداء الاقتصادي.

— مشكلة البطالة، حيث تبلغ معدلات البطالة في الأقاليم الأقل نمواً أكثر من عشرة أضعاف المعدلات في الأقاليم ذات النمو الأفضل، وتتركز مشاكل البطالة في البلدان و المناطق الواقعة في: فنلندا، ألمانيا الشرقية، أيرلندا، جنوب إيطاليا، جنوب إسبانيا، ومن المرجح ألا يكون للاتحاد النقدي أثر كبير على تلك المناطق مقارنة بالمناطق الأخرى، وذلك بسبب ارتباطاتها التجارية القليلة نسبياً مع باقي أعضاء الاتحاد، وربحها سيكون أقل نتيجة لاستبعاد أسعار الصرف، وتكون أكثر عرضة لصدمات المتباينة.

— إن خلق عملة أوروبية موحدة في ظل وجود بنك مركزي أوروبي موحد، وسياسة نقدية واحدة، سوف يقيد من حرية الاستقلال الاقتصادي، وسيادة الدول الأعضاء في رسم سياستها المالية والنقدية الملائمة لظروفها ومشكلاتها، وفي نفس الوقت الذي تتباين فيه هذه المشاكل من دولة لأخرى، مما يؤدي إلى اصطدام البنك المركزي الأوروبي بالمؤسسات الوطنية القائمة على اتخاذ القرارات الكفيلة بحل هذه المشكلات، مما سوف يعكس آثاره السلبية على أداء النظام النقدي للاتحاد، ومنه على مجمل الأداء الاقتصادي.¹

— تراجع قدرة البنوك الأوروبية على معالجة الاختلال المالي في مواردها و الناتج عن اختفاء مصدر تمويلي مهم متمثل في إيرادات تغيير العملات المرتبط بتباين أسعار الصرف بين العملات المختلفة.

— إن تبني العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) سوف يؤدي إلى تشويه سوق العمل في الاتحاد النقدي، من خلال المزيد من عمليات الهجرة من الأقطار ذات الأجور المنخفضة إلى الدول ذات الأجور المرتفعة، وكذلك إلى هجرة رؤوس الأموال من الدول ذات التكاليف المرتفعة إلى الدول ذات التكاليف المنخفضة، وهذا يؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية في اقتصاديات بعض الدول.²

— في ظل قيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه سوف تفقد الدول الأعضاء موردتهم من موارد التمويل الحكومي لزيادة الإيرادات، وهو أسلوب التمويل بالتضخم، وهو ما تعودت عليه الكثير من الدول لزيادة مواردها دون تحمل تكاليف، بغض النظر عن الأثر السلبي الناجم عنه، وعند

¹ فاروق محمود الحميد، مرجع سابق، ص ص 88 89.

² مجلة التمويل والتنمية، أسواق العمل الأوروبية والاتحاد الاقتصادي و النقدي، التحديات المنتظرة- صندوق النقد الدولي، عدد جويلية، 2000، ص ص 39 40.

فقدان هذا المصدر قد يدفع هذه الدول إلى اللجوء لأسلوب آخر لتعويض هذه الخسارة، وهو فرض مزيد من الضرائب مما يؤثر سلبيًا على رفاهية المواطنين.¹

5 - إدارة الوحدة النقدية الأوروبية في ظل الأزمات المالية.

تميز إدارة العلاقات النقدية الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بقيام مؤسسة دولية تشرف عليه وتنظمه طبقاً للأسس المتفق عليها. أما قبل هذه الحرب، فقد كانت استراتيجيات إدارة العلاقات النقدية الدولية يتم بحثها بعقد مؤتمرات، أو تحال إلى هيئات تقوم بدراسة مشكلات معينة تضع لها حلولاً جزئية قد لا تكون علاجاً تاماً للمشكلة، كما كان ينحصر مداها ضمن الدول المنضمة إلى هذه الهيئات من دون أن يكون هناك تضامن وتضافر دولي يعالج شؤون النقد والتجارة الدولية، مما أدى في كثير من الحالات إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية والمالية وزيادة القيود التي كانت تفرضها الدول على التجارة الدولية لتفادي مثل هذه الأزمات. لذلك كان لا بد من تنظيم العلاقات النقدية العالمية بما يكفل دوام التشاور والتباحث بين الدول المختلفة وإيجاد الحلول للاختلالات النقدية والمالية التي تواجهها هذه الدول. وقد تم الاتفاق في مؤتمر بريتون المنعقد سنة 1944 على إنشاء مؤسسة دولية (صندوق النقد الدولي) لتعمل على إقامة نظام دولي ملائم للعلاقات النقدية والمالية عن طريق إنشاء تنظيم دائم، تتهياً في ظل أسباب التشاور وتبادل وجهات النظر في حول إدارة العلاقات النقدية بين الدول. إن دول العالم المختلفة في سبيل سعيهم لإدارة ومواجهة الاختلالات المالية والنقدية التي تصيبهم، سعوا إلى إقامة اتفاقيات ثنائية وإلى إقامة تنظيمات نقدية إقليمية، التي هيأت لعدد كبير من الدول تسوية المدفوعات في ما بينها على أساس المعاملات المتعددة الأطراف. إن العالم بعد الحرب العالمية الثانية وفي سبيل تسيير وإدارة علاقته النقدية المتعددة الأطراف، شهد استمرار قيام المناطق النقدية المختلفة التي أهمها منطقة النقد الإسترلينية ومنطقة النقد الفرنسية وغيرهما. وباستعراض خصائص هذه المناطق نجد أنه ليس هناك ما يدعو للتمييز في المعاملات النقدية أو التجارية بين البلاد التي تنتمي إلى المنطقة النقدية نفسها، إذ تتميز هذه المناطق بثبات سعر الصرف المقرر وبوحدة تدابير الصرف والمدفوعات وتناسق السياسات التجارية في محيط البلدان المنتمية للمنطقة. ومما شهدته العالم بعد الحرب الثانية أيضاً - في سبيل ذلك - الجهود التي بذلت لإقامة نظام نقدي إقليمي في محيط دول أوروبا الغربية. وقد أدت هذه الجهود إلى قيام اتحاد المدفوعات الأوروبي سنة 1950 لينشئ نظاماً متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات في محيط أعضائه والمناطق النقدية التابعة لهم. لكن بمجرد أن أعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد قابلية عملاتها للتحويل للدولار الأميركي بالنسبة لغير المقيمين في 28 ديسمبر سنة 1958، انتهت مهمة اتحاد المدفوعات الأوروبي وحلت محله الاتفاقية النقدية

¹ مغازي شبلي علي، مرجع سابق، ص 64.

الأوروبية التي أقامت صندوقاً يزود دول أوروبا الغربية بالقروض القصيرة الأجل لمواجهة العجز الموقت في موازين المدفوعات. كذلك شهد العالم تأسيس ما يدعى " بالنوادي النقدية "، والتي هي عبارة عن اتفاق بين دولة معينة وبين عدد من الدول التي تعظم أهميتها في تجارتها الخارجية. وبمقتضى هذا الاتفاق، تتمتع الدولة العضو في النادي بحرية استخدام ما يتحقق لها من أرصدة دائنة بعملة إحدى دول النادي في سداد مديونيتها لأي دولة من الدول الاخرى المنضمة للاتفاقية. ومن أمثلة هذه النوادي الاتفاق المعقود بين البرازيل وثمانى دول أوروبية ويطلق عليه " نادي لاهانا " كذلك الاتفاق المعقود بين الأرجنتين و إحدى عشر دولة أوروبية ويطلق عليه " نادي باريس ". وبعد انتشار موجة التكتلات الاقتصادية بدأت تأخذ إدارة العلاقات النقدية الإقليمية شكل آخر متمثل في التكامل النقدي (الاتحاد النقدي)، حيث يعتبر في هذا الصدد الاتحاد النقدي الأوربي التجربة الرائدة في هذا المجال .

أ - السياسة المالية الاتحادية

تتم مناقشة السياسة المالية للإتحاد النقدي تحت ما يسمى المالية الفيدرالية، والتي تنفرد بثلاث وظائف أساسية وهي: الوظيفة التخصيصية، والوظيفة التوزيعية، والوظيفة الإستقرارية، هذه الأخيرة تتمثل في تحقيقي الاستقرار في النشاط الاقتصادي عن طريق محاربة التضخم والكساد، إذ تعتبر هذه الوظيفة مفضلة على مستوى الإتحاد النقدي، فحدوث تغيير في الوضع المالي لأي دولة في الإتحاد، يمكن أن يولد وفورات خارجية لدول أخرى أعضاء في الإتحاد النقدي، إذ أن قيام دولة معينة بتطبيق سياسة مالية توسعية، قد يؤدي إلى توليد منافع خارجية كتشجيع النمو والتوظيف، أو أضرار خارجية كزيادة الضغوط التضخمية في الإتحاد النقدي ككل. وفي كلتا الحالتين نجد أن المؤشرات الخارجية لم تقتصر على الوضع الداخلي لهذه الدولة، لذلك فهي غير مجبرة على تطبيق وضع مالي نموذجي من الناحية الاجتماعية من وجهة نظر الإتحاد النقدي، و إذا صح هذا الأمر بالنسبة لجميع الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي فليس هناك ضمان بأن يكون التوازن الكلي لسياسات المالية الوطنية، هو المرغوب فيه بدرجة كبيرة، ففي الحالة التي يتطلب فيها الأمر تطبيق سياسات مالية مكلفة اقتصاديا لمحاربة التضخم، يمكن أن تبرز مشاكل عدم كفاية السياسات المضادة لمحاربة التضخم، أو أن يقع عبء التكيف على كاهل عدد محدود من الدول، وهي الدول ذات أضعف وضع مالي. إن الآثار المترتبة عن السياسة المالية فيما بين الدول الإتحاد النقدي (عجز كبير في الموازنة في دولة واحدة أو أكثر من دول أعضاء الإتحاد النقدي)، تتمثل في وجود طلب كلي أكبر وأسعار فائدة أعلى، هذه الدول التي تشهد هذا العجز، وارتفاع سعر الصرف المعموم اتجاه العالم الخارجي، وظهور آثار تضخمية بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى، وهذه الآثار في حقيقة الأمر هي غير مستحبة على مستوى الإتحاد النقدي، خاصة إذا خرجت الدورات التجارية الوطنية عن السيطرة أو كانت الصدمات قريبة من التماثل، وبالتالي عند تصميم سياسة مالية على مستوى الإتحاد النقدي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار:

— أولوية السياسات المالية الوطنية.

— تنسيق بين هذه السياسات المالية.

— ترك مجال كاف لعجز الموازنات الوطنية للسماح بعمليات التثبيت الفعالة¹

- السياسة المالية ومواجهة الصدمات اللامتماثلة

في ظل إتحاد نقدي يكون للسياسة المالية الاتحادية دور كبير في تنشيط الاقتصاديات الوطنية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والذي بدوره ينعكس على زيادة الناتج الوطني وأسعار الفائدة. فالسلطة العليا المسؤولة عن تنسيق السياسة المالية الوطنية وتنفيذ السياسة المالية الاتحادية، سوف تقوم بتوزيع النفقات العامة الاتحادية حسب احتياجات الدول الأعضاء التي تعرضت إلى اختلالات اقتصادية، وتسهر على ضبط الإنفاق المالي بكل دولة عضو حسب ظروفها الاقتصادية. فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والتي تعتبر أهم آليات مواجهة الصدمات اللامتماثلة في الإتحاد النقدي. كما أن ارتفاع الناتج الوطني من شأنه أن يزيد في الطلب الكلي للدول الصغيرة المتضررة من الأزمة المالية، ويساهم في إعادة عجلة النشاط الاقتصادي. ضف إلى ذلك أن تحويل الادخار من الدول الأعضاء في الإتحاد الغير متضررة إلى الدول التي تعاني من معضلة الأزمة المالية، من شأنه أن يساهم في إعادة إحياء دور الأسواق المالية في تنشيط الاستثمار والمشاريع الاقتصادية وهي آلية فعالة في مواجهة الأزمات المالية على مستوى الإتحاد النقدي.

- الأزمات المالية والمتغيرات الاقتصادية.

للأزمات المالية آثار سلبية كبيرة على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث نجدها تؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بسبب الانخفاض الذي يميز الناتج المحلي الإجمالي خلال مرحلة الأزمة، ولما كان الطلب على العمل يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي فإن انخفاض هذا الأخير ينعكس مباشرة على زيادة معدلات البطالة، ودخول اقتصاديات الدول المختلفة في مرحلة ركود اقتصادي. فانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الاستثمارات في الأصول الجديدة بسبب الأزمة المالية، كلها عوامل تؤدي إلى تكريس ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الطلب على العمالة. كذلك لتأثر الصادرات وتعرض الكثير من أنشطة الاقتصاد الحقيقي للانكماش وارتفاع معدلات النمو السكاني في نفس الوقت دور كبير في انخفاض النمو الاقتصادي والطلب على اليد العاملة ومنه على ارتفاع معدلات البطالة.

كما أن آثار الأزمات المالية لا تتوقف عند هذا الحد بل يصل تأثيرها إلى الإخلال بالتوازن الداخلي والخارجي، فالأزمات المالية تؤثر تأثيرا سلبيا على الدورة النقدية مما ينعكس مباشرة على الاستقرار الاقتصادي، ففي البداية تؤدي الأزمة المالية إلى انخفاض الأسعار (معدلات التضخم)

¹ سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سابق، ص 580 - 583.

بسبب انخفاض الطلب الكلي، الناجم عن انخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض الطلب الاستهلاكي للأفراد نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج، وتوجيه النصيب الأكبر للطلب الحكومي لدعم المؤسسات المالية والمصرفية لإنقاذها من الانهيار والإفلاس. و لكن بعد فترة ولما تنخفض معدلات الإنتاج والاستثمار وانخفاض مستوى المخزون السلعي والتحويلات النوعية التي تشهدها أسواق الأوراق المالية إلى السلع الأولية، فإن المستوى العام للأسعار (معدلات التضخم) سوف يرفع.

للتغيرات في التدفقات النقدية والمالية تأثير مباشر على معدلات الادخار المحلي والاستثمار المحلي والأجنبي بمختلف أنواعه، إذ نجد بأن الأزمات المالية تؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار وسيادة الاستثمارات المالية على حساب الأنماط الأخرى بفعل المضاربات، وارتفاع العائد وعمليات التسنييد (التوريق). وكان للسياسة النقدية الخاصة بأسعار الفائدة الدور الكبيرة في هذه الإختلالات، فسياسات أسعار الفائدة والتقلبات التي تشهدها، وسياسات تعديل أسعار صرف العملات المحلية اتجاه العملات الأجنبية تلعب دور كبير في انخفاض معدلات الاستثمار في الأصول الجديدة وغيرها.

كما أن للسياسة المالية المتبعة من قبل الدول المختلفة سواء من أجل كسر حالات الكساد وخلق طلب جديد لتصدي للأزمة المالية ومنعها من الوصول إلى الاقتصاد الحقيقي، أو من أجل انتشار القطاع المالي من عثرته. فإن هذا سوف يؤدي إلى عجز في الموازنة العامة وإلى اختلالات داخلية، خاصة في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر كدليل على عدم مقدرة الدولة على تعبئة موارد سيادية إضافة لتمويل عملياتها التعويضية. وكما للأزمة المالية آثار سلبية على التوازن الداخلي والكفاءة الاقتصادية، لها أيضا آثار سلبية على التوازن الخارجي بواسطة الإختلالات التي تتركها على التجارة الدولية، حيث تؤدي إلى انكماش حجم التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة خاصة بعد تدهور وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومنه النمو الاقتصادي¹.

- تنسيق السياسة المالية على مستوى الإتحاد النقدي

يعتبر التنسيق المالي بين دول الإتحاد النقدي آلية للوصول بالاختلافات بين النظم المالية إلى الحد الذي يجعل الاختلافات الاقتصادية في أضييق الحدود. إن مشكلات الميزانية في منطقة الإتحاد النقدي تتوقف على المدى الذي يذهب إليه إسناد سلطة اتخاذ القرارات إلى هيئة مركزية أو إلى حكومة اتحادية، حيث نجد أنه في ظل اتحاد نقدي تزيد أهمية الميزانية الإتحادية على ميزانية الدولة، بحيث أن قيمة مساهمات الدول في الميزانية الاتحادية يمكن الإستناد في تحديدها إلى معايير مختلفة كالمساحة، عدد السكان، حجم حركة النقل بالبريد، أو يمكن

¹ سعد حافظ محمود صديقي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على أسواق العمل، المؤتمر الأول لتشغيل الشباب، الجزائر، 2009، ص 3-14.

الاعتماد في تحديد هذه المساهمات أيضا على مبدأ قدرة الدولة على الدفع، أو على حجم العجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء، كما يمكن تحديد هذه المساهمات في الميزانية الاتحادية على أساسها تحديد ضريبة نسبة من قيمة الإنتاج لتغطية مصروفات الإدارة والإعانات والتعويضات على مستوى الإتحاد النقدي. سوف تظهر الحاجة إلى تنفيذ مهام بصورة مشتركة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية للدول الأعضاء، فما يقدم من إعانات أو مساعدات لبعض الدول، سوف يؤثر في توزيع الموارد ومعدلات نمو الدول الأخرى، خاصة إذا عجزت موارد هذه الدولة عن تحمل أعباء هذه الإعانات، لذا ينبغي إنشاء صناديق ومؤسسات مالية تتولى هذا الدور من أجل تلافى هذا الاختلال على مستوى الإتحاد النقدي.

كذلك على مستوى الإتحاد النقدي يتم تحويل الاستثمارات البيئية والمشاريع المشتركة عن طريق الضرائب أو القروض، حيث أن تمويل النفقات الجارية لهذه المشاريع عن طريق الضرائب وتمويل الاستثمارات عن طريق القروض. وعليه سوف يتم تمويل النفقات الإدارية، والنفقات العسكرية ونفقات إعادة توظيف وتدريب العمال، عن طريق الضرائب، أما تكلفة المشاريع والاستثمارات المشتركة والمساعدات المقدمة إلى الدول الصغيرة الأخرى بسبب المشاكل والصدمات الاقتصادية والمالية والنقدية فيجري تمويلها عن طريق القروض. ويخضع توزيع النفقات الجارية على الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي على أساس مبدأ المنفعة، ومبدأ القدرة على الدفع¹.

إلا أنه ينبغي أن يكون مبدأ القدرة على الدفع هو الأساس في تحديد إسهامات الدول الأعضاء في تحديد النفقات الجارية، وذلك لصعوبة قياس المنفعة التي من الممكن أن تعود على أي دولة عضو من جراء الإنفاق الجاري، ويعتبر الدخل القومي كأهم مؤشر يعبر عن القدرة على الدفع، مع ضرورة بناء القدرة على الدفع على أساس عنصر التصاعد من جانب الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي، بحيث يتم طرح الإعفاءات المراد بها سد الحاجات الضرورية من الدخل القومي أو بأن تكون مساهمة الدول الأعضاء على أساس متوسط دخل الفرد بعد أخذ حجم السكان بعين الاعتبار، باعتبار وأن متوسط دخل الفرد مشتق من الدخل القومي.

يتم حساب هذه المساهمات في الإتحاد النقدي على أساس اعتبار الدولة وحدة تدفع الضرائب، وبالتالي تقليص الفوارق القائمة في توزيع الدخل على مستوى الإتحاد، أو يتم حسابها على أساس القدرة الشخصية على الدفع، وعليه فإن الدولة التي تعظم فيها توزيع الدخل، سوف تتحمل عبء ضريبي أكبر من الدولة التي ينخفض فيها توزيع الدخل، أي بمعنى أدق ضرورة وضع نظام ضريبي موحد يدفع فيه الأشخاص نفس النوع من الضرائب سواء استعملت حصيلة الضرائب لأغراض الدولة الفردية أو لأغراض الإتحاد النقدي ككل. أما إذا واجه الإتحاد النقدي

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 134 - 137.

صعوبة في وضع نظام ضريبي موحد فيمكن تغطية النفقات الجارية بين الدول الأعضاء عن طريق فرض ضريبة مئوية على الدخل القومي لكل دولة، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ التصاعد وطرح الإعفاء المراد به سد الحاجات الضرورية، كما يتم تجنب جزء من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من جباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة من هذه الوظيفة، ضف إلى ذلك أنه يتم تخصيص رسوم جمركية على صادرات وواردات كل دولة من دول الإتحاد لغرض تغطية النفقات الجارية، كما يتم فرض ضريبة على المبيعات لهذا الغرض. أما فيما يخص تغطية النفقات الاستثمارية المشتركة فإن تمويلها يكون عن طريق طرح سندات يصدرها الإتحاد النقدي، ومن متحصلات السندات التي تصدرها دول الإتحاد والتي بطبيعة الحال يتم تداولها على مستوى السوق المتكاملة لرأس المال فيما بين الدول الأعضاء في الإتحاد.¹

- تنسيق السياسة المالية والنقدية على مستوى الإتحاد النقدي

حتى يكون للسياسة النقدية دور فعال في معالجة المشكلات الاقتصادية، وتكون ذات مصداقية كبيرة في معالجة التضخم ينبغي عليها أن تستند إلى قواعد محددة واضحة بدلا من حرية التصرف من قبل صانعيها ومنفذها. وعليه بان صياغة سياسية نقدية تتميز بنوع من المصداقية والفعالية، يتوقف بالدرجة الأولى على أداء السياسة المالية، وأن قواعد السياسة النقدية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار فجوة الناتج، مما سوف يساهم بشكل كبير في معالجة تحقيق التوليفة المثلى للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية، وهذا يرتكز بالأساس على تطبيق قاعدة (Taylor hule) والتي تكون كالتالي:

حيث أن قاعدة تايلور لا تخرج عن كونها عبارة عن سعر الفائدة الأسمى قصير الأجل كدالة في انحرافات معدل التضخم عن المعدل المستهدف، وانحراف الناتج المحلي الإجمالي عن الناتج المتاح. وتفيد في تبيان الفرق بين الاستهداف التام والاستهداف المرن للتضخم، حيث أن الاستهداف التام للتضخم من قبل السلطات النقدية يجعل معامل التعديل في فجوة التضخم $a = \infty$ ومعامل التعديل في فجوة الناتج $B = 0$.

ولكن في الواقع العمل لا يوجد بنك مركزي يستهدف معدلات التضخم استهدافا تاما، إذ نجد أن معظم البنوك المركزية تلجأ إلى الاستهداف المرن لمعدلات التضخم، حيث يكون تحقيقي الاستقرار في الأسعار هو الهدف الرئيسي طويل الأجل للسياسة النقدية، والتحكم في بعض المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالناتج المحلي الإجمالي وأسعار الصرف الحقيقية، وهذا ما توضحه قاعدة تايلور.²

¹ بيلا بالاسا، مرجع سابق، ص ص 392 393.

² Jess Ben habile, Stefano eusepi, the design of monetary and fiscal policy :a global perspective, paper presented at a conference held in federal reserve bank of san Francisco, U.S.A, 2005, P 8-10.

ومن أجل العمل على تحقيقي الاستقرار الاقتصادي والنمو على مستوى الإتحاد النقدي، ظهرت أهمية وضع إطار تحليلي لتقويم العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية، ووضع الترتيبات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السلطات المالية للدول أعضاء الإتحاد النقدي والسلطات النقدية له. إن من أهم تكاليف منح السياسة النقدية لسلطة عليا تتمتع باستقلاليتها عن السلطات الأخرى في الحد من الإختلالات الاقتصادية خاصة الداخلية، هو غياب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وعليه من أجل دعم قدرة الإتحاد النقدي في مواجهة الصدمات الغير متوقعة والغير متماثلة ينبغي ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فالسياسة الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجنب العجز في الموازنة العامة وتحقيق معدلات بطالة ونمو اقتصادي مقبولة على العموم. هي تحتاج إلى توازن وتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، لأنه لا توجد سياسة أفضل من الأخرى وإنما كلا السياستين المالية والنقدية ضروريتان حتى تدعم كل منها الأخرى، والاستفادة من المزايا بالنسبة لكل سياسة. وفي إطار التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الإتحاد النقدي فقد اقترح Mundell بأن تستخدم السياسة النقدية التوازن الخارجي، والسياسة المالية لتحقيق التوازن الداخلي أي أن كل سياسة تستعمل لتحقيقي الهدف الذي تؤثر عليه تأثيرا مباشرا فالسياسة المالية لها تأثيرا مباشرا على التوازن الداخلي وتأثير غير مباشر على التوازن الخارجي في حين أن السياسة النقدية لديها أولوية التأثير على التوازن الخارجي.¹

ب- اقتسام المخاطر اللامتماثلة كآلية لمواجهة الأزمات المالية على مستوى الإتحاد النقدي.

حسب نظرية المنطقة النقدية المثلى فإن الشرط الأساسي لكي يكون الإتحاد النقدي مفيد لجميع الدول الأعضاء فيه، يجب أن تكون الصدمات متماثلة فيما بينهم. لكن الصدمات المتماثلة ليست دائما شرطا لازما لتبني سياسة نقدية مشتركة، إذ نجد أن الإتحاد النقدي باستطاعته أن يكون أصليا، إذا كان باستطاعته أن يحوز على آليات و ميكانيزمات تحقيق الاستقرار وتقاسم المخاطر، دون اللجوء إلى تغيير أسعار الصرف و إجراء تعديلات في السياسة النقدية عند تعرضه للصدمات الغير متماثلة.

في الإتحاد النقدي الدول الأعضاء من أجل تصحيح ومواجهة آثار الصدمات اللامتماثلة فإنها تلجأ إلى رصد أدوات السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك، إذ تعتبر فرصة لإجبار هذه الأدوات على تطوير ميكانيزمات التعاون بين الدول الأعضاء، على تقسيم المخاطر من أجل حماية السكان، وهذا عن طريق تحقيق الاستقرار في الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخارجي (الإنفاق الحكومي والخاص)، وعليه إذا كانت الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي، قادرة على تقاسم نتائج الصدمات الغير متماثلة فإن هذا لن يشكل أو ينشئ حاجز أمام قيام الإتحاد النقدي.

¹ Jordi Gali, tommaso Monacelli, optimal fiscal policy in monetary union, paper presented at a conference held in federal reserve bank of san Francisco U.S.A ,2005, P 1-3.

يرتكز مفهوم تقسيم المخاطر على مبدأ التعاون في مواجهة المخاطر المختلفة وبشكل جماعي من قبل الدول الأعضاء، من أجل حماية الإستهلاكات المختلفة للدول الأعضاء، ويعتبر هذا جزء كامل في الأدبيات حول تجانس الاستهلاك والذي يمكن أن يكون بين فترات زمنية، أو بين الدول. وبالتالي فإن تقاسم المخاطر هي آلية من أجل تجانس الاستهلاك، على مستوى الإتحاد النقدي. إذا كان تجانس الاستهلاك كامل أو تام فإن تقاسم المخاطر يتوقف عليه، وليس على الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء، فتقاسم المخاطر عن طريق زيادة التدفقات المالية باتجاه الاقتصاديات المتضررة والتي تشهد حالة انكماش، وخفضها من الدول التي تمر بحالة توسع أو تضخم. وتقاسم المخاطر يكون مضمون على مستوى الإتحاد النقدي بين دول الأعضاء سواء كان التدفق بين دول الأعضاء أو كان التدفق من العالم الخارجي إلى الإتحاد النقدي. يبدو أن تقاسم المخاطر يتعارض أساساً مع نظرية المنطقة النقدية المثلى، إذ أن نظرية المنطقة النقدية المثلى تتطلب ارتباط قوي بين الدول الأعضاء في طبيعة الصدمات التي تتعرض لها، وبالتالي الهياكل الإنتاجية ينبغي أن تكون متجانسة، والتي تكون مناسبة لعزل تقاسم المخاطر بين الدول الأعضاء في الإتحاد. وفي حقيقة الأمر فإن كلا المفهومين متكاملين فالمنطقة النقدية المثلى تركز على فكرتين، الأولى وهي تماثل الصدمات والثانية تبين ميكانيزمات تحقيق الاستقرار في حالة سيادة الصدمات الغير متماثلة¹.

- قنوات تقاسم المخاطر اللامتماثلة.

ترتكز آليات تقاسم المخاطر على مساهمة الشركات بصورة قاطعة أو غير قاطعة في تجانس الاستهلاك أمام التقلبات (الصدمات) الغير متماثلة للإنتاج، ففي الحسابات القومية نجد أن هناك أربع تدفقات أساسية يمكن جذبها كمدفوعاتهم وهي:

العوائد الصافية لرؤوس الأموال، استهلاك رأس المال الثابت، صافي التحويلات الدولية، وصافي الادخار. أما في الجانب النظري فنجد أن تقاسم المخاطر يكون عن طريق أربع آليات أو ميكانيزمات وهي:

الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، اهتلاك رأس المال، التحويلات الدولية وأسواق القروض الدولية. وفيما يلي سوف نتطرق بشيء من التفصيل لهذه القنوات²:

- **الحركة الدولية لعوامل الإنتاج:** تعتبر الحركة الدولية لعوامل الإنتاج أمر ضروري لتحقيق التوازن من جديد على مستوى الإتحاد النقدي، بعد تعرضه للصدمات الغير متماثلة، إذ تلعب حرية حركة عوامل الإنتاج دور كبير في تقاسم المخاطر بين دول الإتحاد النقدي، فنجد بأن العمال المتوقفون عن العمل (البطالين) في البلدان التي تعاني من أزمة

¹ Sampawende Jules-Armand topsoba ,integration monétaire African et changements structurels : commerce ; partage des risques et coordination budgétaire, thèse de doctorant sciences économiques (C.E.R.D.I), université d'auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2009, p 93-96.

² Sampawende jules- Armand topsoba, op. cite, p 96-99.

اقتصادية، يكون بإمكانهم الهجرة المؤقتة نحو الدول الأخرى التي تشهد توسع اقتصادي، حيث هناك ارتفاع في الطلب على الأيدي العاملة. وهكذا تساهم المداخل التي تنتجها هذه الهجرة في امتصاص وتخفيض أثر الصدمة على الاستهلاك، من جهة أخرى بإمكان ملاك رؤوس الأموال تعديل حجم وتشكيلة محافظهم المالية على المدى القصير بما يستجيب لعدم تماثل الصدمة داخل الإتحاد النقدي.

- **اهتلاك رأس المال الثابت:** القناة الثانية لتجانس الاستهلاك هي اهتلاك رأس المال الثابت هذا الأخير يستعمل في العملية الإنتاجية ويساهم في الاستهلاك. فإذا حدث وإنخفض اهتلاك رأس المال خلال فترة ضعف البنية الاقتصادية، وارتفع خلال الفترات التي تكون خلالها البنية الاقتصادية قوية، فإن انخفاض قيمة رأس المال تدعم نظريا الدورة الاقتصادية لعدم مرونة قاعدة الاهتلاك المحاسبي المستقلة عن البنية الاقتصادية، كون قسط الاهتلاك يحسب كنسبة ثابتة ومحددة سلفا من المنتج. أي أن لاهتلاك رأس المال في الإنتاج دور مهما خلال فترة الانكماش الاقتصادي، وتقل هذه الأهمية كلما اتجه الاقتصاد نحو التوسع الاقتصادي. في حقيقة الأمر أن تجانس الاستهلاك عن طريق اهتلاك رأس المال لا يفسر قناة لتقاسم المخاطر في الإتحاد النقدي، لأنه لا يولد تدفقات عبر الحدود بين الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي، ومع ذلك من الضروري توضيح كيف تتم عملية تجانس الاستهلاك حتى يكون باستطاعتنا تقدير مساهمة التحويلات الدولية الصافية في تقسيم المخاطر على مستوى الإتحاد النقدي.

- **التحويلات الدولية:** القناة الثالثة لتقاسم المخاطر على مستوى الإتحاد النقدي تتمثل في نظام التحويلات، حيث نجد بأن المدفوعات المشتركة هي التحويلات الدولية. هذا الأخير بإمكانها أن تساهم في تعويض أثر الصدمة كلما كانت في اتجاه معاكس للدورة الاقتصادية، أي تكون مرتفعة عند الانكماش ومنخفضة عند التوسع، هذه التحويلات الدولية لها أشكال مختلفة فقد تكون عبارة تحويلات عمومية من قبل الصناديق الإقليمية لتعويض الهبات والمساعدات الخارجية أو تكون في شكل تحويلات خاصة لهبات المنظمات الغير حكومية أو تحويلات المهاجرين، أو قد تكون في شكل تحويلات داخلية لتقاسم المخاطر من قبل صناديق هيكلية، أو تكون في شكل تحويلات خارجية لتقاسم المخاطر في شكل هبات الأعوان الاقتصاديون.

- **4 – أسواق القروض الدولية:** القناة الأخيرة لتقاسم المخاطر على مستوى الإتحاد النقدي، تتمثل في أسواق القروض الدولية، التي يكون بمقدورها تحويل الادخار بين الدول الأعضاء. الأسواق المالية الإقليمية والدولية (البورصات الإقليمية، أسواق ما بين البنوك، أسواق الأسهم) يمكن أن تستجيب وتتكيف مع الصدمات الطرفية الغير متماثلة، وأن تعمل كدعامة للادخار الإقليمي، حتى تتمكن العائلات والمؤسسات والحكومات في الدول

التي تواجه ظروف عصية، من الاستفادة من الادخار الذي تم تشكيله من قبل دول الأعضاء الشريكة في الاتحاد النقدي، والتي تشهد حالة توسع خاصة إذا كانت الأسواق المالية متكاملة.

ج - طريقة التحليل و القياس.

تعتمد طريقة التحليل هذه على مفاهيم الحسابات القومية، من أجل تفكيك تباين معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي PIB، هذا التفكيك نستطيع من خلاله تحديد وتقدير القنوات الأساسية للضمان ضد الصدمات الغير متماثلة بين دول الاتحاد النقدي والتي تم التطرق إليها سابقا.

— الحسابات القومية: في الحسابات القومية التدفقات متعددة الأطراف التي تستطيع توزيع أو تقسيم المخاطر هي: العائد الصافي لعوامل الإنتاج، اهتلاك رأس المال، التحويلات الدولية، والادخار الصافي. فالعائد الصافي لعوامل الإنتاج هو عبارة عن مجموع العائد الصافي لرأس المال والعائد الصافي لعنصر العمل، هذه العوائد هي التي تحدد لنا الفرق بين الناتج القومي الخام (PNB) والناتج المحلي الإجمالي الخام (PIB). فيما يخص اهتلاك رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي الخام (PNB) والدخل الوطني (RN)، أما التحويلات الرأسمالية الدولية فهي عبارة عن الفرق بين الدخل الوطني (RN) والدخل الوطني المتاح (RND)، الادخار الصافي هو عبارة عن الفرق بين (RND) و الاستهلاك الوطني.

أمام هذه التدفقات متعددة الأطراف فإن أدبيات تقاسيم المخاطر تلائم تجانس الاستهلاك ضد الصدمات التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، هذا الضمان لا يشمل فقط التدفقات العابرة للحدود داخل الإتحاد النقدي بل يشمل أيضا التدفقات خارجه¹.

— تحليل تباين نمو الناتج المحلي الإجمالي (PIB):² من الناتج حتى الاستهلاك تترتب التدفقات في بلد معين كما يلي:

$$PNB = PIB + \text{عوامل الإنتاج دوليا}$$

$$RN = PNB - \text{استهلاك رأس المال الثابت}$$

$$RND = RN + \text{التحويلات الدولية الصافية}$$

$$RND = (C+G) + \text{الادخار الإجمالي}$$

حيث أن (C+G): هي عبارة عن الاستهلاك العام والخاص عندما تكون مجموعة من الدول تتقاسم الصدمات الغير متماثلة التي تصيب الناتج المحلي الإجمالي، وإذا لم تؤثر هذه الصدمات على استهلاك الدول مجتمعة، وحتى لا تتأثر استهلاكاتها بالصدمات الخاصة، يجب أن تكون كل العوائد الصافية لعوامل الإنتاج استهلاك رأس المال

¹ Sampawende jules- Armand topsoba, op. cite, p 100.

² Ibid., p 101-106.

الثابت، التحويلات الدولية الصافية والادخار في اتجاه عكس حركة الدورة الاقتصادية مقارنة بهذه الصدمات.

ولمزيد من التوضيح بخصوص ظاهرة اقتسام المخاطر، نعتبر التحليل التالي للنتائج المحلي الإجمالي لدولة (i) والسنة (t):

$$PIB_{it} = \frac{PIB_{it}}{PNB_{it}} \cdot \frac{PNB_{it}}{RN_{it}} \cdot \frac{RN_{it}}{RND_{it}} \cdot \frac{RND_{it}}{(C+G)_{it}} \cdot (C+G)_{it} \dots \dots \dots 1$$

ومن خلال هذا التحليل نستطيع مناقشة ظاهرة تقاسم المخاطر الغير متماثلة، والتي تظهر بعد تعرض الناتج المحلي الإجمالي لصدمات خاصة. فإذا استطاعت العوائد الصافية لعوامل الإنتاج في تعويض أثر الصدمة التي تعرض لها الناتج المحلي الإجمالي، فإن الناتج القومي الإجمالي لن يتغير. كذلك لو ساهم رأس المال الثابت في امتصاص كل الأثر سيبقى الدخل الوطني (RN) ثابتا فيما تتغير كل من (PIB) و (PNB)، نفس الشيء إذا امتصت التحويلات الدولية الصافية أثر الصدمة كاملا سيبقى (RND) ثابتا فيما يتغير كل من (PIB) الناتج المحلي الإجمالي (PNB) الناتج القومي الإجمالي و (RN) الدخل الوطني، أما إذا تغير الاستهلاك فإن أثر الصدمة لم يحدد (يلغى) نهائيا.

بالرجوع إلى المعادلة 1 نجد أن هناك إمكانية لوضع أو اشتقاق نظام لمعادلة، نستطيع من خلالها تقدير قنوات تقاسم الصدمات الغير متماثلة بإدخال التغير على لوغاريتم المعادلة 1 نستطيع أن نحصل على تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي التالي:

$$\Delta \log PIB_{it} = (\Delta \log PIB_{it} - \Delta \log PNB_{it}) + (\Delta \log PNB_{it} - \Delta \log RN_{it}) \\ + (\Delta \log RN_{it} - \Delta \log RND_{it}) + (\Delta \log RND_{it} - \Delta \log (C+G)_{it}) \\ + \Delta \log (C+G)_{it} \dots \dots \dots 2$$

ونضرب كل متغير من متغيرات هذه المعادلة (2) في $(\Delta \log PIB_{it})$ نحصل على التوقع الرياضي والمعبر عنه بما يلي:

$$E[\Delta \log PIB_{it}]^2 \\ = E[\Delta \log PIB_{it} \cdot (\Delta \log PIB_{it} - \Delta \log PNB_{it})] \\ + E[\Delta \log PIB_{it} \cdot (\Delta \log PNB_{it} - \Delta \log RN_{it})] \\ + E[\Delta \log PIB_{it} \cdot (\Delta \log RN_{it} - \Delta \log RND_{it})] \\ + E[\Delta \log PIB_{it} \cdot (\Delta \log RND_{it} - \Delta \log (C+G)_{it})] \\ + E[\Delta \log PIB_{it} \cdot (\Delta \log (C+G)_{it})] \dots \dots 3$$

بعد حساب تباين $\Delta \log PIB_{it}$ سوف نقوم بحساب التوقع الرياضي الموضح في المعادلة 2 ثم نقوم بضرب ناتج كل عنصر في $E[\Delta \log PIB_{it}]$ وفق ما يلي:

$$\begin{aligned}
 E[(\Delta \log \text{PIB}_{it})^2] &= E(\Delta \log \text{PIB}_{it}) \cdot E[\Delta \log \text{PIB}_{it} \cdot (\Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it})] \\
 &+ E(\Delta \log \text{PIB}_{it}) \cdot E[\Delta \log \text{PIB}_{it} \cdot (\Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it})] \\
 &+ E(\Delta \log \text{PIB}_{it}) \cdot E[\Delta \log \text{PIB}_{it} \cdot (\Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it})] \\
 &+ E(\Delta \log \text{PIB}_{it}) \cdot E[(\Delta \log \text{PIB}_{it} \cdot (\Delta \log \text{RND}_{it} - \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}))] \\
 &+ E(\Delta \log \text{PIB}_{it}) \cdot E[\Delta \log \text{PIB}_{it} (\Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it})] \dots 4
 \end{aligned}$$

الفرق بين المعادلة (3) والمعادلة (4) تكمن في التحليلي العرض لتباين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفق ما يلي:

$$\begin{aligned}
 V(\Delta \log \text{PIB}_{it}) &= E[\Delta \log \text{PIB}_{it}]^2 - E[\Delta \log \text{PIB}_{it}]^2 \\
 &= \text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it}] \\
 &+ \text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it}] \\
 &+ \text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it}] \\
 &+ \text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RND}_{it} - (\text{C} + \text{G}_{it})] \\
 &+ \text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log (\text{C} + \text{G}_{it})] \dots 5
 \end{aligned}$$

التباين المشترك (COV) يدل تباين المحدد بين المتغيرين X و Y مثلا، حيث أن:

$$\text{COV}(X, Y) = E(X \cdot Y) - E(X) \cdot E(Y)$$

وبقسمة كل متغيرات المعادلة (5) على $V(\Delta \log \text{PIB}_{it})$ نحصل على ما يلي:

$$\begin{aligned}
 1 &= \frac{E[(\Delta \log \text{PIB}_{it})^2] - E[\Delta \log \text{PIB}_{it}]^2}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 &= \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 &+ \frac{\text{COV}[(\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it})]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 &+ \frac{\text{COV}[(\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it})]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 &+ \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RND}_{it} - \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 &+ \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \dots 6
 \end{aligned}$$

حيث أن:

$$V(X) = E(X^2) - [E(X)]^2$$

فإذا رمزنا لمعاملات المعادلة (6) بالرموز التالية:

$$\begin{aligned}
 \varphi^{\text{RF}} &= \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})} \\
 \varphi^{\text{D}} &= \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})}
 \end{aligned}$$

$$\varphi^T = \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})}$$

$$\varphi^E = \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log \text{RND}_{it} - \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})}$$

$$\varphi^{\text{NP}} = \frac{\text{COV}[\Delta \log \text{PIB}_{it}, \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}]}{V(\Delta \log \text{PIB}_{it})}$$

فتصبح المعادلة (6) بالشكل التالي:

$$\varphi^{\text{RF}} + \varphi^{\text{D}} + \varphi^{\text{T}} + \varphi^{\text{E}} + \varphi^{\text{NP}} = 1$$

حيث أن:

φ^{RF} معامل انكماش $\Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it}$ على $\Delta \log \text{PIB}_{it}$

عندما يتم تقديره عن طريق المربعات الصغرى العادية.

φ^{D} : معامل تناقص أو انكماش $(\Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it})$ على $\Delta \log \text{PIB}_{it}$

φ^{T} : عبارة عن معامل انكماش $(\Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it})$ على $\Delta \log \text{PIB}_{it}$

φ^{E} : عبارة عن معامل انكماش $(\Delta \log \text{RND}_{it} - \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it})$ على $\Delta \log \text{PIB}_{it}$

φ^{NP} : عبارة عن معامل انكماش $\Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it}$ على $\Delta \log \text{PIB}_{it}$

وبالتالي مثلا إذا كانت φ معامل انكماش المقدر عن طريق المربعات الصغرى العادية للمتغير Y بالنسبة X فإن:

$$\varphi = \frac{\text{COV}(X, Y)}{V(X)}$$

فإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم توفر إمكانية تقاسم مخاطر الصدمات الغير متماثلة، فإن قنوات تقاسم المخاطر تقدر عن طريق عرض نموذج لمعادلات زمنية بإمكانها أن تلتقط أو تحدد آثار الصدمات الغير متماثلة كما يلي:

$$\begin{aligned} \Delta \log \text{PIB}_{it} - \Delta \log \text{PNB}_{it} &= \delta_t^{\text{RF}} + \varphi^{\text{RF}} \cdot \Delta \log \text{PIB}_{it} + \varepsilon_{it}^{\text{RF}} \\ \Delta \log \text{PNB}_{it} - \Delta \log \text{RN}_{it} &= \delta_t^{\text{D}} + \varphi^{\text{D}} \cdot \Delta \log \text{PIB}_{it} + \varepsilon_{it}^{\text{D}} \\ \Delta \log \text{RN}_{it} - \Delta \log \text{RND}_{it} &= \delta_t^{\text{T}} + \varphi^{\text{T}} \cdot \Delta \log \text{PIB}_{it} + \varepsilon_{it}^{\text{T}} \\ \Delta \log \text{RND}_{it} - \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it} &= \delta_t^{\text{E}} + \varphi^{\text{E}} \cdot \Delta \log \text{PIB}_{it} + \varepsilon_{it}^{\text{E}} \\ \Delta \log (\text{C} + \text{G})_{it} &= \delta_t^{\text{NP}} + \varphi^{\text{NP}} \cdot \Delta \log \text{PIB}_{it} + \varepsilon_{it}^{\text{NP}} \dots\dots\dots 7 \end{aligned}$$

حيث أن:

φ_i : عبارة عن الآثار السنوية الثابتة ومقياس للصدمات المتماثلة بمعنى الصدمات التي تصيب جميع الدول وبنفس الأثر. الصدمات المتماثلة من المحتمل أن لا تتم تقاسمها مع الدول خارج الإتحاد النقدي.

والنتائج المترتبة عن الآثار الثابتة، نستطيع تفسيرها بواسطة المعاملات $\varphi^{\text{RF}}, \varphi^{\text{D}}, \varphi^{\text{T}}, \varphi^{\text{E}}$ ، والتي هي عبارة عن نسب مئوية تعبر عن الصدمات الغير متماثلة والتي يتم تعويضها بشكل

خاص عن طريق العوائد الصافية لعوامل الإنتاج، اهتلاك رأس المال الثابت، صافي التحويلات الدولية، و الادخار الصافي على الترتيب. أما ρ^{NP} فهو مقياس نسبة الصدمات الغير متماثلة والتي لا يمكن تقاسمها.

أما ε_i : فهي عبارة عن مجالات الخطأ.

تركيبية النموذج (7) توضيح لنا كيفية إزالة الآثار الثابتة التي تعرضت لها مختلف دول الإتحاد النقدي، بمعنى آخر يوضح لنا تصرفات أو إجراءات الدول التي سوف تبقى ثابتة مع مرور الوقت، ويعتبر تقدير للاختلافات الأولية لأن كل متغيرات النظام أو النموذج مستقرة .

بديها لو نأخذ المعادلة الأولى من النموذج (7) فإذا تعرضت مثلاً دولة إلى صدمة نمو مناوئة وخاصة بنسبة 5% فإذا انخفض الناتج القومي الإجمالي بـ: 3% (PNB) فإن العوائد الصافية لعوائد الإنتاج لم تعوض سوى 40% من الحجم الأولي للصدمة بمعنى 2% من 5% وبالتالي فإن المعامل ρ^{RF} في هذه الحالة يساوي 0.4.

د - السياسة المالية في منطقة اليورو.

يعتبر تقسيم الصدمات المتماثلة ليس شرط ضروري لتبني سياسة نقدية مشتركة، فالإتحاد حتى يكون مثالي، ينبغي أن يحتوي على آليات الاستقرار، لأن أسعار الصرف، و السياسة النقدية يتم الاستعانة بها لمواجهة الصدمات الغير متماثلة، حيث أن الاستقرار الاقتصادي الهدف منه هو حماية الإنتاج و الاستهلاك في نفس الوقت.

في المطلب السابق استطعنا أن نثبت بأنه قد يكون للسياسة المالية دور مهم في استقرار الاستهلاك وبالضبط الاستهلاك الحكومي (العمومي)، هذا الاستقرار يمكن تحقيقه عن طريق تخفيض الاستثمارات خلال مرحلة الركود الاقتصادي وزيادتها خلال مرحلة التوسع الاقتصادي. وعليه فإن السياسة المالية بإمكانها أن تحقق الاستقرار في الإنتاج، إذا كانت عكس اتجاه الدورة الاقتصادية، بمعنى تكون توسعية خلال مرحلة الانكماش الاقتصادي، وانكماشه خلال مرحلة الرواج الاقتصادي. تعتبر أدوات السياسة المالية من بين أهم الأدوات السيادية التي يمكن بواسطتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي على مستوى الإتحاد النقدي، وبالتالي ينبغي على السلطات المالية وضع الخطط و الأدوات و البرامج المالية الضرورية لتعويض آثار الصدمات، خاصة الغير متماثلة والتي عجزت السياسة النقدية عن عزلها وإبطالها من خلال تعويضها¹.

- الرقابة المالية المتعددة الأطراف في الإتحاد النقدي

حسب (Barro)، تعتبر الساسة المالية مثالية إذا كانت هذه السياسة متجانسة فيما يخص تجنب التشوهات البنينة المؤقتة دون اللجوء إلى تغيير النفقات الأولية، ومعدلات الضرائب و القرض، و

¹ Sampawende Jules - Armand topsoba, op. cite, p p 143 144.

بالتالي فإن هذه السياسة محايدة ودورها يكمن في تحقيق الاستقرار بطريقة آلية، وهذا يتوافق مع نموذج

(Talvi et Vegh) الذي يبين بأن السبيل الوحيد لتحقيق التوازن بأتم معنى الكلمة، تكمن فيما إذا كانت هناك إمكانيات كبيرة لتجنب الصدمات المستديمة على الدخل القومي للدولة، وبالتالي فإن الهدف الأساسي المترابط هو تحقيق التوازن في الميزانية العامة، كقاعدة أساسية دائمة للرقابة المتعددة الأطراف على السياسة المالية في الاتحاد النقدي.

إن أدبيات الفكر الاقتصادي التي تناولت دورات السياسة المالية طويلة الأجل، قد ركزت على التجارب الواقعية لدولة واحدة أو لعدة دول و التي ربطت بين نسب كلا من النفقات العمومية، والإيرادات الضريبية وتوازن الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، كدالة في الدورة الاقتصادية، وأدوات الرقابة الأخرى التي لها تأثير على السياسة المالية¹.

من أجل اختبار فيما إذا كانت السياسة المالية لمنطقة اليورو في اتجاه الدورة الاقتصادية، أو عكس الدورة الاقتصادية وبالتالي اختبار إمكانية تنسيق وتجانس السياسة المالية من أجل مواجهة الصدمات اللامتماثلة التي تصيب منطقة اليورو والتي تعجز السياسة النقدية عن مواجهتها قمنا بصياغة النموذج التالي:

$$G_{it} = g_0 + g_1 G_{it-1} + g_2 IP_{it}^{np} + g_3 A_{it}^{NP} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots 8.$$

حيث G_{it} : هو متغير عن الميزانية العامة (نفقات، إيرادات، التوازن) للدولة في السنة t

G_{it-1} : مقياس داخلي لمتغير الميزانية، و مقياس لمعرفة القصور في متغير الميزانية، يمثل سواء نفقات أو إيرادات أو الرصيد حسب الحالة.

g_1 : موجب وأقل من الواحد، ويعبر عن وجود توازن في الميزانية على المدى الطويل.

IP_{it}^{np} : ويعبر عن طبيعة الدورة الاقتصادية، إذا يمثل حالة رواج ويكون موجب، أو حالة ركود ويكون سالب.

g_2 : وتعبر عن دورة السياسة المالية، فيما إذا كانت السياسة المالية في اتجاه الدورة الاقتصادية أو عكس الدورة الاقتصادية.

A_{it}^{NP} : ويعبر عن الصدمات الغير متماثلة التي يتعرض لها الاتحاد النقدي الأوروبي، ويساوي هنا الواحد الصحيح

وعليه تصبح المعادلة السابقة:

$$G_{it} = g_0 + g_1 G_{it-1} + g_2 IP_{it}^{np} + g_3 + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots 9.$$

$$G_{it} = (g_0 + g_3) + g_1 G_{it-1} + g_2 IP_{it}^{np} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots 10.$$

ومنه ومن أجل اختبار وتقييم النموذج أعلاه يمكن كتابته بالشكل التالي:

¹ Ibid., p 146.

$$G_{it} = \delta_0 + \delta_1 G_{it-1} + \delta_2 IP_{it}^{np} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots 11.$$

حيث:

δ_0 : يوضح مساهمة السياسة المالية في تقسيم الصدمات اللامتاثلة.

δ_1 : يعبر عن مدى تحقيق التوازن في المدى الطويل

δ_2 : يعبر عن دورة السياسة المالية، فيما إذا كانت في اتجاه الدوري الاقتصادية أو عكس اتجاه الدورة الاقتصادية.

$$IP_{it}^{np} = \frac{\text{indice } PIB_{it} - \text{indice } PIB_{it-1}}{\text{indice } PIB_{it-1}}$$

قائمة المراجع

أ — المراجع باللغة العربية:

1 — الكتب:

1. أبوسيت فؤاد، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، لبنان، دون ذكر سنة النشر.
2. الإمام محمد محمود، عرض عام للجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 1998.
3. بالاسا بيلا، نظرية التكامل الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1964.
4. البريكان سعود، علي البلبل، إبراهيم الكراسنة، التكامل الاقتصادي العربي التحديات والآفاق، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، القاهرة، مصر، 2005.
5. بكري كامل، الاقتصاد الدولي، ط4، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1988.
6. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
7. بهاتيا رتان، تجربة الاتحاد النقدي لغربي إفريقيا، مؤتمر التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
8. حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
9. حشيش عادل أحمد، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
10. الخضير محسن، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.
11. خلف فليح حسن، النقود والبنوك، ط2، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
12. خليل سامي، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
13. خليل سامي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2002.
14. خليل سامي، الاقتصاد الدولي، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.
15. خواجيكية محمد هشام، التكتلات الاقتصادية الدولية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا، 1972.
16. سالفادور دومينيك، الاقتصاد الدولي، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
17. سالمان عمر، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، دون ذكر سنة النشر.

18. سامويلسون بول آيه، دي نوردهاوس ويليام، علم الاقتصاد ط¹، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2006.
19. سحنون محمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط¹، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2003.
20. السيد علي عبد المنعم، الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة، ط¹، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
21. شلبي علي مغازي، اليورو و الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، ط¹، زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2000.
22. شهاب الحمد محمود، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
23. شهاب مجدي محمود، الوحدة النقدية الأوروبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
24. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون ذكر سنة النشر.
25. عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، ط¹، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
26. عبد الرحمن الهيثي نوزاد، مقدمة في المالية الدولية ط¹، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون ذكر سنة النشر.
27. عبد الرحيم إكرام، التحديات الاقتصادية للتكتل الاقتصادي العربي، العربية للطباعة والنشر، مصر، 2002.
28. عجيمة محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2000.
29. عجيمة محمد عبد العزيز، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، دون ذكر سنة النشر.
30. عطون مروان، الأسواق النقدية والمالية والبورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء الثاني، ط¹، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
31. عفيفي حاتم سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط²، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994.
32. عفيفي حاتم سامي، التكتلات الاقتصادية بين التنظيم والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.
33. عفيفي حاتم سامي، مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005.

34. عمر حسين، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
35. عوض الله زينب حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2004.
36. عوض الله صفوة عبد السلام، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر، 2001.
37. عوض الله صفوت عبد السلام، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
38. الغالبي عبد الحسين جليل عبد الحسين، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، ط1، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.
39. غونزاليزديل فال جورج، التكامل النقدي في أمريكا اللاتينية، مؤتمر التكامل النقدي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
40. فريد مصطفى أحمد، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
41. فريد مصطفى احمد، الاقتصاد النقدي و الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
42. قاسم منى، اليورو وأسواق المال الدولية و العربية، سلسلة قضايا مصرفية(1)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2000.
43. القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2011.
44. المان محمد الشريف، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، القطاع النقدي، الجزء الثالث، ط2 ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2010.
45. محمد الحمد فاروق، الوحدة النقدية الأوروبية و اليورو: النشأة والتطور، والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي العدد61، الكويت، 2000.
46. محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، ط1، المكتب العربي الحديث، مصر، 2001.
47. محمود حسن حسني، النقود و التمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2007.
48. محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود و التمويل الدولي، دار المريخ، السعودية، 2010.
49. محمود شهاب مجدي، الاقتصاد الدولي، الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2007.
50. مسعود محمد رشدي إبراهيم، توحيد العملات النقدية و أثرها في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية، ط1، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، 2009.

51. المنذر سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدلولي 6 ميدان طلعت حرب، القاهرة، مصر، 2004.
52. موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، دار النشر، الرياض المملكة العربية السعودية، 2007.
53. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
54. الوكيل نشأت، التوازن النقدي و معدل الصرف، ط1، شركة ناس للطباعة، القاهرة، مصر، 2006.

2 — المجالات:

1. شريط عابد، " أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
2. عبد الرحيم شلبي إسماعيل، السياسة النقدية و التكامل الاقتصادي ، مجلة البحوث التجارية ، دون ذكر العدد ، جامعة اليرموك ،الأردن، 1989.
3. عجمي جميل هيل، أوروبا من السوق الموحدة إلى الوحدة النقدية، مجلة التعاون، العدد43، جامعة آل البيت، الأردن، دون ذكر السنة.
4. علاوي محمد حسن، الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.
5. عوض الله صفوت عبد السلام، الوحدة النقدية الأوروبية ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية، دون ذكر العدد، جامعة اليرموك، الأردن، دون ذكر السنة.
6. فرحي محمد، دور التكامل الاقتصادي في التنمية المتوازنة، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العالمي، العدد1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006.
7. مجلة التمويل والتنمية، أسواق العمل الأوروبية والاتحاد الاقتصادي و النقدي، التحديات المنتظرة- صندوق النقد الدولي، عدد جويلية، 2000.
8. ناصر سليمان، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية"، مجلة الباحث الصادرة عن جامعة ورقلة، عدد 02/01، الجزائر.
9. ناصر سليمان، التكتلات الاقتصادية الإقليمية كإستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة حالة الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر.

3 — التقارير:

1. الاتحاد الإفريقي، تقرير حول دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء بورصة عموم إفريقيا، إدارة الشؤون الاقتصادية، 2008.

2. مركز البحوث والدراسات، العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، الإدارة العامة للبحوث والمعلومات، السعودية، 2007.

3. المركز الوطني للمعلومات، مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، 2005.

II — المراجع باللغة الأجنبية:

1 — باللغة الفرنسية:

— les livres:

1. Allégret Jean- pierre, économie de la mondialisation , 1^{er} édition , édition de Boeck universitaire , Bruxelles, Belgique ,2007.
2. Angel BEN JAMIN , L'union économique et monétaire, ellipses édition, Paris, France.
3. diouf Makhtar, intégration économie, perspectives africaines, édition publique, paris, France, 1984.
4. Fougère Jean –Pierné, économie européenne, presse de science, paris, France, 1999
5. Guendouzi Brahim, Relations économie International, edition El-Maarifa, Alger, Algerie, 2008.
6. H. Lindert Peter, Economie international, 8^{ème} Edition, economica, Paris, France, 1989.
7. krugman Paul et obstefeld Maurice, ECONOMIE INTERNATIONALE, 8eme, edition, pearson education,paris, France,2006.
8. Lelart Mechel, Le Système Monétaire International, 7edition, La découverte, paris, France, 2007.
9. Léon Alain, économie international à l'économie global, Ellipsée édition marketing S.A, Paris France, 2005.

les articles :—

1. Romain Howath , Kowarek Lubos, théorie optimal de zone monétaire un approche pour penser environ intégration monétaire, travaux de recherche économiques de warmick , université de l'Europe centrale,2002.

les thèse :—

1. topsoba Sampawende Jules-Armand, intégration monétaire africain et changements structurels: commerce ; partage des risques et coordination budgétaire, thèse de doctorant es sciences économiques (C.E.R.D.I), université d'auvergne Clermont-Ferrand I, France, 2009.

2 — باللغة الانجليزية:

The articles and The interventions—

1. Assessing riginoal in africa (ERIA3) , theoretical perspective of monetary integration ,2010.

2. Betty C. Daniel, Christos Shiamptanis, Fiscal Policy in the European Monetary Union, Board of Governors of the Federal Reserve System, International Finance Discussion Papers, December 2008.
3. Betty C. Daniel, Christos Shiamptanis Fiscal Policy in the European Monetary Union, Working Paper Series, Central Bank of Cyprus, 2009.
4. Bussiere Matthieu. Fratzscher Marcel, European central Bank Working paper series, Frankfurt, Germany, 2002.
5. Economy in the euro zone crisis and montis reforme agenda, Working paper, SWP Berlin, 2012.
6. Daniel Stavárek and Stanislav Polouček, Consequences of the European Monetary Integration on Financial Systems, Cambridge Scholars Publishing, British Library, London, 2008.
7. European Commission, Statistical Annex of European Economy, SPRING 2012
8. Gabriel Fagan, Vitor Gaspar, Macroeconomic, Adjustment to Monetary Union, STATES OF THE GULF COOPERATION, COUNCIL, occasional, paper series, European central Bank, 2008.
9. Gabriel Fagan, Vitor Gaspar, REGIONAL, MONETARY, INTEGRATION, IN THE MEMBER, STATES OF THE, GULF COOPERATION, COUNCIL, occasional paper series, European central Bank, 2008.
10. Gali Jordi, Monacelli tommaso, optimal fiscal policy in monetary union, paper presented at a conference held in federal reserve bank of san Francesco U.S.A ,2005.
11. habile Jess Ben, eusepi Stefano, the design of monetary and fiscal policy :a global perspective, paper presented at a conference held in federal reserve bank of san Francisco, U.S.A, 2005.
12. Luisa Lambertini, Fiscal Cooperation in a Monetary Union, Boston College and UCLA, U.S.A, 2004.
13. Monrtary authority of macao, Financial integration, concepts and impacts.
14. Torben Iversen, David Soskice, Monetary Integration, Partisanship, and Macroeconomic Policy, Paper prepared for presentation at the 95th American Political Association Meeting at the Atlanta Hilton and the Marriott Marquis, September 2-5, 1999.